

العدالة الاجتماعية

منظمة
العمل
الدولية



تحرّيات وأولويات الحركة النقابية

في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية



“العدالة الاجتماعية: من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد، متمحور حول
المساواة، وتكسير الفجوات، في كل المجالات”

تحديات و أولويات الحركة النقابية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

تعتبر هذه الورقة حول موضوع « العدالة الاجتماعية،» أرضية أولية لتسهيل المداولات والمناقشات، وتقريب التصورات، المواقف، وأولويات برامج العمل بالتنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات (2024)

• المصطلحات والتسميات والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الورقة، وطريقة عرض مادتها لا تعبر بالضرورة عن رأي الاتحاد العربي للنقابات أو الاتحادات النقابية المنتسبة ولا ترتب عليها أية مسؤوليات

• الهدف من الهوامش والإحالات المكتبية أو الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تم وضعها بعد الاطلاع عليها أو مراجعتها أثناء صياغة هذه الورقة فقط لتوجيهه ولتسهيل وصول القارئ إلى المراجع والمعلومات للاطلاع التفصيلي المتصل بالأبعاد التكوينية لموضوع العدالة الاجتماعية.

• يمكن استعمال ونقل أو ترجمة أو حفظ في قاعدة بيانات أي جزء من هذه المطبوعة بالإشارة إلى عنوان المنشور والناشر

7	المحور الأول: العدالة الاجتماعية: مقدمات سياقية
11	المحور الثاني: العدالة الاجتماعية: بين الاستبعاد والاسترداد
25	المحور الثالث: العدالة الاجتماعية: مقدمات لتكوين تعريف نقابي
42	المحور الرابع: العدالة الاجتماعي: مقدمات لتكوين الرؤية السياسية والمؤسسية والبرامجية
48	4. 1: مقدمات لتكوين رؤية السياسة النقابية للعدالة الاجتماعية (من أجل عقد اجتماعي لدمقرطة الدولة والمجتمع)
56	4. 2: مقدمات لتكوين المقاربة النقابية لمؤسسات العدالة الاجتماعية (من أجل بنية مؤسسية وتشريعية شاملة ومتكاملة)
64	4. 3: مقدمات لتكوين برنامج عمل نقابي لأولويات العدالة الاجتماعية (من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد)
69	ملحقات داعمة لأولويات برنامج العمل النقابي المتمحور حول العدالة الاجتماعية
71	1. حريات التعبير النقابية وحق التجمع والتنظيم والاحتجاج السلمي
75	2. مأسسة العلاقة بين الحوار المركزي واللامركزي وفوق وطني
81	3. الحق الكامل في العمل اللائق
93	4. العدالة الأجورية
100	5. العدالة الضريبية والتوزيعية
107	6. الحماية الاجتماعية والضمان الشامل
121	7. المساواة وتكسير الفجوات النوعية
131	8. الانتقال العادل البيئي والطاقي والتكنولوجي
145	20 توصية حول العدالة الاجتماعية في ميثاق سوليد 2 "نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط"

«الحاجة ماسة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية بعيدة الغور وبخاصة مشاكل الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي التي لا يسلم منها أي بلد من البلدان (...) ولا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل دولنا وفيما بينها (...) فالتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية... عناصر مترابطة. وتعزز بعضها البعض في التنمية المستدامة

إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية 1995

بعد 30 سنة من انعقاد المؤتمر الأول للتنمية الاجتماعية (1995) واستبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية، يقرر انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني، للتنمية الاجتماعية، سنة 2025. هو فرصة لاستعادة مفهوم التنمية المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. ورفع أصواتنا كحركة نقابية وعمالية للإسهام في تغيير نموذج مركزية نمو اقتصاد المال والرأسمال. وتصميم الطريق للانتقال التحويلي والإرادي نحو نموذج مركزية العدالة الدولية والحقوق الإنسانية والديمقراطية. والعدالة الاقتصادية المستدامة. والانحياز للعدالة الاجتماعية، والانتقال العادل البيئي والطاقي والتكنولوجي. يقوم على عقد اجتماعي جديد ومتجدد على المستوى العالمي والإقليمي والقطري

العدالة الاجتماعية

ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية بالمنطقة العربية

بالرغم من سياقات التنوع الموضوعية (البنوية والظرفية) بين دول المنطقة، والتي تنعكس وتكيف الأوضاع الذاتية (البنوية والظرفية) للتنظيمات النقابية، ومواقعها وقدراتها، في تغيير أو تعديل أو التأثير، في صناعة السياسات والقرارات المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. والتي قد توجي ظاهريا إلى مستويات عالية من عدم التجانس أو تنوع التجارب النقابية. فان تراكم المسائل والانتقادات الجيو سياسية للحكومة العالمية، وعناصر ومستويات الاختلالات القائمة أو المحتملة في النظم السياسية والمؤسسية (القطرية والإقليمية). وتحولات عوائدها الديمغرافية. وعوامل تغير خريطتها وصدماها الاقتصادية. وأزمة انساق خدماتها الاجتماعية. وتضخم واتساع فجواتها الفئوية والمجالية، وخسائرها الوبائية. وظواهرها المناخية وأضرارها المتطرفة القائمة والمرتبقة. وانتقالاتها التكنولوجية والرقمية والذكاء الاصطناعي الإنتاجي.... عوامل منفردة و مركبة تؤثر وتهدد بشكل متزايد، في تغيير العلاقات الاجتماعية، وتخلق انماط جديدة للعمل، ومواصفات متجددة للعمال، وأسواق تشغيلهم، وستفكك مقومات الحياة الكريمة لشرائح واسعة من المواطنين (ت) في مجتمعاتهم. وهي في عمق تركيباتها، كمخاطر في المحيط النقابي الخارجي، وتوسع من عناصر الاضعاف الداخلي للذات والاداة النقابية. توجهنا

موضوعيا نحو رسم استراتيجيات القواسم المشتركة، لبناء عناصر تكامل قوة الحركة النقابية بالمنطقة العربية. يكون عنوانها الجامع، العدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة وتكسير الفجوات بين الفئات وفي كل المجالات، والتعامل مع الفرص المتاحة من اجل الديمقراطية السياسية، وتعزيز اقتصاد تنمية مستدامة، وانتقال عادل بيئي وطاقوي وتكنولوجي وفق برامج عمل للأولويات النقابية المتكيفة مع سياقاتها القطرية.

المحور الأول

العدالة الاجتماعية: مقدمة سياقية



1. المحور الأول:

مقدمة سياقية للعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية

تشكل المنطقة العربية (دول الجنوب المتوسط)، أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة، في تركيب تاريخ الحوض المتوسطي، وتشكيل مجريات حاضره وصياغة مستقبله. وفي نفس الوقت، منطقة المواجهة المستمرة والمتراكمة لتحديات وصعوبات، وتغيرات متعددة ومؤثرة على استقرار الدول، وتوجهاتها المستقبلية. ومنطقة جذب وتفريغ للصراعات والتقاطعات الجيوسياسية.

منذ بداية القرن الحالي، تعرضت دول الجنوب المتوسط، وفي قلبها المؤسسات النقابية، لعواصف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. واهتزازات وتحولات ومخاطر كبيرة. تفاعلت معها بمستويات متباينة كحركة عمالية في بيئتها القطرية والإقليمية، في سياق تلاحقت وتناقضت فيها الأحداث والأهداف والمصالح والتوقعات. مصحوبة في الغالب بتدخلات أقطاب دولية بمصالح جيوسياسية واقتصادية وتجارية ونقدية خارجية، تدعم أو تناهض أطراف متصارعة على المستوى الإقليمي أو القطري. وهي في مجملها، نتائج مركبة ومباشرة لأسباب متعددة وعميقة الجذور، تعود أسبابها إلى العلاقات المتشعبة بين ظاهرة

الليبرالية ونظامها الاستعماري المباشر / colonialisme وإحداثها لكيانات سياسية تابعة. وظاهرة الليبرالية الجديدة وسياسات Néocolonialisme. إحداثها لشبكات تحالف ذاتي للنظم السياسية والمال والرأسمال والأعمال المحلية والعالمية. من الاستعمار العسكري والاستيطاني، إلى الاستعمار الاقتصادي وإعادة صناعة خريطة المنطقة. مركبة على سلط الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. تسارعت نتائجها السلبية، وتكثفت وتراكم تأثيراتها على الأقل منذ بداية القرن الحالي. وتجسدت في لحظات بارزة بالمنطقة. مع غزو العراق (2003). والأزمة الاقتصادية والمالية (2008). وانطلاق انتفاضات شعبية في عدة دول بالمنطقة العربية (2010)، مطالبة «بالحرية السياسية والكرامة والعدالة الاجتماعية». سرعان ما أجهضت، أو تم تحويلها إلى حروب بينية، وصراعات أهلية، بأبعادها العقائدية والعرقية والطائفية والترابية، وتفاقم ظواهر التطرف الإرهابي، والتوترات والاضطرابات السياسية، وانهيار شبه شامل لقيم المواطنة والعيش المشترك... التي استمرت لاحقاً، بحالات عدم استقرار. مع إعادة تشكيل الاستفراد الاستبدادي بالسلطة السياسية، متبوعة بموجة جديد للحركات الشعبية بنفس المطالب (الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية 2016-2020). وصولاً إلى التأثيرات غير المسبوقة للآزمة الصحية «كوفيد 19». مع صعوبات الصمود والمشاركة في صياغة سياسات وبرامج

1 في أواخر عام 2010 انطلقت في العالم العربي موجة من الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة، اختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر. أطلق المتظاهرون شعارات متعددة، منها ما طالب بإسقاط النظام، ومنها ما طالب بإصلاحات سياسية ودستورية جذرية. وتنوعت نتائج الحراك، فمنها ما أدى إلى نشوب حروب (مثلاً: سوريا وليبيا واليمن)، ومنها ما أدى إلى تغيير الأنظمة (مثلاً: تونس ومصر)، ومنها دفع بالنظام القائم إلى إطلاق مبادرة دستورية وإصلاحية من أجل السودان؛ الثورة السودانية أو ثورة 19 ديسمبر 2018 كسلسلة من الاحتجاجات الشعبية في بعض المدن السودانية بسبب ارتفاع الأسعار وغلغلة المعيشة وتدهور الحالة السياسية بدعوة من تجمعات مهنية وعمالية وبعض القوى الوطنية واليسارية وصلت إلى مرحلة أعلن فيها الجيش السوداني في 11 أبريل 2019، خلع الرئيس عمر البشير عن السلطة وبدء مرحلة انتقالية لمدة عامين تنتهي بإقامة انتخابات لنقل السلطة.

2 لبنان: ثورة 17 تشرين الأول اللبنانية 2019-2021، هي سلسلة من الاحتجاجات المدنية بسبب الضرائب المخططة على البنزين والتبغ والمكالمات عبر الإنترنت وتوسعت لتصبح مطالبة بإعادة تشكيل الدولة على أسس المواطنة المدنية بعيداً عن الحصص الطائفي ومنافضة الركود الاقتصادي، البطالة التي بلغت 46% في 2018، والفساد الموجود في القطاع العام، وترسيم المسائلة والنقدية والمصرفية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

أدت هذه الاحتجاجات إلى أزمة سياسية حيث قدم رئيس الوزراء سعد الحريري استقالته

المغرب: الحراك الشعبي - حراك الريف وهو سلسلة من الاحتجاجات في مدينة الحسيمة ومنطقة الريف شمال المغرب منذ مقتل الشاب محسن كركي يوم 28 أكتوبر 2016. انطلقت الاحتجاجات على مبدأ تحقيق لائحة من المطالب للمنطقة، متمحورة حول العدالة الاجتماعية والعدالة المالية والعدالة الاقتصادية انتهت بمحاكمات صادمة لقيادات الحراك بتهمة سياسية وأمنية

الجزائر: انطلاقاً أولى مسيرات الحراك، التي شهدت خروج ملايين الجزائريين، يوم 22 فبراير 2019، التي كانت تجوب الشوارع للاحتجاج سلمياً ضد الولاية الخامسة للرئيس بوتفليقة، والمطالبة بـ "تغيير جذري للنظام" وإرساء أسس انتقال ديمقراطي وعدالة اجتماعية شاملة

3 "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا" كوفيد-19 "والسبل الممكنة لتجاوزها"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحالة رقم 2020/28، ص 44، متاح على: <https://bit.ly/4esZJ3d>

والمحتملة. وإعادة تفعيل مهامها. وتجهيز نفسها بمهارات تجديد مصادر قوتها المتمحورة حول العدالة الاجتماعية وتكييفها مع واقع المنطقة التي تخضع لعوامل التحول بسرعة شديدة.

شكلت «العدالة الاجتماعية» القاعدة المطلوبة والمرجعية الرئيسية، لانطلاق الحركات بالمنطقة العربية. ويمكن التأكيد على أنها، كانت ومازالت وستبقى من جهة، القاسم المشترك لمجموع الحاجيات والاحتياجات والمطالب والتطلعات، المعبر عنها في كل هذه الاحتجاجات الشعبية في مختلف البلدان. وشكلت من جهة أخرى، وتشكل الآن، مفتاحاً أساسياً ليس فقط لفهم الحراك الشعبي وبنيته المطلوبة والاقتراحية. بل أيضاً مدخلاً لإعادة تعريف السياسية النقابية بمنظور شامل، يربط بين الانتقال السياسي - الديمقراطي للسلطة. والتحول نحو نموذج جديد للعلاقة بين التنمية والاقتصاد المستدامة، والعدالة الاجتماعية بمختلف مجالاتها، والمتمحورة حول المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة، كقواعد مفاهيمية وقيمية لإعادة تشكيل وتطوير موضوعات الحق في العدالة الاجتماعية الشاملة، وقاعدة محورية ومؤسسة للأطروحة النقابية « من أجل تعاقد اجتماعي جديد ». متكيف مع التحولات العالمية. ويراعي مواجهة التحديات الإقليمية والقطرية. ومستجيب لحاجيات القوى العاملة، وتطلعات المواطنين. والمشاركة المنظمة في تصميم السياسات والقرارات والبرامج التي تؤثر على حياتهما في مكان العمل وفي المكان المجتمعي. وصيانة الحقوق الجماعية والفردية، وضمان الحصول على الخدمات والفرص بصورة عادلة وشاملة.

التعافي (2020-2021). وتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية (فبراير 2022)، وأزمة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. واتساع رقعة النزاعات المسلحة (أبريل 2023 - السودان). مع تجدد المسائلة المفتوحة، حول عدالة النظام الدولي، وقطبتيه الأحادية، من طرف العديد من دول الجنوب العالمي. انفجرت بوضوح في سياق تجدد المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، وتحولها إلى حرب «إسرائيلية» للإبادة الجماعية، وسياسات التوسع الاحتلالي، مع مؤشرات ممكنة لتحويلها إلى حرب وإعادة صناعة الخريطة الإقليمية (أكتوبر 2023-2024). بالإضافة إلى الأزمة المناخية وظواهرها المتطرفة، وخسائرها وأضرارها الكبيرة، بمسؤولياتها المشتركة، لكن المتباينة بين الدول (اتفاق باريس 2015). والتحولات الطاقية، والانتقالات التكنولوجية والرقمية والذكاء الاصطناعي الإنتاجي، وتحملاتها المتصلة بتغيير الخريطة الاقتصادية وأسواق التشغيل ودخول أنماط جديدة للعمل.

فهذا الوضع المركب والمتحول والمتحرك في كل الاتجاهات المتناقضة، وجدت الحركة النقابية بالمنطقة العربية نفسها وبمستويات وبمهام متنوعة، أمام شبكة من التحديات والمخاطر المربعة،... التي تضعف من مجالات تدخلها كفاعل اجتماعي. وفي نفس الوقت تشكل هذه التحولات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية... في ابعادها الكونية والإقليمية والقطرية. مجالات مفتوحة لبناء عناصر قوتها، واستكشاف فرص متجددة لفعالها وممارساتها النقابية، وقدرة على صناعة الإجابات، وصياغة التقديرات، لرسم معالم تدبير تعدد الصدمات القائمة والمرتبقة

وشكل موضوع الانتقال إلى العدالة الاجتماعية، موقع الوسط الاستراتيجي، الفاعل والمتفاعل والمؤثر في باقي الانتقالات الأخرى مدعمة بـ 20 توصية تتجه في مجموعها لرفع التحديات المركبة والمعقدة، وفي نفس الوقت عناصر توصيات لبرنامج عمل تنفيذي بالنسبة للحركة النقابية العربية، ملائم للسياق الإقليمي والسياسات القطرية. ومدخلا للمرافعة والمشاركة في إعادة بناء منظومات تصميم السياسات الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي. وتحقيق التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة. وتوسيع دوائر المساواة والمشاركة والإنصاف. والتقليص من حدة التفاوتات الاجتماعية. وإقرار مبادئ العدالة المجالية. وبرامج حق الوصول الآمن والمتساوي للخدمات العمومية، والمرافق الاجتماعية، والتعليم والصحة والعمل والحماية والبطالة الاجتماعي. ومحاربة الفقر المتعدد والبطالة والتمييز بكل أنواعه الفئوية. والعمل الهش وغير المنظم. والتهديب والتطرف. بالإضافة إلى مركزية العدالة الاجتماعية لتطوير مشروع العدالة المناخية، عبر الانتقال البيئي والطاقي، وبرامج التخفيف من الخسائر والأضرار القائمة والمتوقعة. وبرامج التكيف والصمود أمام التغيرات المناخية المتطرفة وتدهور المنظومات الإيكولوجية. وضغوطاتها على المجتمعات والاقتصاديات والقوى العاملة.

وساهمت اغلب مكونات الحركة النقابية بالمنطقة العربية، في برنامج النهوض بالحوار الاجتماعي، (في نسخته الأولى: سوليد 1 - 2016 / 2020. وفي نسخته الثانية: سوليد 2 - 2020 / 2024). لتعزيز القدرات الجماعية وتطوير التقارب والتوازي، وتقاسم التجارب والممارسات الجيدة، بين الأطراف والشركاء الاجتماعيين وفق منهجية المشاورات المعمقة، والتفاهات المتعددة الأطراف، ومتطلبات وأولويات الانتقالات القائمة بالمنطقة، كفرص مفتوحة، للحوار والعمل الجماعي المشترك، بين الأطراف على المستوى الإقليمي والوطني. وإحداث دينامية التقدم المتعدد الأبعاد نحو تحقيق وتكيف أهداف التنمية المستدامة 2030، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتي وصلت مخرجاتها بصياغة ورقة سياسية، وخريطة طريق للتنظيمات النقابية بالمنطقة، تحدد خمسة (5) أولويات للانتقالات كبرى والمترابطة عضويا، بهدف تحويل الأزمات والصدمات، ومخاطر التحديات، وعناصر الضعف. إلى فرص ممكنة للصمود، وتقوية مصادر التقدم بالمنطقة العربية وهي:

١. الانتقال الديمقراطي والأمن والسلام

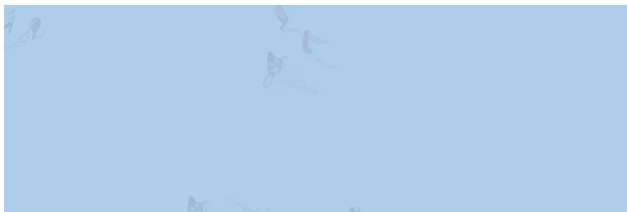
٢. الانتقال نحو تنمية اقتصادية عادلة

٣. الانتقال نحو العدالة الاجتماعية

٤. الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر

الفجوات

٧. انتقال بيئي وطاقى عادل



4 راجع "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي" التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات) حمد محمد مصطفى / حياة البعقوبي - منشورات منظمة فريدريش ايبرت - 2015
5 برنامج عمل تم إطلاقه تحت إشراف الاتحاد الدولي للنقابات، والاتحاد العربي للنقابات، وبالتعاون مع الاتحاد المتوسطي لمنظمات أصحاب العمل، والشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي ويشمل الأطراف المتعددة كالسلطات الحكومية، ومنظمات أصحاب الأعمال، والنقابات العمالية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجماعات المحلية المنتخبة، والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والخبراء والمعاهد البحثية والجامعية والإعلامية. بكل من المغرب وتونس والأردن والجزائر وفلسطين ولبنان
6 راجع "ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط" منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024
7 "ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط" الصفحة 10 - 13

المحور الثاني

العدالة الاجتماعية من الاستبعاد إلى الاسترداد



2. المحور الثاني:

العدالة الاجتماعية من الاستبعاد إلى الاسترداد

العدالة الاجتماعية مفهوم مرتبط بالعلوم الاجتماعية. ومتعددة بتعدد نظم الإيديولوجيات السياسية ومتأثر بالتحولات الوظيفية للدولة في المجال الاجتماعي (مفهوم دولة الرعاية إلى مفهوم الدولة الصغرى إلى مفهوم الدولة الاجتماعية). ومتداخل مع السياسات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية. تمكن من تقديم تفسيرات حول المعنى التوزيعي لعدالة الموارد، والاستجابة للإشكالات متصلة بالكرامة الإنسانية. من خلال تقدير الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية المختلفة، كما يحيل المفهوم إلى تصورات ذهنية ومخيال جمعي أحيانا حداثي - عصري وأحيانا أخرى تقليدي - عقائدي وأحيانا أخرى مركب بين المعاصرة والأصالة.

ويعتقد بعض الباحثين، أن العدالة الاجتماعية نظريا، «تؤدي أو يفترض أن تؤدي، إلى حالة مجتمعية تتميز: (1) بتوزيع الاستحقاقات والأعباء وفق مبدأ معين أو مجموعة من المبادئ. (2) حماية حقوق الأشخاص والفئات، وحرياتهم واستحقاقاتهم الأساسية، عن طريق اعتماد إجراءات ومعايير وقواعد تنظيم علمية صنع القرار في شتى المجالات السياسية وغيرها. (3) معاملة الإنسان، تقوم على الاحترام، وصيانة الكرامة، ليس فقط من قبل السلطات وحسب، بل أيضا من قبل سائر المواطنين والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع»

يحتاج العالم إلى
حقبة جديدة من العدالة
الاجتماعية تقوم على تصور
للتنمية المستدامة

وحقبة يسترشد فيها صنع السياسات
باحياجات الناس والإنصاف ورعاية كوكبنا
الأرضي؛ حقبة توزع فيها مكاسب العولمة بشكل
عادل؛ حقبة يمكنها بعث الأمل في شبابنا، وتشجيع
الإبداع في مجتمعاتنا وتعزيز مصداقية سياساتنا
ومؤسساتنا العامة والخاصة؛ حقبة تروج فيها
كرامة العمل وتحترم؛ حقبة يزدهر فيها حق
التعبير والمشاركة والديمقراطية

”حقبة جديدة من العدالة
الاجتماعية” مؤتمر العمل
الدولي-الدورة 100-2011



كما تلتقي العديد من الدراسات حول العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية، بتركيزها على أهمية مفهوم المشاركة. لدورها الأساسي في صياغة الموضوعات الهيكلية للعدالة الاجتماعية، ومنها (1) السياسة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والنظم الضريبية. (2) النمو « التنمية» الاقتصادي الشامل للجميع. (3) التخطيط المكاني القائم على المشاركة. (4) المسؤولية الاجتماعية للشركات. (5) الأخلاقيات المجتمعية، والمشاركة المدنية، مع الإشارة إلى بعض التحديات الرئيسية في وجه تحقيق العدالة الاجتماعية في البلدان العربية. ولاسيما إدماج البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية، وتنفيذ الإصلاحات الإدارية .

8 الاسترداد (الاسترجاع واستعادة مصطلح العدالة الاجتماعية بعد استبعادها كمركز لمفهوم التنمية المتعددة الأبعاد بفعل هيمنة مفهوم النمو في بعده الاقتصادي-الأحادي)
9 راجع بهذا الصدد "العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن" وفاء علي-مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والثرورية - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة سويف 2020
"العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي المعاصر" محمد عثمان محمود-المركز العربي للأبحاث ودراصة السياسات 2017

10 "العدالة الاجتماعية" محمد سيد فهمي-المكتب الجامعي الحديث 2020
11 "العدالة الاجتماعية: حلم البقطة في مجتمع الإقصاء"-محمد زكي أبو النصر-الفيروز-2019
12 "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: حالة مصر" المركز العربي للأبحاث ودراصة السياسات 2018
13 "قراءة في الديمقراطية الاجتماعية: الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية" ساميون قاوت وآخرون- الطبعة الثانية- منشورات منظمة فريدريش البرت 2014
14 Social justice : History, theory and research" John . J / Aaron . C – Handbook of social psychology – 2010 https://www.researchgate.net/publication/229778094_Social_Justice_History_Theory_and_Research
15 "العدالة الاجتماعية: المفاهيم، المبادئ، الأدوات والتجارب" - مونا كيشن - شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا 2013 - <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-justice-concepts-principles-tools-challenges-english.pdf>

على مصراعيه للاستثمار الخارجي، والشركات متعددة الجنسية، وفق قواعد الجاذبية الاستثمارية وتتجسد علميا هذه الموجهات:

أولا في سياسات تقويم استقرار الموازنة المالية للدولة Stabiliser ، من خلال برمجة التقشف في جميع نواحي الإنفاق على الخدمات الاجتماعية القطاعية والترايبية للدولة، وتحويلها التدريجي للسوق المفتوحة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستهدافي (التعليم الأساسي، الخدمات الوقائية الصحية، الأمان الاجتماعي...)

• **وثانيا** خصصة Privatiser المرافق والمؤسسات الاقتصادية والخدمات التجارية للدولة (النقل الموانئ المطارات الاتصالات جميع المواد المستخرجة)

يخضع مفهوم العدالة الاجتماعية، لعدة مقاربة مفاهيمية، بالمعنى البحثي والدراسي. ويتطبع بطابع التجاذبات الإيديولوجية بالمعنى السياسي المؤسسي والبرامجي. وفي كل الأحوال، تعتمد التعريفات في الكثير من الأحيان، على العلاقة بين المقاربة المفاهيمية والمقاربة السياسية. ويختلف المدلول السياسي، حسب مواقع الأطراف المتحركة في مجال العدالة الاجتماعية. لكن كثافة الصراع البحثي والسياسي، بين الأطراف المؤسسية، على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، لتحديد مضمون وسياسة محددة للعدالة الاجتماعية كانت ومازالت كبيرة. انطلقت عمليا مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ومازالت مستمرة إلى اليوم.

ليس صدفة أن تتوسع دوائر المواجهة بين الأطراف المتعددة، حول تعدد النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مع سقوط « جدار برلين - 1989 » وانتقال النظام الدولي من قطبية النموذج الثنائي. إلى نموذج القطبية الأحادية الحاملة للسياسة النيوليبرالية في أبعادها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية ومحاولات تعميمها وفرضها على العديد من دول العالم.

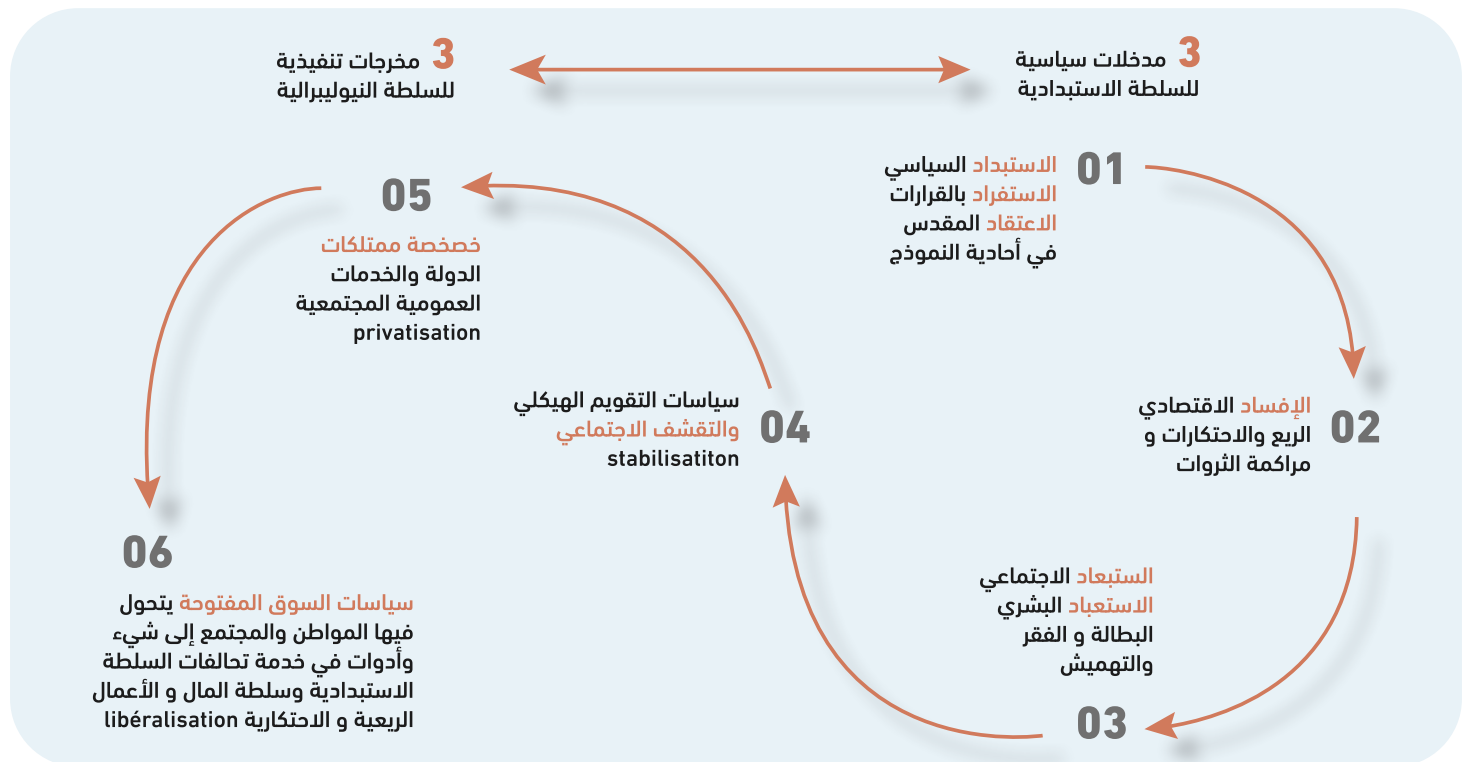
فالنظام الليبرالي الجديد وفق موجهاته العشرة، (لإجماع واشنطن) لتثبيت أسس عولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، بإشراف مباشر لادرعها المالية والنقدية العالمية. تقوم مرجعيتها السياسية على إضعاف دور الدولة. وإلغاء جميع أنواع تدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية إلى أبعد حد ممكن (صفر دولة). وتسليم مقود الاقتصاد والخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص. وفتح الاقتصاد

في الواقع، أعتقد أن العالم دخل بالفعل حقبة جديدة. وتبين الحالات السابقة أن بزوغ حقبة جديدة يبدأ بانهيار المذاهب وهياكل السلطة السائدة. وهذا بالتأكيد ما يحدث. لقد سقط المنطق المحبوك الذي يقوم عليه توافق آراء واشنطن. أما أن السلطة والقوة الاقتصادية آخذتان في التحول.... وهكذا، فإن التحول بات صريحا. لكن انعدام اليقين يظهر كما هي العادة في مثل هذه الفترات الانتقالية، فمعالم هذا الواقع الجديد ليست واضحة. والبدائل الكاملة تبدو غير جاهزة. وتحتاج إلى الانكباب عليها. والتساؤلات عن ماهية الأهداف والسياسات وأشكال القيادة التي يجري صياغتها كلها تساؤلات مفتوحة. وتكمن مسؤوليتنا في توجيه هذه الحقبة الجديدة نحو العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية» مؤتمر العمل الدولي-الدورة 100-2011

• **ورابعا** تكثيف وتمدد عمليات «الخصوصية» لتشمل المكونات الداخلية للمجتمع» وتنشيط اليات تقسيمه وتفتيته. من خلال تكريس ذهنية الفردانية المطلقة Individualiser. وتنشيط اليات تقسيم المجتمع. واستعمالها وتحويلها إلى هويات متصارعة ومتناقضة، طائفا وعرقيا وعقائديا وأثنيا وترايبيا وحدوديا، داخل وبين الدول. وتفكيك عناصر وجودها، أو إضعاف إمكانيات نهوضها، كقوة سيادية وديمقراطية، ومجتمع جماعي ومتضامن. لخطورته على الرأسمال العالمي وشركاته العالمية أو تهديداته لاستدامة سيطرته الجيوسياسية كما هو الحال في مختلف أنحاء العالم، اعتنقت الدول العربية العقيدة النيو

• **وثالثا** التحرير الشامل للسوق Libéraliser. واعتماد المال والرأسمال والأعمال الخاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، في السوق المفتوحة، على التنافسية الشاملة. (بما تعنيه من إلغاء لكل أشكال تدخل الدولة كرفع الدعم عن المواد الأساسية (مقايضة الأسعار لتحقيقها في السوق). وتحرير التجارة من جميع حواجز الدخول والخروج. وتأمين حرية الأسواق الاقتصادية والعملات النقدية...)



14 شكلت العدالة الاجتماعية الخلفية المرجعية للحركات العالمية لمواجهة عولمة النموذج النيو ليبرالي منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد وصل الاهتمام إلى ذروته عند مطلع القرن الحالي، بعد أن توضحت الآثار السلبية والكبيرة لسياساتها المتصلة بإلغاء النظم وتقليص سياسات الرفاه الاجتماعي. وهو السياق الذي ظهرت فيه "حركة العولمة البديلة" منذ احتجاجات سياتل المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في عام 1999 من تبعات هذا الاهتمام المتزايد، بروز حركة "احتلوا" العالمية بعدها وصولا إلى "الركود الكبير" لعام 2008 وانطلاق "الربيع العربي" لعام 2011

15 «Consensus de Washington - 1989» est un ensemble de dix principes formulés par John Williamson en 1989, destinés reformuler l'économie et les services sociaux et le rôle de l'État dans les pays en difficulté financière. Ces principes incluent : 1. Discipline budgétaire. 2. Réallocation des dépenses publiques vers des secteurs productifs. 3. Réforme fiscale. 4. Libération des taux d'intérêt. 5. Taux de change compétitifs. 6. Libéralisation du commerce. 7. Attraction des investissements étrangers. 8. Privatisation des entreprises publiques. 9. Développement des marchés de capitaux. 10. Réforme législative pour renforcer la propriété privée

16 منها إضراب دول المنطقة منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، في إطار برامج "الإصلاحات الهيكلية" وبرامج الشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب ما سمي بسياسات الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف الذي فرض العولمة المالية والاقتصادية منذ تسعينيات القرن الماضي وإلى اليوم على المنطقة، وإصدار قوانين الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، و الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تحرير قطاعي الفلاحة والخدمات وتطبيق أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وغيرها... لفتح المجال أمام القطاع الخاص وخاصة الاستثمار الأجنبي للاستحواذ على القطاعات الاستراتيجية بعيدا عن مقتضيات العدالة الاجتماعية وبشكل يؤدي إلى تكريس عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويحول عمليا دون انبثاق قرار وطني مستقل قد يفضي إلى تركيز العمل على العدالة والدولة الاجتماعية كحاجة ومطلب مجتمعي

17 نظاما تنظم فيه أسعار السلع والبضائع بواسطة قوى السوق المفتوحة والمستهلكين فالسوق المفتوحة أو الحرة، متحررة من قوانين التدخل لتعديل العرض والطلب أو تدخل من جانب حكومة أو سلطة أخرى، وتستبعد كل أشكال الحواجز أو الحماية الاقتصادية والاحتكارات والندرة المصطنعة

18 وهي استراتيجية إبانيت عن فائتها (عند سقوط جدار برلين (1989) وإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوروبي وصولا إلى الحرب الروسية الأوكرانية. وعند سقوط بغداد (2003) مع بداية هذا القرن وسياسة السيطرة وتحويل انتفاضة الشعوب بالمنطقة العربية إلى اقتتال داخلي سوريا مصر ليبيا اليمن السودان وصولا إلى تحويل المقاومة الفلسطينية للاحتلال وإبادة الجماعة في حق الشعب الفلسطيني إلى عمليات لتصفية جماعات إرهابية (سياسات ترحيل المصالح الجيوسياسية للنظام العالمي النيو ليبرالي لحماية مصالح المال والرأسمال وأعمال السياسة النيو ليبرالية بالمنطقة

19 راجع " أوهام النيو ليبرالية في المنطقة العربية " محمد سعيد السعدي - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - 2022 - https://annd.org/uploads/publications/Neoliberal_Illusions_in_the_Arab_Region_-_Mo- hamed_Said_Saadi - Ar.pdf

20 "تحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" - مؤلف جماعي فريدريش إيبيرت 2017

«تنامي الشعور بأن
العديد من الحكومات
لا تملك القدرة أو الإرادة
لكبح جماح القوة غير
القابلة للمساءلة التي اكتسبها
المشغلون الماليون طيلة حياة
مجتمعاتنا. فيما يبدأ التقشف في
نهش حياة الملايين من الباحثين عن لقمة
العيش في الاقتصاد الحقيقي. وماذا يعني
هذا كله بالنسبة إلى من تقوم السياسات على
مصلحهم؟ وكأن بعض المؤسسات المالية
«أكبر من أن تترك للانهار» فيما أناس
كثيرون «أصغر من أن يكثر لهم»

«حقبة جديدة من العدالة
الاجتماعية» مؤتمر العمل
الدولي-الدورة 100-2011

ويمكن متابعة تفاصيل هذه المواجهة المكثفة، على الصعيد الكوني. عند الدعوة إلى انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في حزيران/يونية 1993. والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر 1994. ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995). و المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، المنعقد في بيبكين في أيلول/سبتمبر 1995. والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية المنعقد في إسطنبول عام 1996.

وفي جميع بيانات ومخرجات هذه المؤتمرات العالمية، سيتم التنبيه والتأكيد، على أهمية دور الدولة الاستراتيجي، وفق قاسم مشترك لجوهر وجودها وعقد مسؤولياتها الاجتماعية. وضمان الحقوق الإنسانية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

ليبرالية بخياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدرجات متفاوتة، ولأسباب مختلفة... أثرت السياسات هذه السياسات على عمليات التنمية، والاقتصادات المحلية، والتشغيل والموازنات، والضمان الاجتماعي، والبيئة والرعاية الصحية والتعليم... ومع ذلك وعلى غرار معظم البلدان النامية... تفتقر الدول العربية إلى عمليات وتقاليده راسخة تتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والضمان الاجتماعي، وحماية البيئة... مما يضاعف مساوئ السياسات النيو ليبرالية

إنّ حصيلة هذه الموجهات الكبرى للسياسة النيو ليبرالية، التي سوّقت لها صندوق النقد وشركاؤه، أدت إلى تركيز غير مسبوق في التاريخ البشري، للثروات الهائلة، في دوائر مغلقة، تسيطر على الأسواق والبورصات المالية، والتحكم في الاقتصاد الواقعي، عبر الآليات الاقتصادية المالية Financiarisation de l'économie وتفاقم الاختلالات والأزمات والهزّات الاجتماعية. والانحرافات الهيكلية في التشكيلة المجتمعية. مرفوق بالتدمير الكامل للوظائف التدخلية، والمسؤوليات التعديلية، لدور الدولة، في مجالات العدالة والسياسات الاجتماعية. وهي الخلاصة التي سبق التنبيه إليها في واسط تسعينيات القرن الماضي. بان الترويج الفاضح والمكثف، والفرص التعسفي لعولمة نموذج الليبرالية الجديدة. هي دعوة صريحة لتحريرها كتوجه سياسي وتحرير الدولة من كلفة السياسات المتصلة بالرفاه المجتمعي والاستجابة لحاجيات العدالة والخدمات الاجتماعية وتحويلها من المسؤولية الجماعية والعامّة، إلى المسؤولية الخاصة والفردية.

استبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية بالكامل عند الإعلان عن أجند الأمم المتحدة لأهداف الألفية الثالثة 2000 - 2015 . خصوصا عندما اعتبر إعلان الألفية الثالثة أن «العولمة قوة إيجابية، تعمل لصالح جميع شعوب العالم. وأنها توفر فرصا عظيمة، مع إمكانية تصميم برامج استهدافية لمساعدة البلدان النامية، التي ستواجه وستمر بمراحل صعبة خلال انتقال وإدماج بنية اقتصادها في السوق العالمي. وفي هذا السياق تم اعتماد برامج أممية ومساعدات لتغطية الخسائر، واستيعاب الأضرار، واحتواء الاحتجاجات، الناتجة عن فرض النموذج السياسي - الاقتصادي النيو ليبرالي وتحرير الدول من المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية بالتركيز على بعض البرامج المتصلة بالتعليم الأساسي، والخدمات الرعاية الصحية الأولية...

وخلال هذه الفترة (2000-2015) تضخمت الأبعاد المتعددة للامساواة. وتوسع مظاهر التهديد الشامل للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القابلة للقياس الموضوعي. والفشل المتوقع والشامل لأجندة الألفية الثالثة، على المستوى العالمي والإقليمي والقطري. بدأ موضوع العدالة الاجتماعية يسجل عودة، وأحيانا مكثفة ومتكررة، في الخطاب السياسي. واستعاد اهتمام محلي الأحداث. وأصبح مصطلحا شائعا في البرامج

والثقافية. في مواجهة مفتوحة للأطروحة النيو ليبرالية الصاعدة « لخصوصة » وتحرير الدولة من مجموع مسؤولياتها العامة. وتحويلها إلى « مقالة قطرية » يدبرها تحالف المال والرأسمال والأعمال العالمية.

ويمكن اعتبار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) ، لحظة من لحظات تكثيف المواجهة، بأفق بناء توافق عالمي، لإعادة تحديد العلاقة بين التنمية، والعدالة والسياسات الاجتماعية. خصوصا وان البيان الصادر عن المؤتمر، أكد على المخاطر الكبيرة والمبرمجة، لتحرير دور الدولة من مسؤولياتها العامة في مجتمعاتها. وتكبل قدراتها بسياسات التوازنات. وتجريدها من الاستثمار في الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد الاجتماعي. وإخضاعها بالقوة لعولمة متزايدة وإدماجه للاقتصادات الوطنية. والاعتماد بدرجة كبيرة على آليات السوق الحرة. خصوصا وان هذه الموجهات السياسية (النيو ليبرالية)، أدت وستؤدي، إلى تفكيك ومحاصرة مناهج السياسات المحددة التي اعتمدتها الدول. الأمر الذي استدعى إعادة التأكيد في المؤتمر، على القيم الأساسية للعدالة الاجتماعية التي يجب أن يهتدي بها واضعو السياسات على جميع المستويات.

وبفعل الضغوطات القوية، والهيمنة الشاملة، على صناعة القرارات والسياسات العالمية، في أروقة الأمم المتحدة. تم

- 21 راجع بهذا الموضوع كتاب "فخ العولمة" للكاتبين بيتر مارتين وهارلد شومان. يتناول قضية العولمة من منظور عقلاني شاملو يحيط بها من مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية والحضارية... بالإضافة إلى منظور الإنساني وما يحاكيها من ازدياد معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستوى المعيشة واتساع الهوة بين الفقراء والأثرياء وتقليص دور الدولة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم حيث انجاز مؤلفا الكتاب إلى الدفاع عن الإنسان العادي الذي تضرر من العولمة بالدفاع عن العدالة الاجتماعية والديموقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا جاءت طروحات هذا الكتاب مميزة ومختلفة عن سائر الطروحات السطحية والدعائية التي اتسمت بها معظم الكتابات عن هذه القضية في الآونة الأخيرة https://ia902809.us.archive.org/8/items/aalam_almaarifa/238.pdf
- 22 راجع محتويات البيان والوثائق المرفقة <https://www.un.org/ar/conferences/human-rights/vienna1993>
- 23 تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n95/231/24/pdf/n9523124.pdf>
- 24 راجع " بيان بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وعلاقته بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة العاشرة 1994 <http://library.umn.edu/arabic/cescr-st3.html> مقارنة العدالة الاجتماعية في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية 1995 أقر بأن العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية العادلة عنصرا أساسيا للتنمية البشرية المستدامة. وشمل مفهوم التنمية الاجتماعية الذي اعتمد معظم أبعاد التنمية ومنها تحسين نوعية حياة الأفراد، وتشجيع العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والتكامل، وتعزيز العمالة المنتجة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة. وأكد رؤساء الدول والحكومات المشاركة بإبلاء أعلى أولوية في السياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع. وأقر بأن لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل الدول وفي ما بينها. وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بدورها، دون أن يسود السلم والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وأشار الإعلان إلى أن ميثاق الأمم المتحدة (الذي صدر في عام 1945) قد أقر بهذا الترابط الجوهرى الذي ما فتئ يزداد قوة منذ ذلك الحين. <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n96/272/99/pdf/n9627299.pdf>
- 25 تقرير المؤتمر العالمي المعني بالمعنى <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g96/024/98/pdf/g9602498.pdf>
- 26 تقرير المؤتمر 2 للمستوطنات البشرية <http://library.umn.edu/arabic/cescr-st3.html>
- 27 راجع " بيان بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وعلاقته بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة العاشرة 1994 <http://library.umn.edu/arabic/cescr-st3.html>

التنمية المستدامة 2015 – 2030. بالرغم من تمكن مركب التحالف العالمي بين السلط السياسية والمال والرأسمال والأعمال، من استبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية من أجندة التنمية المستدامة، وتثبيت مفهوم « النمو » وربطه بالعمل اللائق واسترجعت العديد من التنظيمات والهيئات الدولية، قضية العدالة الاجتماعية وتقديم معالجات وتحديد أولويات متكيفة مع سياقات المنطقة العربية، وفقاً لتعريفاتها الخاصة، خصوصاً بعد 2010. وإعادة تفكير الموضوع كفرصة متاحة. لان الاستمرار في استبعاده وتهميشه في السياسات والبرامج، يعني القبول بالمزيد من الاضطرابات والحركات الشعبية والعنف بالمنطقة. وهو السياق الذي جعل العديد من التنظيمات والهيئات الدولية، تعيد إبراز تعريفاتها المفاهيمية للعدالة الاجتماعية وتقدم وفقها أولويات برامجها التنفيذية بالمنطقة نذكر منها

والسياسات والعلاقات الدولية. وخصوصاً بمنظمة العمل الدولية، حيث أقرت سنة 2007 يوماً عالمياً للعدالة الاجتماعية الذي يصادف 20 فبراير من كل سنة. واعتمدت صيغة توافقية حول تقرير « العدالة الاجتماعية: من أجل عولمة عادلة » سنة 2008 وتحينه سنة 2022 و تقديم التقرير النقدي لمنظومة العولمة الأحادية وضرورة بناء «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية» سنة 2011. وصولاً إلى الإعلان عن إنشاء « التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية ” سنة 2023. وتقرير “ الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية » المقدم في مؤتمر العمل الدولي سنة 2023

وهو نفس السياق الزمني الذي انطلقت فيه أيضاً (بعد سنة 2010) مواجهات مفتوحة خصوصاً لصياغة نموذج مرجعي آخر للتنمية، في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها التخصصية. انتهت بتوافقات حول أجندة



- 28 راجع برنامج أهداف الألفية <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n00/559/49/pdf/n0055949.pdf> ويتضمن الأهداف التالية : 1. القضاء على الفقر المدقع والجوع 2. تعميم التعليم الابتدائي 3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 4. خفض معدل وفيات الأطفال 5. تحسين صحة الأم 6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى 7. ضمان الاستدامة البيئية 8. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية
- 29 <https://www.un.org/ar/observances/social-justice-day>
- 30 راجع " العدالة الاجتماعية : من أجل عولمة عادلة " <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/01/declaration.pdf>
- 31 إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008، بصيغته المعدلة عام 2022 <https://www.ilo.org/ar/media/20506/download>
- 32 راجع " حقبة جديد من العدالة الاجتماعية " تقرير المدير العام في المؤتمر الدولي للعمل 100 – 2011 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdoc-ument/wcms_155883.pdf
- 33 وافق مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته 349 – نوفمبر 2023 على إحداث منصة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية
- 34 " الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية " منظمة العمل الدولية – مؤتمر العمل الدولي – الدورة 111 / 2023 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdoc-ument/wcms_882606.pdf
- 35 راجع الفقرات المتصلة بالموضوع في هذه الورقة من الصفحة 24 - 26 <https://www.ilo.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>
- 36

المنظمة – المؤسسة	عناصر التعريف الأكثر تداولاً بالمنظمة	قضايا العدالة الاجتماعية الأكثر أولوية والواردة في وثائق هذه التنظيمات بالنسبة للمنطقة العربية
منظمة العمل الدولية	الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية، تعزيز العمل اللائق (كشعار مركزي للمنظمة) تستخدم مفهوم العدالة الاجتماعية لشرح رسالتها، لكنها لا تقدم تعريفاً صريحاً للمفهوم، بل تعتمد على فكرة مقبولة للعدالة الاجتماعية في دستورها، حيث تنص على أن «السلام العالمي والدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا تأسس على العدالة الاجتماعية». تصف العدالة الاجتماعية بأنها ذات أربعة أبعاد: حقوق الإنسان العالمية والقدرات؛ التكافؤ في النفاذ إلى الفرص؛ التوزيع المنصف؛ والانتقالات العادلة.	1. الحقوق الأساسية في العمل 1. إحداث فرص العمل اللائق 2. تشغيل الشباب ومكافحة البطالة 3. مأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية 4. تعميم الحماية الاجتماعية للجميع (مجالات العدالة الاجتماعية ذات الأولوية بالمنطقة العربية) 1. رعاية الحق في العمل اللائق 2. سياسات التشغيل / الاستخدام 3. الوظائف الخضراء وتغيير المناخ 4. الضمان الاجتماعي 5. المساواة بين الجنسين 6. الهجرة و حقوق المهاجرين
منظمة الأمم المتحدة	مفهوم العدالة يشمل في بنية خطابها على العلاقة بين العدالة الدولية، أو العدالة بين الدول، والعدالة الاجتماعية، أو العدالة بين الناس (بدون أن يكون هناك تمييز واضح بين هذه المستويات المتداخلة) مفهوم العدالة الاجتماعية يرتبط بمفهوم بالعدالة الاقتصادية، حيث تعتبر أن «العدالة تكون معاقبة نتيجة لتركيز الثروة والسلطة الذي يبدو مصاحباً لانتشار الروح الرأسمالية».	تشمل العديد من المجالات المطبوعة بعد المساواة منها: 7. عدم المساواة في الحصول على عمل والدخل والوصول للخدمات والممتلكات 8. عدم المساواة في الوصول إلى المعرفة والمعلومات 9. عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والحماية والضمان الاجتماعي والبيئة السليمة 10. عدم المساواة في فرص المشاركة المدينة والسياسية
وكالة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	ترتبط العدالة الاجتماعية بتوزيع ثمار النمو (والتنمية) الاقتصادية بعدل وإنصاف. تعريف: العدالة الاجتماعية تعني العدالة التوزيعية. والعدالة الاقتصادية هي وجود فرص للعمل المجدي، وإصدار مكافآت عادلة لنشاطات الأفراد المنتجة. العدالة الاقتصادية هي عنصر من عناصر العدالة الاجتماعية. الفصل بينهما يخلق ثنائية. تقيد إمكانية تقدم العدالة	
الإسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	تعتبر العدالة الاجتماعية سياسات لإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها من خلال تأمين رفاهية الإنسان والتمتع بالحقوق المتساوية وتقاسم المنافع والمعاملة المنصفة والاعتراف بالحقوق والتميزات الثقافية والوصول الأمن للموارد والفرص	1. السياسات المندمجة بالقطاعات الاجتماعي وآليات الإنفاق الاجتماعي 2. سياسات الدعم الاجتماعي الاستهدافي 3. المنظومات الضريبية 4. سياسات النمو الاقتصادي الاندماجي (المساواة في الحقوق) (الإطار المؤسسي والتشريعي) - تكافؤ الفرص (في خط الانطلاق بما في ذلك القدرات) - تكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد

1. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بين دولها الأعضاء من خلال سياسات اقتصادية فعالة. 2. تحسين مستويات المعيشة ورفاهية السكان من خلال تعزيز السياسات التي تزيد من مستويات المعيشة وتحد من عدم المساواة. 3. تسهيل التجارة والممارسات التجارية المفتوحة والعدالة لتشجيع التجارة والاستثمار الدوليين. 4. تعزيز التعاون الدولي بين الدول في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. 5. جمع البيانات وتحليلها وتقديم التحليلات لإرشاد القرارات السياسية، مما يسمح للحكومات بفهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل. 6. تعزيز الاستدامة بدمج الاعتبارات البيئية في سياساتها الاقتصادية لضمان التنمية المستدامة.	وضع احسن السياسات الاقتصادية لتأمين جودة الحياة وبالتالي فالعدالة الاجتماعية عنصر من عناصر المجتمع السياسي واستقراره	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
1. عدم مساواة والفجوات Creusement des inégalités في المجالات المتعددة - النوع الاجتماعي، الرواتب وعدم تكافؤ الفرص 2. التغيرات المناخية التي تمس بشكل أكثر قوة السكان أكثر عرضة للخطر والأكثر هامشية-populations les plus vulnérables et les plus marginalisées 3. التحولات التكنولوجية أو التكنولوجية (التحويلية) وتشكلها كفرصة وفي نفس الوقت في مجالات التشغيل والكفاءات 4. عدم الاستقرار الجيوسياسي (الحروب والنزاعات) وتداعياته الخطيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في العديد من بلدان المنطقة 5. ارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة الديون وتفاقم التوترات الاقتصادية والاجتماعية 6. عدم الثقة في المؤسسات نتيجة لارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسية	يواجه عالمنا تحديات العدالة الاجتماعية، المرتبطة بالآزمات المتداخلة والتحولت الاقتصادية الهيكلية طويلة المدى. إن ارتفاع معدلات الفقر المدقع، وعدد الفقراء العاملين، وعمالة الأطفال، والبطالة بين الشباب، والعمل غير الرسمي، يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة عدم المساواة وضمان العمل اللائق على مستوى العالم. من خلال التعاون المشترك بين جميع الأطراف والقدرة على إدماجها في السياسات بالمؤسسات العالمية والإقليمية والقطرية وتعزيز الممارسات الجيدة وإنتاج المعارف الأساسية وتقاسمها	منظمة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية
5. حريات الاجتماع والتجمع السلمي وإنشاء التنظيمات 6. حرية التعبير والإعلام والوصول إلى المعلومات العامة 7. الانتقال الديمقراطي والحوار الاجتماعي والمدني 8. احترام المعايير الدولية الأساسية لحقوق العمال والعمل اللائق للجميع 9. حق الوصول الشامل للخدمات العامة والجيدة	العدالة الاجتماعية هي تمكين الفرد والجماعة من العيش بكرامة	مؤسسة سوليدار
10. الانتقال الديمقراطي والأمن والسلام 11. الانتقال نحو تنمية اقتصادية عادلة 12. الانتقال نحو العدالة الاجتماعية 13. الانتقال نحو مجتمعات المساواة وكسر الفجوات 14. انتقال بيئي وطاقى عادل	العدالة الاجتماعية ركيزة تتوسط روافع الانتقال الديمقراطي و التحول الاقتصادي والبيئي وتثبيت المساواة لكسر الفجوات وبناء المجتمعات العادلة	الاتحاد العربي للنقابات وفق مخرجات المؤتمر الأخير وبرنامج سوليد

والمساواة، والإنصاف، وتكافؤ الفرص، والدمج الاجتماعي. في مواجهة مباشرة مع مفاهيم مثل الإقصاء، والتهميش، والتفاوتات والتمييز الصارخ بين الفئات والمجالات الترابية. كما تشترك مجموع التعريفات للعدالة الاجتماعية على أعمال

فالتعريفات المقدمة من مجموع هذه المنظمات والهيئات، وما يرتبط بها من أولويات مقترحة، لإدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية ومبادئها، في السياسات والخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، وخاصة بالمنطقة العربية. مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التفاوت بينها، بالإضافة إلى العلاقة بين العدالة الاجتماعية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي يمكن اعتبارها أجندة مرجعية ومرنة تتضمن موضوعات مستهدفة بالعمل النقابي، يمكن تكييفها وملائمتها لبناء وصياغة سياسات أكثر عدلاً وتوافقاً مع مفاهيم العدالة الاجتماعية. والدعوة إلى تفعيل دور الدولة ومؤسساتها العامة، لوضع الخطط والسياسات وحشد الموارد والآليات المؤسسية الممكنة واللازمة لتطبيق السياسات المراعية لمبادئ العدالة الاجتماعية، مع تأمين المشاركة الشاملة للأطراف والقوى الحية في المجتمع كالتنظيمات النقابية للعمل والعمال، وأصحاب الأعمال، وفعاليات المجتمع المدني والمراكز البحثية والدراسية والإعلامية ... في إنشاء ووضع رؤية وطنية تراعي مستويات الحوار الاجتماعي والمجتمعي، بشكل تمكن من تفعيل دور المواطنين ومشاركتهم الفعالة في مختلف المجالات المتصلة بالعدالة الاجتماعية

مرتكزات سياسة العدالة الاجتماعية في الدول الإسكندنافية

1. الأنظمة الضريبية ذات الضرائب المرتفعة على الدخل والتي تصل لأعلى المستويات في العالم (في المتوسط أكثر من 45%)
2. التعليم المجاني مع المساواة سواء بالنسبة للعرق أو الجنس،
3. لتأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع،
4. الرعاية السخية للآباء والأطفال والحث على الإنجاب مع تقديم التسهيلات المادية والإجرائية،
5. تقليل الفساد بأبسط شكل ممكن (هذه الدول بها أقل نسب للفساد على مستوى العالم)،
6. الإدماج في سوق العمل بالنسبة لأكثر عدد من المواطنين مع ضمان حقوق العمال،
7. نظام معاشات يضمن حياة كريمة،
8. العديد من الخدمات العامة التي تهتم بالجودة وتحترم آدمية المواطن إذ أن الإنفاق العام يصل في المتوسط إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد من أعلى النسب على مستوى العالم أجمع.

مقاربة المواطنة الحقوقية، كمنظومة من القيم الإنسانية و المفاهيم التنموية المتمحورة حول الإنسان وحقوقه بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية. للوصول إلى نموذج عادل لإعادة توزيع الموارد المادية والحقوق والحريات والفرص والدخل والثروات، وتنمية القدرات والمهارات. بشكل يرفع جميع

وعموماً تشترك مجموع التعريفات المتداولة للعدالة الاجتماعية، حول مفاهيم أو قيم إيجابية. مثل المشاركة،

والبرامج، التي تهم حياتهم الفردية والأسرية والجماعية والمجتمعية. بعبارة أخرى مفهوم العدالة الاجتماعية يرتبط عضويًا بإرادة الشعوب. وقدرتها على المشاركة في إعادة هيكلة واسترجاع الوظائف التعاقدية للدولة، تمكن من بناء نماذج للعدالة الاجتماعية تستجيب لأولويات حاجياتها

أشكال التمييز والحوار المختلفة في وجه الأفراد والجماعات. وتسهيل وصولهم الآمن والمنصف للعيش بكرامة، وفي مأمن من الجوع، والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. فالحق في العدالة الاجتماعية يرتبط بأهمية مشاركة الناس المتساوية، وتنظيماتهم المجتمعية السياسية والنقابية والمهنية، في السياسات والقرارات

مفهوم العدالة الاجتماعية

حديث

له خلفية أخلاقية\فلسفية لكنأساسه اقتصادي واجتماعي

المساواة في الفرص
عدم التمييز في المسارات و الآليات
المساواة أو التكافؤ في النتائج

مفهوم العدل\ العدالة

قديم

أخلاقي\فلسفي

المساواة أمام القانون
المساواة في القيمة الاعتبارية
والحقوق لكل إنسان

UNITED NATIONS
الاشعوا
ESCWA



43 للاطلاع على المصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان يمكن الاطلاع على الرابط: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx>

44 راجع " المادة 1 و 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية راجع " دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية" الإسكوا - 2020

45 أوروغواي وضعت " خطة المساواة الاجتماعية:" وفق رؤية شاملة ومحددة زمنيا والتي تعتبر أحد أنجح تجارب أمريكا اللاتينية في مجال سياسات العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، المبنية على المساواة. فقد ساهمت سياسات رئيس أوروغواي السابق، تاباري فاسكوز، الاجتماعية في تخفيض معدلات الفقر من 32% عام 2004 إلى نحو 18% في عام 2010، وقد صممت أوروغواي برنامج خدمات "الطوارئ الاجتماعية" والذي يشمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء وامتيازات أخرى. ثم طورته أوروغواي في عام 2007 وأطلقت عليه برنامج "خطة المساواة الاجتماعية". وتعتبر حكومة فاسكوز أن نجاحها في مكافحة الفقر لا يرتبط فقط بالسياسات الاجتماعية التي تتبعها ولكن أيضا بمجمل السياسات الاقتصادية المطبقة، حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشكل من ممثلين للحكومة والعمال والهيئات المشغلة، في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة 18% خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى النظام الضريبي الذي بدأته في عام 2007، الذي قلل من الضرائب غير المباشرة خاصة على المنتجات الغذائية، وتتمثل في ضريبة القيمة المضافة

سياسة العدالة الاجتماعية البرازيلية مع بداية القرن الجديد والقائمة على فكرة "بولسا فاميليا" والتي حققت إنجازا في الحد من الفقر في البرازيل فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي. وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولسا فاميليا) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32%. واعتترف البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2% و 4% سنويا. وهذا يعني تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إلى جانب ذلك أدى تغيير سياسات الإقراض وتوفير التسهيلات الائتمانية، وتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإعانات لم تكن هبة من الدولة بل تم اعتمادها كسياسة عامة، تصاغ بطرق تشاركية وقادرة على الوقوف على الاحتياجات المجتمعية المحلية بشكل كبير، وهو ما يعكس إرادة سياسية قوية نحو تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تقترب من مفهوم العدالة الاجتماعية بحيث تضمن عدالة في التخطيط والتتفيذ والرقابة.

نموذج الدول الإسكندنافية والتي تتبع نموذج دولة الرفاهة بالمعنى الشامل (خاصة إذا ما قورنت بالدول الغربية الأخرى التي قد تتبع بعض ملامحه) بهدف تحفيز العنصر الشخصي على الإبداع والعمل وتشجيع الحراك الطبقي وضمان شامل لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأوضاع الاقتصادية الكلية بشكل صحي مع الالتزام بحرية التجارة. ويتميز نموذج الدول الإسكندنافية بتأكيد على تعظيم المساهمة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين وتوزيع الدخل بشكل عادل والاستخدام الحر للسياسات المالية التوسعية. وجدير بالذكر أن حجم القطاع العام كبير نسبيا في هذه الدول إذ يعمل به في المتوسط 30% من القوى العاملة بها. ومن الممكن أن نحدد ستة مجالات أساسية للعدالة الاجتماعية تتخذ فيها هذه الدول العديد من السياسات لتحقيقها وتشمل: تقليل ومنع الفقر، النفاذ إلى التعليم، الإدماج في سوق العمل، الترابط الاجتماعي وعدم التمييز، الصحة، العدالة بين الأجيال. ووفقا لهذه المحددات تعمل الدول على اتباع مجموعة من السياسات المتكاملة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان إرساء شبكة ضمان اجتماعي متكاملة. ومن هذه السياسات

والتطبيق الميداني. ومجال فضفاض ومجرد وغير مرتبط بسياسات ومؤشرات محددة. وبالتالي غالبا ما يتم قبولها من طرف الجهات المعنية كخطاب (شعارات)، دونما اليات فعالة للتطبيق. أو اللجوء إلى اختزالها في حالات وموضوعات محددة، أو مداخل معزولة (مثل الدعوة إلى محاربة الفقر أو اختيار معالجة اللامساواة أو البطالة أو تحسين الدخل...). وتقديم برامج بمقاربات سياسية تقنية ومالية وإجرائية، تستهدف إعادة تشكيل الموضوعات المهيكلية للعدالة الاجتماعية، وفق مفاهيم الاستهداف، واحتواء الأضرار والتأثيرات الفاضحة للنموذج السياسي الاقتصادي القائم.

وفي سياق التراجعات المتكررة، لمؤشرات قياس منظومة العدالة الاجتماعية، في ظل السيادة الأحادية للنموذج نيو ليبرالي، (بعد أزمة 2008 -الركود التضخمي). بدأت العديد من الهياكل الدولية وادعها النقدية، ومؤسساتها الاستراتيجية، في تقديم إجابات كمحاولات وكصيغ لإعادة تكييف الليبرالية الجديدة، للرفع من مؤشرات مقبوليتها، وقدرتها على التعايش مع الخاص والعام والاجتماعي التضامني في اتجاه:

• إطفاء الحرائق والثورات الاجتماعية التي تولدها الأزمات الدورية للرأسمالية

• وتهذيب وتلطيف «وحشية» أثارها الكارثية على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وإعادة التوزيع العادل للثروة..

• مع تجنب استخدام مفهوم العدالة الاجتماعية واستبعاده من مجموع الصيغ والنماذج المقترحة.

وعموما فجميع تعريفات العدالة الاجتماعية، بما فيها المؤسسات التي تتجنب استعمال المفهوم في وثائقها التوجيهية (كوثائق البنك الدولي - أو وثائق أجندة التنمية المستدامة....). فإنها تشترك من جهة، على انه منهاج سياسي لتحقيق تكافؤ الفرص، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بين الأفراد والمجموعات والأجيال. ومن جهة أخرى، تتناول موضوع العدالة الاجتماعية على انه طموح لبناء مجتمعات أكثر عدلا. للوصول إلى تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان. والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة. والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة. ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة. والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية. والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع، فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكانها، وحسن توظيف هذه القدرات والطاقات، بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد. وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام. وهي أيضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي، وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى. ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يبدو ان تضمين العدالة الاجتماعية وتحميلها كل هذه الأبعاد الشمولية، والمستويات المتعددة. طموح غير قابل للتنفيذ

العدالة الاجتماعية إلى برامج «الإحسان الاجتماعي»... واستبعاد بنيتها الشمولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن أزمة العدالة الاجتماعية، والتي تمّ التخلّي عنها لفائدة قوى السوق والقطاع الخاص. هي من بين الأزمات المتراكمة التي تدفع مند عقود، إلى إعادة التفكير من جهة في محدودية النظام النيو ليبرالي ببعده الاقتصادي والاجتماعي. واختراقاته لسيادة الدول وقوانينها الوطنية. ومن جهة ثانية، في إمكانيات استعادة مركزية دور الدولة، في اتجاه صياغة نموذج يقوم على التنمية المستدامة، محوراً حقوق الإنسان، عبر رافعة العدالة الاجتماعية والبيئية. وإعادة تمكين أو استرجاع الدولة لمسؤولياتها السياسية والاقتصادية. وخاصة مسؤولياتها بالقطاعات ذات البعد الاجتماعي. وهو الاتجاه الذي بدأت معالمه تتبلور بمحاولات إعادة تعريف دولة الرعاية الاجتماعية، بمفهوم الدولة الاجتماعية. بهدف استرجاع الدولة لمسؤولياتها الاجتماعية، (في مجالات أساسية مثل التعليم والصحة والماء والكهرباء والطاقة والاتصالات والحماية الاجتماعية والأنترنت والتغير المناخي وغيرها...). أو تمكين الدولة من صلاحيات موسعة لمواجهة الأزمات والصدمات المحلية أو الإقليمية أو العالمية. وهناك مرافعات أخرى دافعت عن فكرة التحول من الدولة الرأسمالية إلى رأسمالية الدولة.

فالدعوة مثلاً إلى إقامة الليبرالية المنظمة. Ordoliberalism. لتمييزها عن الليبرالية الجديدة، أو تقديم مفهوم «اقتصاد اجتماعي موجه» يقوم على قواعد الاستهداف. أو اعتماد نموذج «اقتصاد السوق الاجتماعي»، من خلال المزاجية بين السوق أولاً والدولة ثانياً والمجتمع ثالثاً، بتحويل الخدمات الاجتماعية للسوق الحرة وتكليف الدولة بكفالة غير القادرين على تحمل تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية في أسواقها الحرة. وفي نفس الوقت الاستمرار في توجيه تدخل الدولة الشامل لانقراض أو مصاحبة بنية المجتمع الاقتصادي والنقدي والمالي خلال الأزمات والصدمات الدورية، من خلال الترويج لصورة الحفاظ على النمو المتوازن للمجتمع القائم على الحقوق السياسية للأفراد والمجموعات المنظمة.

وتتجسد هذه المقاربات عملياً في سياسات وبرامج تستهدف مثلاً تحويل مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة إلى مفهوم الحماية المكيفة أو شبكات الأمان الاجتماعي. من مفهوم التأمين الصحي التضامني إلى مفهوم رسملة التأمين الصحي - من مفهوم الإصلاح النسقي لأنظمة التقاعد إلى مفهوم الإصلاح المقياسي... من مفهوم المساواة في الحق إلى مفهوم الدعم الاستهدافي... القائم على رقمنة السجلات الاجتماعية للأفراد والأسر... من برامج

46 راجع بهذا الصدد "العدالة الاجتماعية والليبرالية الجديدة" أدريان سميث - التيوس ستينج - كاثي ولز - المركز القومي للترجمة 2020

47 الليبرالية المنظمة. Ordoliberalism وهو توجه برز بالخصوص في ألمانيا تحت اسم "الليبرالية الألمانية الجديدة" بحيث عمل مايكل ألبرت في كتابه «الرأسمالية ضد الرأسمالية» وبيتر هول وديفيد سوسكيس في كتابهم «ضروب الرأسمالية» وصياغة مصطلحات "اقتصاد السوق الليبرالي" و"اقتصاد السوق المنظم" للتمييز بين الليبرالية الجديدة والليبرالية المنظمة

48 "كورونا والدولة الاجتماعية ونهاية براديفغات الرأسمالية" تقرير عن ندوة بتونس - منصة عربي - أبريل 2020

49 "La protection sociale dans le monde" PRÉSENTATION GÉNÉRALE DU RAPPORT - Banque mondiale 2018 <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/da922066-17a0-5c48-a1a9-3a812f08a1d8/content>

"إقصاء مليون مغربي من دعم الفقراء يسأل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية" معاذ بوديج، صوت المغرب، 14 حزيران/يونيو 2024، <https://bit.ly/3xkNmFy>

"مشروع تمويل إضافي لمشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي بمصر: تقرير التقييم المسبق"، البنك الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر 2018، متاح على الرابط <https://bit.ly/43kdWCZ>

50 "أكبر ورش للحماية الاجتماعية تحت رحمة ضعف الاستهداف"، حسم بويكف-المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2022، <https://mipa.institute/9158>

راجع الدراسة البحثية حول "ترابطات السياسي والتقني في تصميم منظومة الاستهداف الاجتماعي في المغرب" عبد الرقيب زعنون - سبتمبر 2024 <https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%AA%D8%B%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88/>

51 التعرف أكثر على نظم السجل الاجتماعي راجع، "تسقيف الدولة الاجتماعية" عبد الرقيب زعنون - المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2023، متاح على <https://mipa.institute/10709>

فيه مجتمعات وفئات بكاملها. وفي هذا الإطار تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 فبراير 2024. (بعد 30 سنة) قرار عقد القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بدبي من 4 إلى 6 نوفمبر في سنة 2025. يتضمن العودة والتأكيد على محتويات إعلان كوبنهاغن (1995) وبرنامج عمل يعالج الثغرات في أجندة التنمية المستدامة. وإعادة تنشيطها على قواعد العدالة الاجتماعية. (الافق الاجتماعي للتنمية المستدامة - Perspective Sociale du Développement Durable)

بعبارة أخرى فالعدالة الاجتماعية، تطرح مسائلة عميقة حول وجودها وتطبيقها وفعاليتها بمنظورها الشمولي في ظل استمرار القداسة المفردة للنموذج السياسي النيو ليبرالي. وهو الأمر الذي فرض على العديد من الباحثين ومراكز الدراسات والنشطاء. لإثارة الانتباه إلى أن أجندة التنمية المستدامة 2030 يتسرب إليها الإحباط وتفقد أفقها المستقبلي وتفقد لمشروعية علاقتها بالتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وتحولها من شعار عدم إهمال احد إلى واقع تهمل



52 عقد مؤتمر " قمة المستقبل " أيام 20 - 23 سبتمبر 2024 بمقر الأمم المتحدة وأصدرت بهذا الشأن "ميثاق المستقبل" لمراجعة وثائق القمة في هذا الرابط <https://www.un.org/ar/summit-of-the-future>

53 راجع "عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية" تقرير التنمية الاجتماعية الثالث - الإسكوا 2019 - <https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/leav-ing-no-one-behind-integrating-marginalized-groups-arabic.pdf>

54 <https://social.desa.un.org/second-world-summit-for-social-development> للاطلاع على القرار راجع الرابط

تصريح أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، "ستكون هذه فرصة لإجراء شكل مختلف من المداولات العالمية والارتقاء إلى مستوى القيم، بما في ذلك الثقة والاستماع، التي يقوم عليها العقد الاجتماعي. ويمكن أن تكون نتائج القمة تحديثاً لإعلان كوبنهاغن لعام 1995 بشأن التنمية الاجتماعية، تغطي قضايا مثل الأرضيات الشاملة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة، والسكن اللائق، والتعليم للجميع، والعمل اللائق، وإعطاء زخم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

المحور الثالث

العدالة الاجتماعية: مقدمة لتركيب تعريف نقابي



3. المحور الثالث:

العدالة الاجتماعية: مقدمة لتكوين تعريف نقابي

تشكل العدالة الاجتماعية الخلفية المرجعية في جميع أدبيات وخطابات وممارسات الحركة النقابية. ومبادراتها المطالبة، وقوتها الاقتراحية والتفاوضية والاحتجاجية. وأصبحت أكثر بروزاً وحضوراً في أجندة العمل النقابي أثناء وبعد الحركات والانتفاضات الشعبية (2010). أو ما يعرف إعلامياً «بالربيع العربي». بحيث تم إعادة استكشاف ورصد أهمية العلاقة العضوية والمشاركة، بين العدالة الاجتماعية كمرجعية للعمل النقابي في مكان العمل والعمال. والعدالة الاجتماعية كوعي ومطلب اجتماعي في امكنة الحراك المجتمعي، في بعده للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المكان المجتمعي. وبروز أهمية العلاقة الموضوعية بين العمال والعاملات في موقع العمل والمواطن والمواطنات في موقع المجتمع. فأصبحت العدالة الاجتماعية من بين الأولويات، التي حركت مداولات ونقاشات قوية حول تكامل الرؤية والتفائية الأهداف البعيدة بين استراتيجية العمل النقابي في مواقع العمل وفي المواقع المجتمعية.

على الرغم من «غموض» مفهوم العدالة الاجتماعية، وتعدد تعريفاته، بتعدد التنظيمات والهيئات الدولية والإقليمية

والمؤسسات القطرية. فالعدالة الاجتماعية أصبحت حاضرة بقوة في الوعي الشعبي والنقابي، وتشكل مدخلا استراتيجيا لإعادة تجديد أجندة العمل النقابي. من خلال تحديد واضح لمضمونه ومستوياته الموضوعاتية. وتحويله إلى مصدر من مصادر القوة النقابية في الاجتماعي والمجتمعي. وهي مهمة من مهام الحركة النقابية بالمنطقة العربية، في علاقتها مع المراكز البحثية الداعمة للعمل النقابي، لصياغة تعريف للعدالة الاجتماعية، يأخذ بعين الاعتبار الوضع النقابي والسياسات المحددة في المنطقة العربية.

فكيف تفهم أو تعرف النقابات العدالة الاجتماعية، كمجال حيوي للممارسة النقابية اليومية؟ وما أهميتها الراهنة والمستقبلية في استعادتها كعنوان ناظم ومنظم لتوجيه الأجندة النقابية؟ وهل يمكن اعتبارها هدفاً وفق أولويات مبرمجة ومرتبطة زمنياً ومتكيفة مع السياق القطري؟

على المستوى النقابي القطري والإقليمي تطور النقاش العام حول موضوع العدالة الاجتماعية، ومحاولات بحث وربط العدالة الاجتماعية بالنضال الحيوي اليومي. كما أن مؤسسات الدولة في بعض الدول بدأت تبني العدالة الاجتماعية في خطابها السياسي. وتقديم برامج للإصلاح في العديد من القطاعات الحيوية كالصحة (الضمان الصحي) والتعليم والحماية الاجتماعية الاستهدافية وأنظمة التقاعد... والتي تظل في تركيبها بعيدة عن سياسات حقيقية على الأرض. وبعضها مشوش ومغالط أحياناً

55 راجع " الحركة النقابية العربية: أفاق بحثية " - غسان صليبي - معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت ومعهد الصفري للمجتمع المدني والمواطنة - 2017 - تقرير بحثي ضمن إطار المشروع حول " الحركة العمالية والعدالة الاجتماعية " بهدف تقديم قراءة نقدية لسبعة (07) أوراق بحثية وطنية تشمل فلسطين، تونس، البحرين ولبنان الأردن، الجزائر ومصر)

56 عرفت موجة "الربيع العربي" لعام 2011 وامتداداته الجيو سياسي كم هائل من الدراسات بغرض البحث في أسبابها، بما أفضى إلى كتب ومقالات لا حصر لها بلغات متعددة. وقد سلّمت معظم الدراسات بكون العوامل الاجتماعية - الاقتصادية عوامل أساسية في انفجار الغضب الشعبي، وأنها كانت حاملة في عمقها لقضايا سياسية التي تبرز للواجهة بالضرورة في أي انتفاضة جماهيرية. فإن الصعود الحاد في النضالات الاجتماعية خلال الأعوام التي سبقت "الربيع العربي" في تونس ومصر، وهما البلدان اللذان تصدرا الحراك، بالإضافة إلى مركزية القضايا الاجتماعية في المطالب التي رفعها المتظاهرون في عموم المنطقة، أشارا إلى الركائز الاجتماعية - الاقتصادية للفترة السياسية. وأوعز بروز قضية "العدالة الاجتماعية" كمطلب أساسي في الاحتجاجات بأن قضية اللامساواة الاجتماعية تقدم مفتاحاً هاماً لفهم الانفجار الإقليمي. راجع بهذا الصدد "حول لغز اللامساواة العربية: مثال مصر" جليبر الأشقر ترجمة وائل جمال منشورات منظمة فريدريش إيبتر 2020

لمفهوم وتطبيقات العدالة الاجتماعية. والتي وضعت الحركة النقابية، في العديد من الحالات، أمام نزاع وتحدي مفتوح مع الأطراف الحكومية، في وضع تصور سياسي يوفر القدرة والشروط الأساسية للعدالة الاجتماعية، في التشريعات والسياسات والمؤسسات والبرامج. والذي تجسد وانتقل عمليا في وضع العدالة الاجتماعية على أجندتها التنظيمية التقريرية والتنفيذية. وإن كان ذلك بشكل مجتزأ، ومحدوم باستراتيجيات نقابية دفاعية. إلا أن بعض التنظيمات النقابية بالمنطقة، وتحاول بعض التنظيمات النقابية بالمنطقة، وضع رؤية وأطر معيارية لسياسات تعتبرها عادلة أو على الأقل أكثر عدالة، مما هو موجود فعلا من سياسات حكومية. أو تطوير قوة نقدية للسياسات الحكومية، وتقديم مطالبات اقتراحية، في أفق تعديلها، او وضع معايير ومقاييس ومؤشرات (باروميتر العدالة الاجتماعية). او ندوات موضوعاتية او دورات تدريب متمحورة حول مفهوم ومكونات العدالة الاجتماعية. بما يخدم المنظور المساواتي للعدالة، وإعادة تصحيح الخلل في نظم توزيع الثروة والخيرات المنتجة

وبالرغم من هذه المبادرات للحركة النقابية بالمنطقة، فإن تفاعلها مع الأسئلة الحقيقية للعدالة الاجتماعية، وتحويلها إلى عنوان مركزي وتوجيهي، وتطوير قوة اقتراحية وبديلة. ما يزال مفتوحا للاجتهاد الجماعي على المستوى الإقليمي والقطري. خصوصا وان المرجعية المشتركة للحركات النقابية، تؤكد على أن تهميش واستبعاد موضوع

العدالة الاجتماعية، يشكل احدى المفاتيح الرئيسية لتفسير إخفاقات التنمية المتعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وانعكاساتها الأمنية الكبيرة في بعض الدول، وإمكانية انتشارها وتوسعها وتهديداتها للأمن والاستقرار في دول أخرى بالمنطقة. وانشطار أو فشل الانتقالات التحويلية في العديد من دول المنطقة، بفعل العلاقات القائمة من جهة، بين مصالح المال والرأسمال العالمي، وأنظمة الاستبداد والاستفراد والهشاشة. ومن جهة أخرى، هيمنة وتقديس نموذج « النمو الاقتصادي الأحادي» وخلفيته السياسية - النيو ليبرالية، الذي يسيطر وينشط أدوار الدول بالمنطقة. وانطلاقا من ذلك فالنقابات تجد نفسها أمام واقع مزدوج النضال: من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت مواجهة نموذج الاختيارات السياسية، التي تجعل المجتمع غير عادل اجتماعيا. وتقديم بدائل سياسية التي تجعل المجتمع عادل اجتماعيا.

وبغرض التفاعل مع خلفية هذه الأسئلة، والوقائع والممارسات والمواقف النقابية. يمكن الإشارة إلى التقرير البحثي، الذي حاول استطلاع ورصد علاقة النقابات بالعدالة الاجتماعية، في عدد من البلدان العربية) فلسطين، تونس، البحرين ولبنان الأردن الجزائر ومصر). وأكدت بعض ملاحظات التقرير، انه مع بداية الألفية الثالثة. وارتفاع مستويات ضغط الاختيارات النيوليبرالية المعولمة. واستبعاد أو تهميش مفهوم العدالة الاجتماعية. اطلقت منظمة العمل

٥7 " الأزمات العالمية المترابطة من منظور عربي: الإخفاقات المنهجية وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية" ندوة بالتناظر عن بعد من تنظيم الشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في ١0 تموز /يوليو ٢٠٢٢ يمكن بعنوان مشاهدة التسجيل على الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=GY5kRcDgL3A>

٥8 ورقة بحثية حول "العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني" عبد الغفار شكر – مركز دراسات الوحدة العربية - 2019 راجع الورقة على الرابط <https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%84%D9%81%D9%8A/>

٥9 تأثيرات أمنية كبيرة مثلا في مصر وتونس واليمن وليبيا، العراق وسورية، السودان لبنان فلسطين

٦0 راجع " الحركة النقابية العربية : أفاق بحثية " غسان طليبي- معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت ومعهد الصغري للمجتمع المدني والمواطنة - 2017 - تقرير بحثي ضمن إطار المشروع حول "الحركة العمالية و العدالة الاجتماعية " يهدف لتقديم قراءة نقدية لسبعة (07) أوراق بحثية وطنية تشمل (فلسطين، تونس، البحرين ولبنان الأردن، الجزائر ومصر_2016-2017/20170421_ https://www.aub.edu/ifi/Documents/publications/research_reports/2016-2017/20170421_leb_labor_movement_arabic.pdf)

وأصبح ينظر إلى برنامج العمل اللائق في سياقات إخراج كبرنامج لمحاصرة وتقليص مجالات العمل النقابي وإخضاع فعله النضالي «للضبط» و «تهذيب» العقل النقابي في واستبعاد دورها كقنابات بالمشاركة في صناعة البدائل السياسية القائمة على العدالة الاجتماعية خصوصا وان العدالة الاجتماعية معيار دستوري وتأسيسي لمنظمة العمل الدولية

هذه الخلاصة هي ما يفسر تحرك الحركة النقابية العالمية والإقليمية والقطرية (2000/2015) في إطار برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية). بالعمل على بناء رؤية سياسية لتشكيل وقيادة أطروحة التعاقد الاجتماعي الجديد. والدعوة إلى نموذج متكامل بين التنمية الاقتصادية العدالة اجتماعيا وبيئيا. بسبب اتساع الفجوات، بل التراجعات المسجلة، بين العمل القائم والعمل اللائق دوليا وإقليميا وقطريا، بيانات ومؤشرات مرعبة. تسأل من جهة الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعتمدة. (الناجمة عن تحالف السلط السياسية وأصحاب المال والرأسمال والأعمال ليس فقط على مستوى منظمة العمل الدولية، بل أيضا على المستوى القطري والإقليمي والعالمي). ومن جهة أخرى تسأل التنظيمات النقابية، في قدراتها لقيادة برامج عمل قوية، للتقليص أو التأثير أو تغيير حجم هذه الفجوات وتراجعاتها. وتعزيز متركزات العمل

الدولية وبسبب اختلال موازن القوة بين أطرافها، برنامج عالمي للعمل اللائق أو الكريم وفق متركزاته الأربعة (1. العمالة الكاملة والمنتجة، 2. الحقوق في العمل، 3. الحماية الاجتماعية، 4. تطوير الحوار الاجتماعي). (1999-2000) واعتماده كبرنامج عام للحركة النقابية الدولية والإقليمية والقطرية. ربما ساهمت بطريقة غير مباشرة، في إعادة تركيز العمل النقابي على الحقوق الأساسية للعمال بمواقع العمل. وتصدره لقوتها الخطابية والمطلبية والاقتراحية. وتراجع الاهتمام بالعدالة الاجتماعية كروية شمولية للحقوق الأساسية للعمال (ت) كمواطنين في مجتمع عادل اجتماعيا. خصوصا وان العدالة الاجتماعية، بالرغم من تعدد التعاريف، تحيل بشكل مشترك، إلى قدرة المجتمع والدولة ومؤسساتها على تحقيق مستويات مقبولة من الفرص المتساوية بين جميع أفراد المجتمع وفق سياسات للخدمات العامة. مثلا كحق الولوج المنصف للخدمات الصحية والتعليمية والتكوين والتدريب... والحماية والضمان من عوارض ومخاطر الحياة. والتدخل لإعادة تنظيم سوق الشغل، لمواجهة البطالة. وإقرار مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الفئات والمجالات الاجتماعية-التربوية... تقوم على مبادئ الحاجيات وليس الإمكانات، من خلال إنفاق اجتماعي يقوم على "التوزيع المتساوي للموارد "أو" التوزيع العادل للثروة "عبر منظومة ضرائبية عادلة.

61 <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/04/suitable-work-2030.pdf>

62 راجع في هذا الموضوع وثائق منظمة العمل الدولية. خصوصا برنامج الأولويات العملية (2007 - 2015)، وتقريرها حول النمو والعمالة والعمل اللائق في الدول الأقل نموا لسنة 2011، والميثاق العالمي لفرص العمل في أفريقيا (2009). وبرنامج تهيئة الحوار الاجتماعي الصادر (2009)، وتقرير اللجنة العمالية عن البعد الاجتماعي للعولمة (2004)، وتحديات النمو والعمالة والتماثل الاجتماعي (2010)

63 " الحركة النقابية العربية : أفاق بحثية "

64 2015، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عالمية للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتضمنت أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها أن تحتوي على مبادئ تأطيرية للجهود والسياسات التنموية للسنوات الـ 15 القادمة، وتتضمن الخطة 17 هدفا و169 مقصدا (القضاء على الفقر، والتعليم للجميع، ومكافحة الجوع، والمساواة بين الجنسين، والجوانب البيئة (الطاقة النظيفة، والتنوع البيولوجي، والمناخ) والجوانب الاقتصادية (النمو، والعمل اللائق، والتصنيع)، والأهداف ذات الصلة ببناء المؤسسات وتعزيز السلام والعدالة.

65 " مقاربة عمالية لتجديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: الرؤية، التنظيم، الفعل " عبد المجيد العموري وبوعزة - ورقة بحثية تم تحضيرها كأرضية لتسهيل التداول بين التنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات - منشورات الاتحاد العربي للنقابات 2023

العمل والعمل في أماكن العمل. بالإضافة إلى اجتهادات أخرى قامت منظمة العمل الدولية بتطويرها وتبنيها لمعالجة جوانب أخرى من أجندة العمل اللائق.

وهو الموضوع الذي جعل العديد من المنظمات النقابية والمدنية والبحثية، توجه انتقادات لربط العمل اللائق، بمفهوم النمو الاقتصادي. في أجندة التنمية المستدامة 2023. واعتباره محاولة لبناء تفاهات، لتجميع المتعارضات، أو الاختلالات القائمة بين الأسباب والنتائج. ف نموذج المال - الرأس مال - الأعمال المعولم، يتحمل مسؤولية تعميم وفرض، وأحيانا تقنين العمل والعمالة غير اللائقة. فهذا الربط يروج بإدراج العنصرين في هدف واحد، يمكن للمرء أن يستنتج أن الهدف 8 يؤيد أو يقع تحت رحمة نموذج اقتصادي معين على حساب نماذج أخرى ممكنة. و يفترض أن النمو الاقتصادي يعزز فرص العمل والعمالة، ويعزز بوجه خاص العمل اللائق وهو التوجه الذي تعارضه العديد من الحركات النقابية العالمية والإقليمية والقطرية. خصوصا وان العديد من النقابات بالمنطقة تعتبر أن نموذج النمو الاقتصادي، سبب مباشرة في إنتاج بل تقنين العمل غير اللائق.

وتجدر الإشارة إلى أن أجندة التنمية المستدامة لا تشير بشكل مباشر إلى الحقوق النقابية، ودور النقابات في تحقيق أجندة التنمية. وهو السبب الذي فرض فيما بعد إصدار دلائل لتحديد دور النقابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع العلم أن أجندة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، تشمل ضمناً حماية الحقوق النقابية. و استحداث فرص العمل،

واللائق. واعتماد منطلقات، تعيد التركيز على الأسباب العميقة والحقيقية لفجوة التراجعات. بالدعوة إلى إعادة النظر في نموذج السياسات والاختيارات الاقتصادية وأزماتها المتكررة. بهدف التوضع كفاعل سياسي واقتصادي واجتماعي، بتقديم بدائل لسياسات اقتصادية للتنمية المستدامة، المتكاملة والعادلة اجتماعيا وبيئيا. تعزّز الاستخدام/التشغيل، وتعمم آليات الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، وتستند على الحقوق والحوار الاجتماعي، وترتقي بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين الفئات، وتركّز على التطوّر الشخصي. وتضمن للأطراف الاجتماعية قطريا وإقليميا، إمكانات الصمود الجماعي، في وجه الأزمات والصدمات والتحوللات، القائمة والمرتبقة، في المجالات البيئية والطاقيّة والتكنولوجية والرقمية. بعبارة أخرى مبادرات نقابية لبناء تعاقد اجتماعي جديد، يقوم على مرجعية العدالة الاجتماعية.

وفي سياق التحضير والإعلان لأجندة التنمية المستدامة (2015-2030). وبالرغم من الاختلالات الكبيرة في موازن القوة بين النقابات والأطراف الأخرى. تمكنت هذه المعارك والمرافعات النقابية من الوصول إلى توافقات بإدراج العمل اللائق مقرونا بالنمو الاقتصادي في الهدف الثامن من أجندتها. مصحوب بعدد من المقاصد، بمبررات أن تعزيز العمل اللائق، يعتبر عنصرا من العناصر الأساسية في مشروع العدالة الاجتماعية. من خلال تفعيل تطلّعات الأفراد في حياتهم المهنية، وآمالهم المعلّقة، في الوصول إلى فرص متساوية في الدخل والحقوق، والاستقرار العائلي، والتطور الشخصي، والعدالة والمساواة بين الجنسين. والرغبة في حرية التعبير والتنظيم، والاعتراف بدور

الشامل. ويمكن القول إن أكثرية الأهداف 17، يمكن ربطها وإدراجها بطبيعتها وبشكل مباشر بمفهوم العدالة الاجتماعية أو أنها ترتبط به بطريقة غير مباشرة من خلال الإشارة إلى نقائص العدالة الاجتماعية.

فالحركة النقابية بالمنطقة، من خلال مقررات مؤتمراتها وبياناتها وتعاقداتها الاتفاقية، مع باقي الأطراف الاجتماعية. وأيضا البرامج المتصلة بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. والقضايا الهيكلية للحوار الاجتماعي. تعطي أهمية كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على مبادئ المساواة والتضامن المجتمعي. ومع ذلك تشير الانتقادات النقابية للسياسات الحكومية في العديد من البلدان إلى انه ليس هناك ما يضمن إدماج العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية وسياساتها وبرامجها لتحقيق التغيير

و توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، و تعزيز الحوار الاجتماعي، و ضمان احترام الحقوق في مكان العمل. وهو الأمر الذي جعل منظمة العمل الدولية تعيد صياغة العمل اللائق، في اطار علاقاته العضوية مع عدالة اجتماعية متجددة، من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان سنة 2022

وفي نفس السياق، فخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ورغم قوة ترابط عناصر أهدافها، وبالرغم من تأكيدها أن غايتها الأساسية هو «ألا تترك أحدا على الهامش». واستجابتها للعديد من الموضوعات التي تدخل في دائرة الاهتمام أو الأولويات النقابية أو موضوعات العدالة الاجتماعية. إلا أنها (أجندة التنمية المستدامة) في نفس الوقت تجنبت استعمال مفهوم العدالة الاجتماعية، ولم يذكر ولو مرة واحدة. بالمقابل استعملت الأجندة عدد

كبير من المصطلحات والمفاهيم، الإجرائية، كمفهوم العدالة، والعدل، والإنصاف، والشمول، والمساواة، وإفادة الجميع، والتضمين الاندماجي، وعدم التمييز، والقضاء على الفقر... والتي يمكن النظر إليها كمفاهيم من زوايا مختلفة، بشكل يؤدي إلى غياب تحديد مرجعي أو تعريف معياري جامع وموجه. بالرغم من أن جميع هذه المفاهيم / مصطلحات ترتبط بشكل مباشر بمفهوم العدالة الاجتماعية بمعناه



66 دور نقابات العمال في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " فرقت رسمائي - منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2017 <https://2030monitor.annd.org/data/manual/arabic/3.pdf>

67 "التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة وأجندة العمل اللائق: دليل مرجعي لنقابات العمال" - الدليل المرجعي لنقابات العمال بشأن خطة التنمية المستدامة 2030 - مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية، 2020.

68 دور نقابات العمال في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

69 منظمة العمل الدولية، «العمل اللائق» على <http://www.ilo.org/global/topics/work-decent/htm.index/en--lang/work-decent/topics/global/org.ilo.www.://http>

70 "عدالة اجتماعية متجددة من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان" تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية المقدم في الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ سنغافورة، 6 - 9 كانون الأول، ديسمبر 2022 - مكتب العمل الدولي

71 "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2020

72 ميثاق الحوار الاجتماعي من أجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (برنامج سوليد 1 - 2016 - 2019) ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصيه من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط (برنامج سوليد 2 - 2020 - 2024) منشورات الاتحاد العربي للنقابات

73 مثلا وثائق "الاتحاد العام للشغل بتونس - الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمغرب - الاتحاد المصري للنقابات العمالية..."

ونقص كبير في البيانات والإحصاءات، وغياب مؤشرات رصدية واستباقية... كلها وغيرها من العناصر المتداخلة، تحد بشكل مباشر وغير مباشر، في تقليص إمكانيات إنجاز الإصلاحات والتغييرات والانتقالات الضرورية، لتحقيق عدالة اجتماعية تحظى بالمقبولية المجتمعية.

يبدو من خلال هذه الملاحظات التقديمية، أن الحركة النقابية والعمالية بالمنطقة العربية، تتحرك على واجهتين.

• واجهة تشبثها بمفهوم العدالة الاجتماعية كإطار مرجعي لرؤيتها وبرامج عملها.

• وواجهة الاستمرار في الرصد والبحث والتفسير التحليلي والنقدي والنسقي لمجموع الموضوعات المشكلة للعدالة الاجتماعية في السياسات والتشريعات والمؤسسات والبرامج القطرية،

فمهمة الحركة النقابية بالمنطقة، تتجه بشكل عام نحو الاعتماد على المقاربة النقدية للسياسات والبرامج القائمة. والانتقال إلى مرحلة بناء تصور سياسي نقابي جامع، وبمحتويات ملموسة، وقدرة اقتراحية بديلة، تستوعب الاجتهادات النقابية على المستوى العالمي، وتكيفها بما يلائم والوضع والأولويات النقابية بالمنطقة العربية. وفي هذا الإطار يمكن التأكيد من جديد، على بعض الموجهات الإطارية المترابطة للتنمية المستدامة والعدالة اجتماعيا وبيئيا، والتي شكلت موضوع مداولات وتوافقات نقابية بالمنطقة العربية في المؤتمر 3 للاتحاد العربي للنقابات منها:

المطلوب. والتحقق من ملاءمتها للاحتياجات والأولويات. واستجابتها لأهداف ومقاصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخسائر والأضرار المتصلة بالتغيرات المناخية والانتقالات التكنولوجية والرقمية. فالسياسات العامة تشوبها معوقات اختزالية وتجزئية. وتعرضها موجهات مالية مفروضة وملزمة، تحد من إمكانيات بناء بيئة ومناخ، يمكن من بروز إرادة سياسية لتحقيق سياسات متكاملة وشاملة للعدالة الاجتماعية. وخصوصا بالدول ذات الإمكانيات الضعيفة أو المتوسطة، أو التي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها.

وتعتقد العديد من الحركات النقابية بالمنطقة. وجود مؤشرات واضحة ومعلنة، يتمثل بعضها في ارتفاع مظاهر اللامساواة والتهميش الاجتماعي. وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية. وضعف القدرات وقلة الموارد المتوفرة لمكافحة الفقر. وعدم اعتماد المنظور الحقوقي للتنمية. وغياب أو ضعف الرؤية الوطنية الواضحة والمتكاملة والطويلة المدى. وتشنت البرامج والسياسات الاجتماعية، وتناثرها وتشنتها في قطاعات وجبهات ومؤسسات متضاربة، وغير متسقة. بالإضافة إلى العقلية الاستبدادية، والاستفراد بالقرارات والتشريعات، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وعدم وجود أو تهमيش مؤسسات الحوكمة الرشيدة. وضعف اليات ومستويات الحوار الاجتماعي والمجتمعي، والمشاركة المدنية في عمليات صنع القرار. وارتفاع نسب البطالة والتمييز المتعدد. وتدني مستويات الحماية الاجتماعية. وهيمنة مستدامة لنظام ضريبي غير عادل.

74 " الحركة النقابية العربية: أفاق بحثية "

75 " من أجل بديل اقتصادي يعزز الأنشطة المنتجة والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية ويكرس الاستدامة: ورقة العمل الاقتصادية " المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للنقابات - وهران - سبتمبر 2022

76 راجع " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024

77 العدالة الاجتماعية وفق منظور المنظمات الدولية (أو في دول الشمال العالمي) غالبا ما تركز وتعطي الأولوية للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (غلبة المحور الاقتصادي - الاجتماعي النقدي أو الاقتراحي على محور النظم السياسية) والعدالة الاجتماعية وفق واقع دول الجنوب العالمي (غلبة محور النظم السياسية على المحور الاقتصادي - الاجتماعي والبيئي)

ومتداخلة في بناء التصور النقابي الشمولي للعدالة الاجتماعية، وفق السياقات الخاصة بالمنطقة العربية. ومن جهة ثانية أن البعد السياسي يتصدر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويؤطر القوة المطالبة والاقتراحية النقابية. بعبارة أخرى فالعدالة الاجتماعية موضوع متربط بالنموذج السياسي القائم في بعدة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومن جهة أخيرة تطرح مسألة السياسي وعلاقته ببناء الرؤية النقابية في تحديد موضوع العدالة الاجتماعية.

تجدر الإشارة، إلى أن رصد وتحليل بنية الخطاب النقابي بالمنطقة العربية، من خلال اللقاءات والورشات والندوات المنظمة خلال 10 سنوات الأخيرة، (عشرية الاتحاد العربي للنقابات 2014 - 2024) حول قضايا العدالة الاجتماعية وغيرها من القضايا المتصلة. تشير أو توفر إمكانية لرصد إشكاليتين قائمتين في متن القول والخطاب والفعل النقابي. من جهة أولوية تقوية الذات النقابية كمدخل لموضوع العدالة الاجتماعية كفعل مجتمعي. ومن جهة أخرى علاقة السياسي بالنقابي في موضوع العدالة الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية: أولوية الذات أو الموضوع.

هل نعطي الأولوية المنهجية للتفكير في المهام الاستراتيجية، وتجهيز المؤسسة النقابية بمقاربة موضوعية حول العدالة الاجتماعية والمجتمعية، كمدخل لتقوية الذات والأداة النقابية؟ أم نعطي الأولوية المنهجية لبناء المؤسسة النقابية، وبناء انسجامها العضوي، وتجهيز قوتها التنظيمية والميدانية، بشكل تتمكن من فتح مجالات التفكير الاستراتيجي في العدالة الاجتماعية

1 التنمية الديمقراطية في أبعادها السياسية والمؤسسية: الضامنة للمشاركة والتمكين والمساءلة

2 التنمية الاقتصادية المستدامة، على أسس السيادة والأمن الإنتاجي والخدمات، والحق في العمل اللائق والكرام للجميع، مع احترام الحقوق النقابية.

3 التنمية الاجتماعية بأسس ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز في جميع المجالات

4 التنمية البيئية الضامنة للعدالة المناخية ولمبادئ الانتقال العادل البيئي والطاقي مع تطوير حق الولوج للتكنولوجيات وتعزيز التحول للاقتصاد الرقمي

5 نقابات متجددة ديمقراطية ومستقلة وتعزيز الممارسات الجيدة لتوسيع مجال التغطية النقابية بتنظيم غير المنظم نقابيا مع التركيز على قضايا الشباب والمرأة

وتم التأكيد ومن جديد على جوهر هذه الموجهات الإطارية المترابطة للتنمية المستدامة والعدالة اجتماعيا وبيئيا بالمنطقة. بتوافقات شاملة للأطراف الاجتماعية والمدنية والعلمية. من خلال اعتبار الانتقال نحو العدالة الاجتماعية، متصل اتصالا مباشرة بأهمية الانتقال الديمقراطي وحوكمة مؤسسات الدولة. والتنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة. وبناء مجتمعات المساواة، وتكسير جميع الفجوات، وتأمين الانتقال بيئي وطاقوي وتكنولوجي عادل

ويتضح من جهة أن البعد السياسي والاقتصادي والبيئي، محددات تأسيسية

التنظيمي، وتجديد المهام العضوية للطبقة العاملة.

• والانطلاق من القوة التنظيمية للمؤسسة النقابية، وانسجام ووضوح مهامها العضوية، ضروري لاستمرار المقبولية النقابية في الاجتماعي والمجتمعي، وفي العمق الجماهيري والشعبي من خلال إبراز قضايا العدالة الاجتماعية...

فالمقاربة التحليلية والنقدية، لحاضر ومستقبل المؤسسات النقابية. وفهم وإدراك وتفسير تحولات المجتمع، التي توفرها العلاقة بين الذات النقابية، وموضوع العدالة الاجتماعية والمجتمعية. تمكن من تطوير الفكر الاستراتيجي النقابي. والربط بين إنتاج علم المعرفة النقابية بالاجتماعي والمجتمعي. وعلم التنظيم والعمل النقابي الميداني.

العدالة الاجتماعية بين النقابي والسياسي:

يمكن رصد جود تعايش وأحيانا صراع حول السؤال القديم الجديد. هل نحن أمام حركة نقابية كممارسة حاملة لنظرية مطلية واقتراحية متصلة مباشرة بقضايا العمال

والمجتمعية؟ بعبارة أخرى هل نطلق من مقارنة تقوية الذات والأداة النقابية، وترميم عناصر ضعفها (المحيط الداخلي). كمنطلق للتفكير ومباشرة العمل لتقديم بدائل لتغير واقع العدالة الاجتماعية كفعل مجتمعي (المحيط الخارجي)؟ ... أم نطلق من تفكير معمق للواقع الملموس للعدالة الاجتماعية، وتقديم عرض نقابي دقيق لتحديات الحاضر وفرص المستقبل (المحيط الخارجي). كمنطلق لتقوية الذات والأداة النقابية (المحيط الداخلي)؟ ... وهما بالفعل مقاربتين مختلفتين في المنطلقات المرجعية للتنظيمات النقابية، عند تصميم التفكير الاستراتيجي، في قراءة واقع العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالعمل والعمال وتحولات عالم الشغل. وصياغة أولويات المهام النقابية.

وإذا كانت المنطلقات المرجعية لهذه المقاربات مختلفة. فإن النتيجة المطلوبة أو المنتظرة فيهما موحدة. لذلك نعتقد بإمكانية التركيب بين التقديرين، واعتبارهما أولويتين أساسيتين ومتكاملتين، لتجديد العلاقة بين التنظيم النقابي، وموضوع العدالة الاجتماعية والمجتمعية.

• فالانطلاق من موضوع العدالة الاجتماعية مطلوب، لتحقيق التحسين الذاتي، والتطور



أو القطاع، من خلال الية المفاوضة الجماعية. اللامركزية بهدف الوصول إلى توافق أو اتفاق مع ممثلي العمال (ت) بالمنشأة (المستهدفة). وتتبنى استراتيجيات وبرامج تدخل نقابي موضعي، بحسب القطاعات والحالات، من خلال التشاور والتفاوض بين الطرفين. مع برامج لبناء المواقف بالدعوة والمرافعات والأبحاث، وتنظيم الدورات التكوينية، والندوات التحسيسية، كمهام أساسية للفكر والممارسة النقابية.

2 ازدواجية العدالة الاجتماعية، كموضوع للتفكير والممارسة النقابية (شبه مهنية)، وتنشيط علاقتها بين مكان العمل والمكان الاجتماعي - المجتمعي . syndicalisme Para-professionnel يعتمد هذا التوجه، على العلاقة العضوية أو المزدوجة، بين مصالح العمال في موقع العمل، ومصالح المواطنين/ت في موقع المجتمع بنسبة (50% - 50%). تقوم كمجموعة نقابية منظمة ممثلة للمصالح العمالية، وتعزيز فعل المشاركة في صناعة القرارات بمؤسسات السلطة السياسية. Participer, comme groupé d'intérêt ou corps intermédiaire, au pouvoir politique (c'est-à-dire aux prises de décision d'ordre politique) ; واعتماد منهجية فكرية توجه الفعل النقابي بشكل متوازن ومزدوج (هايرد-هجين)، بين النموذج الاقتصادي - المهني لمصالح العمال في موقع العمل. ونموذج الاقتصاد - السياسي لمصالح المجتمع. (أهداف مهنية وشبه مهنية) Un certain équilibre est réalisé entre les objectifs professionnels et les objectifs para-professionnels. أولوية متوازنة لنموذج المهنية الاقتصادية والمنهجية السياسية، في تحديد الفكر والممارسة النقابية. بهدف

في مكان العمل؟ أم أمام حركة نقابية حاملة لنظرية سياسية للعدالة الاجتماعية في بنية العمل والعمال والمجتمع؟ وهي أسئلة تترجم عمليا بمسائل منهجية حول علاقة السياسي بالممارسة النقابية، في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتصبح مشروعية السؤال المنهجي حول غايات الفعل السياسي للممارسة النقابية موجودة بالقوة أو بالفعل في الحياة النقابية. ويمكن رصد ثلاثة غايات (اتجاهات) قائمة أو متوقعة. وتعكس ثلاثة أهداف واستراتيجيات. والتي تكون غالبا موضوع اختيار نقابي واعي ومنظم، أو اختيارات متعارضة، أحيانا ومتعايشة أحيانا أخرى، بمقاصدها الفردية والجماعية، في رسم السياسة النقابية حول موضوع العدالة الاجتماعية. (تكييف - ازدواجية - تركيز)

1 تكييف العدالة الاجتماعية كموضوع للتفكير والممارسة النقابية المهنية وملائمتها بنسبة (100 %) مع حاجيات وموضوعات مواقع العمل والعمال: syndicalisme Professionnel يعتمد هذا التوجه على أولوية حماية وتعزيز المصالح المهنية المباشرة المادية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. Protéger et promouvoir les intérêts professionnels de leurs membres ;(matériels, économiques et sociaux) بمنهجية فكرية توجه الفعل النقابي، بشكل أكبر على النموذج الاقتصادي - المهني le modèle économique - professionnel (أولوية أكبر لنموذج المهنية الاقتصادية، على نموذج المهنية السياسية، في تحديد الفكر والممارسة النقابية، بالتركيز على عدالة اجتماعية مهنية تنظم العلاقة بين مصالح العمال (ت)، ومصالح صاحب العمل بالمنشأة

أكبر لمسائلة النموذج السياسي الاقتصادي القائم le modèle économique-politique (أولوية أكبر للمنهجية السياسية على المنهجية الاقتصادية، (75% - 25%) في تحديد الفكر والممارسة النقابية بشأن موضوع العدالة الاجتماعية. بهدف بناء علاقة جديدة بين المهام السياسية للحركة النقابية والطبقة العاملة، ومهام تغيير النسيج الاقتصادي والإنتاجي والخدمات كمدخل أساسي للعدالة الاجتماعية، من خلال بناء قوة الشبكات والتحالفات الاجتماعية والمجتمعية. باعتبارها فرصة تاريخية، ومصدر قوة للطبقة العاملة والحركة النقابية، والسياسية، لتأكيد فشل وتفكيك النموذج القطبي الأحادي، والاقتصاد المالي نيو ليبرالي، المهيمن والمسؤول عن انهيار العدالة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. بسبب مفهوم النمو التنافسي لربحية المال والرأسمال، وخصخصة المجال العام، والدعوة إلى إعادة القوة الاقتصادية والمالية إلى المجال العام (رأسمالية الدولة)، أو ديمقراطية القوة الاقتصادية بين العام والخاص. فتجديد الديمقراطية السياسية، يعتبر المدخل الاستراتيجي لديمقراطية الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والتحقق الفعلي لحقوق العمل والعمال. من خلال تبني استراتيجية القوة النقابية - الاجتماعية، reconstruire le pouvoir social de syndicalisme وبناء مفهوم جديد لإعادة توزيع المعرفة والسلطة والثروة (باعتدال) اليات التربية العمالية - التعبئة السياسية للعمال - شبكات التحالف - تغيير ميزان القوة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مستوى المجتمع)

إصلاح العلاقة بين السياسات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والبيئية، وسياسات سوق الشغل والتشغيل اللائق، والتدريب والتكوين الاندماجي، والحوار والتعاقد الاجتماعي ثلاثي، (للتوافق على الهيكلية السياسية للنسيج الاقتصادي الكلي كمدخل أساسية للتعاطي مع موضوع العدالة الاجتماعية). وتتبنى استراتيجية نقابية تستهدف مسؤولية بنية الدولة وأصحاب الأعمال والمال، في مختلف مجالات العدالة الاجتماعية. والدعوة إلى تقوية المسؤولية الاجتماعية للدولة (الدولة الراعية والمتدخلة) Etat interventionniste لتنظيم الرأسمال، وتخطيط السياسات الاقتصادية المستدامة، وتأمين عدالتها الاجتماعية (Keynésiennes). وإعادة توزيع الثروة المنتجة، وفرض أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك المستدام، ومذرة للحق في العمل اللائق، وحقوق العمال والعاملات، تقوم على مقاربة مزدوجة بين الحوار الاجتماعي المركزي والمفاوضة الجماعية اللامركزية.

3 تركيز العدالة الاجتماعية كموضوع للتفكير و الممارسة النقابية (فوق مهنية) لبناء نموذج سياسي بديل يستهدف المجتمع في شموليته Sup - professionnel syndicalisme تقوم كمجموعة منظمة على تفعيل فلسفة أو تصور سياسي لتغيير المجتمع والبنىات السوسيو - اقتصادية Faire valoir ou mettre en œuvre une philosophie ou une conception politique transformatrice de la société et de ses structures socio - économiques بمنهجية فكرية توجه الفعل النقابي بشكل

80 « Entre opposition et participation, les syndicats face aux réformes en Afrique » - Benjamin Rubbers, Alexis Roy - Dans Revue Tiers Monde 2015/4 (N° 224), pages 9 à 24

81 Voir aussi « lutter pour gagner / propositions concrètes pour renouveler le syndicalisme - front d'action socialiste - canada 2015

82 لها القدرة منفردة ومجموعة على خلق الوظائف والمهارات والمهن. وفي نفس الوقت القدرة على تدميرها وسحبها من سوق الشغل. خصوصا عندما تشير إحصاءات العمل الحالية، والتي تعكس فقط المرحلة الأولى من الثورة الرقمية، إلى حدوث تراجع في حصة الوظائف الوسطى المتعلقة بالحرف ووظائف العمالة الماهرة وشبه الماهرة في مجال الصناعة. بالإضافة إلى تراجع الوظائف في مجال الخدمات والمرافق العامة للدولة. وهي نفس الوظائف التي شاركت في تشكيلها النقابات العمالية عبر تاريخها الطويل. ووفرت لها العضوية الأساسية، والتأثير في مجال السياسات وعلاقات الشغل بالقطاعات الخاصة والصناعية أو الخدمات العمومية.



فتعدد مستوى التملك النقابي، لمنهجية تحديد الالتزامات الفكرية والتعاقدات، كممارسة نقابية حول العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية. يترتب عليها اختلاف أو تعدد مستويات الرؤية السياسية للأولويات النقابية وفق سياقاتها. وفي كثير من الحالات يختلف مستوى التعايش أو التعارض بين هذه المنطلقات المنهجية، حتى داخل التنظيم المركزي أو القطاعي الواحد. سواء تعلق الأمر بالمهام الداخلية، أو العلاقة مع أصحاب العمل، أو مع الحكومات. أو مع المجتمع.

فتطوير مقاربة لتحديث الفكر والممارسة النقابية، في موضوع العدالة الاجتماعية، في ظل التحولات والانتقالات القائمة والمرتبقة. يتطلب بالمنطقة العربية إحداث التوازن الضروري، وإقامة العلاقة الثلاثية والعضوية في مقاربة العدالة الاجتماعية. من خلال إدماج تركيبي بين

بعبارة أخرى بناء مقاربة منهجية للعدالة الاجتماعية مركبة منهجيا، على ثلاثة محاور:

• إنتاج رؤية بنيوية وتصور تحليلي نقابي لواقع العدالة الاجتماعية قطريا وإقليميا،

• تطوير مقاربة نقابية للبعد التنظيمي والتشريعي والمؤسسي للعدالة الاجتماعية،

• تصميم استراتيجية نقابية وبرامج عمل ميدانية حول أولويات العدالة الاجتماعية قويا .

العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية تعتبر على الأقل منذ 2010 من المداخل النقابية ذات الأولوية لتجديد مشروعيتها المجتمعية والاجتماعية والعمالية. وهي ليست فقط سمة تميز التنظيمات النقابية بالمنطقة

• مقاربة التدخل النقابي في المواقع الاقتصادية لاماكن العمل والعمال، كمفاوضات جماعية لامركزية.

• ومقاربة التدخل النقابي في مواقع صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية والتشريعية، بأماكن المؤسسات القطرية كحوار اجتماعي مركزي.

• ومقاربة التدخل النقابي في مواقع تحالفات وشبكات قيادة وتفعيل التقائية الأطراف والقوى المجتمعية، كحوار مجتمعي - مدني شبكي .

• استبدال النظم السياسية والمؤسسية ومحاصرة الحريات وحقوق المشاركة السياسية والمدنية والنقابية والاستفراد في صنع السياسات والقرارات.

• فساد النظم الاقتصادية الأحادية التوجه، وتركيز المنافع وإلغاء الاشتراك العادل وإعادة التوزيع في العملية الإنتاجية وجني ثمارها. وتكريس اللامساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

• الاستبعاد الاجتماعي، وتعميم التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعي والبطالة والعمل الهش وتفكيك الحقوق العمالية.

• الاستبعاد البشري الجديد المتصل بالأضرار والخسائر القائمة والمرتبقة للظواهر المتطرفة للتغير المناخي والانتقال الطاقوي والأنماط الجديدة للعمل المرتبطة بالتحول التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والامتة والروبوتات.

نتائج تجري ضمن سياق تراكمت فيه أسباب الاختلالات والاحتجاجات والانتفاضات. وتعددت فيه أسباب المتفجرات الخطيرة الطائفية والعرقية والأثنية والعقائدية والتوسعية والاحتلالية والإبادة الجماعية، وإعادة تشكيل الخرائط الترابية بالمنطقة... والتي لا تزال موجودة في أعماق المجتمع والتحولات الجيوسياسية واحتمالات استعمالاتها أو اندلاعها ممكنة...

فليس من السهل تقديم تعريف محدد وجامع لمفهوم العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت متكيف مع مهام الحركة النقابية. فهي قيمة من القيم المطلوبة نقابيا. وفي

العربية. بل في جميع مناطق العالم، التي تجد فيها المؤسسات النقابية موضوعيا، مطالبة بالعمل على أهداف استراتيجية مترابطة بين تحقيق مشروع الديمقراطية السياسية، ومشروع التنمية الاقتصادية المنصفة والمستدامة، ومشروع العدالة الاجتماعية الشاملة والكاملة، وبناء تعاقدات اجتماعية جديدة وعادلة لمصلحة العمال والعاملات، ضمن أوضاع بنوية يتم فيها تفكيك مقومات العدالة الاجتماعية. وإضعاف أو محاصرة حقوق التعبير والتنظيم والاحتجاج النقابي. وتآكل مستدام لحقوق الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وتضخم التهديدات السياسية للحكومات وأصحاب المال والرأسمال والأعمال، والمصحوبة بتسارع وثيرة الاستفراد الشامل بالسياسات والقرارات.

فالعدالة الدولية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجال حيوي لتجديد وتحديد التفكير والممارسة النقابية. وتشكل موضوعيا أفق مشترك وجماعي بين التنظيمات النقابية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. تتقاسم فيه المسؤولية والأدوار والمهام والبرامج العملية والميدانية، حسب السياقات و«الخصوصيات» القطرية. مع الحرص على وإعادة الاعتبار لمركزية القضايا المشتركة والعضوية، لمجموع مكونات الطبقة العاملة، في تدخلها العضوي مع الحاجيات الأساسية للمواطنين والمواطنات والمجتمع عموما. من خلال تفكيك الأسباب العميقة والمركبة لتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية والمركبة، وإبراز نتائج استبعادها ومظاهر أثارها على عدة مستويات منها:

أنصبه أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة. فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبه، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة. كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، وما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أو خبرة، وكذلك الفروق المرتبطة بالعمر (فحاجيات الطفل تختلف عن حاجيات البالغ) أو المرتبطة بالحالة الصحية (فالمريض قد يحتاج موارد أكثر من السليم للصرف على علاجه).

فاللامساواة أي الفروق بين الناس في الدخل أو الثروة أو في غيرهما. لا تكون مقبولة اجتماعيا، عندما تكون فاضحة ومبرمجة سياسيا واقتصاديا. بمعنى أنها تتحدد وفق معايير تقوم على الاستبداد والفساد والاستبعاد والإقصاء، والاستغلال والظلم والتهميش. وهذا يؤكد مرة أخرى أن العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة، هو تدخل إرادي وسياسي للدولة ومؤسساتها، لوضع اطر معيارية ومؤسسية وخدمية، متساوية ومنصفة، ومتكافئة الفرص والوصول، أمام جميع الأفراد والفئات والمجموعات الاجتماعية بالمجتمع.

فالعدالة الاجتماعية هي المساواة في الحقوق الإنسانية. واستحقاق أساسي للإنسان، نابع من جدارته كإنسان، بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر. ذلك أن إنسانية الإنسان لا تكتمل، وكرامته لا تتحقق، ما لم يمكن من إشباع حاجاته الإنسانية. ولا يخفى أن هذا الربط بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وإشباع حاجاته، يفرض على الدولة

نفس الوقت المغدورة سياسيا، وقعت في أسر تحالف مركب بين السلط المستبدة وأصحاب المال والراس المال، المسكونين بإدامة سلطاتهم وأرصدتهم وضمان هيمنتهم ونهبهم للثروات. توظيفه لمصلحة بقائها وتوسيع شبكات منافعها، في سياق عالمي تنشطه سياسة نيو ليبرالية في رحلتها الظافرة للسيطرة والتحكم بمصائر الأفراد والدول واستبعاد الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

وعلى الحركة النقابية التفكير في بناء تعريف نقابي للعدالة الاجتماعية، وبيان تركيباتها ومعانيها ومراميها، وأولوياتها،

فالعدالة الدولية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مجال حيوي لتجديد وتحديد التفكير والممارسة النقابية. وتشكل موضوعا أفق مشترك وجماعي بين التنظيمات النقابية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. تتقاسم فيه المسؤولية والأدوار والمهام والبرامج العملية والميدانية حسب السياقات و «الخصوصيات» القطرية، مع الحرص على إعادة الاعتبار لمركزية القضايا المشتركة والعضوية، لمجموع مكونات الطبقة العاملة، في تداخلها العضوي مع الحاجيات الأساسية للمواطنين والمواطنات والمجتمع عموما

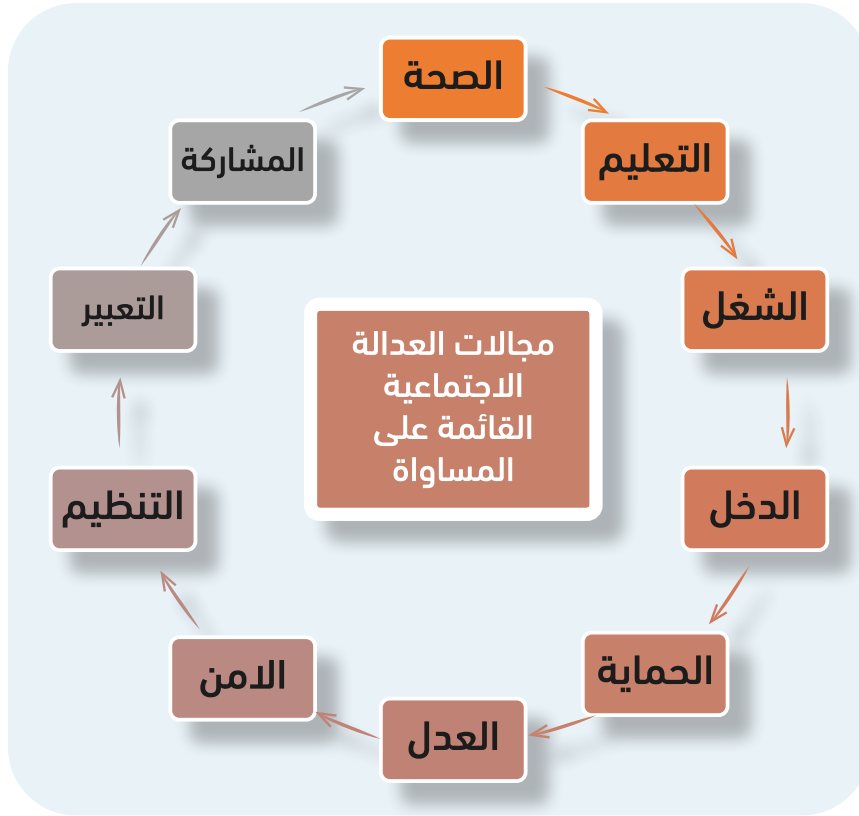
بما يتناسب وسياقاتها القطرية. والتوقف التحليلي للعلاقات، التي تقيمها بين العدالة الاجتماعية والمساواة. فكثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة. ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، أي أنها لا تعني مثلا التساوي الحسابي في

والعمال وصغار الموظفين. واستطاع في ظل الهيمنة الشاملة للتوجهات السياسية النيو ليبرالية، تعزيز قوته التفاوضية، وفرض شروطه، وتغيير قواعد اللعبة لصالحه. ورفع حصته من الدخل، بسبب اختلال موازين القوى، بين تنظيمات العمل والعمال، وتنظيمات المال ورأس المال وأصحاب الأعمال.

ويتضح أن العدالة الاجتماعية كمفهوم إشكالي. مرتبط ومتأثر بالعلاقات القائمة بين سياسات تركيز الثروة، وفق مقتضيات نموذج النمو الاقتصادي الأحادي. وسياسات

واجبات اقتصادية واجتماعية مهمة، حيث لا تقدر قوى السوق على الوفاء بمتطلبات المجتمع العادل

فمجاللات العمل النقابي مفتوحة أصلا على مواجهة «سياسات برمجة» اللامساواة الشاملة ومظاهرها المتعددة منها مثلا: مواجهات المتكررة في الحياة الاقتراحية النقابية حول العلاقة بين اللامساواة واللاتوزيع. بين مداخيل العمل والعمال، ومداخيل المال والأسما. وزيادة تحكمه الواسع في قرار توزيع فائض القيمة لمصالحه الرأس المال والمدراء على حساب العمل



العدالة الاجتماعية، مجال بنيوي، Structurelle للسياسة النقابية، مفتوح ومتداخل. وممتد في زمن تشكل توقعات الرؤية السياسية، وحركية التنظيم، وبرنامج العمل النقابي التقريري والتنفيذي، المتكيف ذاتيا مع سياقات Conjoncturelle التحولات، وعناصر الأولويات المرحلية، الخاصة بالتنظيم النقابي قطريا. ويلتقي موضوعيا، مع عوامل الانتقالات والتحديات والأولويات المشتركة ما بين شبكة التنظيمات النقابية إقليميا ودوليا. بحيث تتحرك العدالة الاجتماعية من جهة، في مساحاتها المرتبطة أفقيا، Horizontale بقضايا مفتوحة على تطوير أو تحسين، المشروعية الديمقراطية الدولة التمثيلية والتشاركية. وقضايا بناء نموذج اقتصاد تنمية مستدامة، متمحور حول الإنسان، وعادل اجتماعيا وبيئيا. ومن جهة أخرى، في مساحاتها المتداخلة والمتكاملة عموديا Verticale، باختيار تشكيلة للموضوعات المتناسبة مع الأولويات النقابية، وتعزيز قوة البدائل الاقتراحية، وتصميم برنامج عمل تنفيذي حول العدالة الاجتماعية، يعتمد مبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص، بين جميع الأفراد والفئات الاجتماعية و العمالية ومجتمعاتهم المحلية، وإدراجها في أجندة الحياة النقابية والحوار الاجتماعي التعاقدى والمشاركة المجتمعية

1 الإسهام في بناء الدولة الديمقراطية والسلم والأمان، وحرية التعبير والتنظيم، والمشاركة (Liberté d'expression, l'organisation et participation) السياسية والمدنية والنقابية، في جميع عمليات تصميم السياسات والقرارات، التي تهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية. والمساواة المتماثلة، في الحقوق الأساسية، والحماية الإنسانية أمام القانون Égalité et Protection des droits humains

2 المرافعة من أجل نموذج اقتصاد تنمية مستدامة. والعمل على إعادة التوزيع العادلة للثروات والموارد. وتقليص الفجوات الاقتصادية، واللامساواة الاجتماعية، بين طبقات المجتمع Redistribution des ressources et Réduire les inégalités entre les classes sociales.

3 تأمين حق الوصول الشامل universel، والاستفادة من الخدمات الأساسية العامة والجيدة. Accès aux services fondamentaux de qualités. كالتعليم

إعادة التوزيع الثروة، وفق مقتضيات التنمية المستدامة المتعددة الأبعاد. فمستويات هذه العلاقة، وفق مؤشرات المساواة واللامساواة، التوازن أو الاختلال، تؤثر من جهة، في تحديد مجال الأولويات النقابية، وبرنامج عملها حول العدالة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، يوجه التركيبات النقابية، في تعريف عناصر رؤيتها السياسية للعدالة الاجتماعية: وعموما يمكن تقديم عناصر مبدئية، لتعريف نقابي للعدالة الاجتماعية، من جهة حسب السياقات القطرية المشتركة. ومن جهة أخرى يمكن تكييفه وفق السياقات القطرية الخاصة:

في سياق منطوق هذه الصياغة النقابية، لوضع إطار منهجي مرن لتعريف العدالة الاجتماعية. يتضح أنها تندرج، في مسار الإسهام والتحرك المزدوج كمؤسسة نقابية، في مكان العمل والعمال. وكفاعل اجتماعي في المكان المجتمعي. لبناء مجتمع عادل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. حيث يتمكن الأفراد والأسر، والجماعات والفئات الاجتماعية والعمالية، من حقوق متساوية، وفق رؤية نقابية، تعمل على الأهداف استراتيجية التالية:

5 تقوية الاستدامة والعدالة البيئية، والانتقال الطاقوي والتحول التكنولوجي والرقمي. وفق الأطروحة النقابية للانتقال العادل، وقواعد المشاركة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف، لحماية المجتمعات والعمل والعمال، من جميع أنواع المخاطر والخسائر، عبر برامج التخفيف والتكيف والتمويل القائم على المسؤولية المشتركة لكن المتباينة Promouvoir la durabilité environnementale et les transitions justes

والصحة والحماية الاجتماعية والسكن والعمل اللائق والكريم للجميع ...

4 تعزيز الإرادة التحويلية للمساواة. Promouvoir l'égalité des sexes والمناصفة في الحقوق والفرص بين الجنسين. ومواجهة كل أشكال التمييز والعنف، القائم على النوع الاجتماعي، في المجتمع والعمل والنقابة.



83 العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق - إبراهيم العيسوي

<https://archive.albiladdaily.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A8%D9%87%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%81>

84 انظر "من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة" موجز السياسات العامة - الإسكوا 2018 <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ideal-social-justice-concept-inequality-arabic.pdf>

85 أحدث الاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي في كتابه حول "الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين" 2013، اهتماما بالغاً بموضوع اللامساواة وتفاوت الدخل وتركيز الثروة. ومناقشة أسبابه معتمداً على مصادر معلومات كثيرة. أهمها إحصاءات الضرائب والدخل الوطني والتركبات (الإيرث) خصوصاً وأنه جاء في وقت تشهد فيه الرأسمالية (النيوليبرالية) انتفاضات وغضباً شعبياً ضد الشركات الكبرى والمصارف وكبار المدراء والنتائج السلبية للعولمة. والغنى الفاحش وتوزيع الثروة خصوصاً خلال السنوات الأخيرة بعد الركود الاقتصادي الكبير نهاية 2008 الذي تسبب فيه جشع أرباب المال في والبورصات العالمية وول ستريت. ويمكن تلخيص استنتاجات بيكتي حول تركيز رأس المال في : تركيز الثروة متأصل ومن طبيعة الرأس المال، ويضيف إن اقتصاد السوق إذا ما ترك لنفسه (دعه يمر دعه يسير) تشكلت فعلاً كيد خفية تهدد المجتمعات الديمقراطية وقيم العدالة الاجتماعية التي تأسست عليها. وتفقد الدول النامية من إمكانياتها الذاتية للتنمية والتقدم. إن رأس المال عندما يتكاثر، وفي غياب الكوابح التي تخفف من سرعة نموه التراكمي، فإن النتيجة الحتمية تكون تركيزاً وتراكماً أكبر لرأس المال، واتساعاً أشد مظاهر ومؤشرات اللامساواة فالتفاوت بين الثروات لا علاقة له بروح ريادة الأعمال، كما أنه غير ذي نفع أو تأثير على معدلات النمو الاقتصادي " يمكن الاطلاع على المرجع بالرابط التالي: https://books.google.co.ma/books?id=iSLXDwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

86 "ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية دراسة حالة: مصر وتونس والمغرب" الإسكوا 2015 <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/long-road-social-justice-arab-spring-arabic.pdf>

87 راجع بهذا العدد النماذج المتصلة بتجديد مصادر القوة النقابية في مواقع العمل والمجتمع " توجيه وصياغة التغيير في النقابات العمالية " منظمة العمل الدولية http://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@actrav/documents/publication/wcms_905738.pdf

" اجتياز حالة عدم اليقين والتعامل مع التغيير والقدرة على الصمود في عالم العمل " رفائيل بلز - محمد زينجو - المجلة الدولية لبحوث العمل - المجلد 11 الأعداد 1 و 2 2022 <http://www.ilo.org/ar/publications/tshyt-alnqabat-almayt-ajtyaz-halt-dm-alyqyn-waltaml-m-alghyyr-walqdrty-ly>

La transformation du syndicalisme : mobiliser les ressources de pouvoir pour faire face au capitalisme du XXI siècle - « Michael Fichter, Carmen Ludwig, Stefan Schmalz, Bastien Schultze, et Hannah Stein - » <https://library.fes.de/pdf-files/iez/14733.pdf>

feldt - 2018 <https://library.fes.de/pdf-files/iez/14733.pdf>
Les syndicats en transformation : Des succès stories Du monde entier" Mirko Herberg (ed.) 2019 - <https://library.fes.de/pdf-files/iez/15394.pdf>

المحور الرابع

**العدالة الاجتماعية: مقدمات نقابية لتركيب
مشروع الرؤية السياسية والمؤسسية والبرامجية**

سننسخ بأيدينا
كراهتنا
وعزتنا

4. المحور الرابع:

العدالة الاجتماعية: مقدمات نقابية لتكوين مشروع الرؤية السياسية والمؤسسية والبرامجية

للاستبعاد والاستفراد. وتعزز إعادة الاعتبار للثقة المفقودة بين المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، والمواطنين والمواطنات، والعمال والعاملات. ووهي مهام تتطلب اعتماد منهجية تقوم على ثلاثة مداخل:

1. توقع رؤية سياسية بديلة للعدالة الاجتماعية: Anticiper التفكير الشمولي واختيار مفاتيح التنظير النقابي لصياغة مقارنة نقدية للوضع القائم للعدالة الاجتماعية، على المستوى الكوني والإقليمي والقطري. وبناء نموذج رؤية توقعية نقابية، للبدائل والمهام الاستراتيجية للحركة النقابية حول العدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة. تتم في إطار المجموعة النقابية، وبالشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني والخبراء ومراكز الدراسات والأبحاث.

2. تحرك وتنظيم مؤسسي مدمج ومتكامل وشامل للعدالة الاجتماعية Agilité في اتجاه بناء مقارنة نقابية نقدية واقتراحية حول نمط التدبير والتسيير والتنفيذ والمتابعة والتقييم دور المؤسسات الحكومية وسياساتها. وإعادة حوكمتها التنظيمية، وفق قواعد التكامل والشمول والإنصاف، والهوية والقيم والمبادئ المحددة للمقتضيات المؤسسية والتنظيمية للعدالة الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية في علاقتها بمكان العمل وفي موقع المجتمع، يشكلان الإطار المرجعي لتكوين مشروع الرؤية السياسية والمؤسسية والبرامجية. وهو الاتجاه والمطلب الذي أكدت عليه الحركات الشعبية والعمالية في العديد من الأقطار العربية (2011). وبالتالي تصبح العدالة الاجتماعية المتمحورة حول المساواة. من أهم مصادر قوة التنظيمات النقابية الديمقراطية والمستقلة. وتتحمل مسؤوليات الإسهام الفعال، لإعادة تنشيط وتجديد مقاربتها ودورها وبدائلها الاقتراحية والاحتجاجية. وتطوير كفاءات تعزيز توطئتها في الحياة النقابية الداخلية، وتعزيز شبكات التحالف الخارجية مع منظمات المجتمع المدني والسياسي والعلمي الداعمة.... بشكل تمكنها من المشاركة في تصميم وتنفيذ أو مراجعة وتعديل أو إصلاح سياسات وطنية عامة، تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية. وفق رؤية نقابية شاملة لتعدد الاحتياجات ودامجة لمبادئ المساواة والإنصاف. في إطار الحوار الاجتماعي والمجتمعي المأسس. بهدف فتح دوائر الانخراط في الحياة العامة. وتكسر العمليات الدائرية

88 راجع " مقارنة عمالية لتحديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: الرؤية، التنظيم، الفعل " ورقة بحثية تم تحضيرها كأرضية لتسهيل التداول بين التنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات - تحضير وإعداد: عبد المجيد العموري بوعزة - الاتحاد العربي للنقابات - منظمة العمل الدولية 2023

89 " ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (الأردن تونس المغرب) - الاتحاد العربي للنقابات - 2019

90 1. بناء نموذج جديد اقتصادي واجتماعي وإدماج ملائم لأجندة التنمية المستدامة 2030 مع تحيينها لنتائج وتأثيرات الجوائح العالمية - 2. مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف حول قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية - 3. إعادة هيكلة العدالة الضريبية والأجورية - 4. هيكلة الاقتصاد الغير المنظم ومواجهة العمل الهش 5. تعميم وتعزيز العمل اللائق ومحاربة البطالة - 6. إعادة ملائمة نظام التعليم والتكوين والتدريب المهني مع استراتيجيات الوطنية للتنمية وإنعاش الشغل - 7. بناء الحماية الاجتماعية الشمولية للجميع 8. مواجهة كل أشكال التمييز والعنف والتحرش في المجتمع والعمل - 9. الاعتراف بحقوق العمالة المهاجرة - 10. تفعيل وتطوير سياسات وبرامج لمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي 11. تصميم سياسات متعددة المداخل لمحاربة الفقر - 12. إعادة ربط العلاقة العضوية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة.

91 " ميثاق سوليد 2 : من أجل حوار اجتماعي شامل، 100 توصية من الشركاء الاجتماعيين حول الانتقالات الكبرى نحو التنمية المستدامة " برنامج سوليد في نسخته الثانية 2020 - 2024

92 « Voir « La CSI Pour la démocratie »

وتتجلى الرسالة الإيجابية في أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق... باستطاعة المهارة البشرية... أن تفضي إلى حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية. ويمكن أن يكون لنا اقتصادات ومجتمعات مفتحة تفرز نتائج عادلة واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن بلوغ ذلك يقتضي

أولاً التوازن الإجمالي فيما بين السياسات العامة والوظيفة التنظيمية للدولة؛ وبين خلق الثروات وقدرات الأسواق على الابتكار؛ وبين الصوت الديمقراطي للمجتمع واحتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

ثانياً التوازن بين أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - نهج إنمائي مستدام

ثالثاً التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي. ويجب أن يعود النظام المالي إلى أنشطته الجوهرية - الإقراض من أجل الابتكار والاستثمار المنتج وتيسير التجارة وضمان احتياجات المستهلك المعقولة.

رابعاً التوازن بين الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير والحاجة إلى توسيع الطلب الموجه نحو الدخل والأسواق المحلية.

خامساً التوازن بين رأس المال والعمل، بما في ذلك علاقة أوثق فيما بين مكاسب الإنتاجية وزيادات الأجور. وحصة العمل بالنسبة إلى رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي ظلت تتراجع خلال العقود الثلاثة الماضية.

”حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية“ مؤتمر العمل الدولي - الدورة 100 - 2011

3. تكييف برنامج عمل تنفيذي متمحور حول الأولويات النقابية للعدالة الاجتماعية. Adapter بناء تقدير نقابي حول الأولويات الأساسية لتغيير أو تعزيز واقع العدالة الاجتماعية. وفق موقعه وقدراته. والتكيف مع «الخصوصيات» القطرية: وتصميم ووضع مشروع برنامج نقابي - جماعي تنفيذي، يركز على الأولويات بموارد بشرية ومادية وخطابية وتواصلية وتدريبية وتعبوية. وبأهداف ومهام وأنشطة محددة زمنياً، لتعزيز قوة البعد الاجتماعي للفعل النقابي الميداني، بهدف التأثير أو تغيير أو تعديل السياسات والتشريعات وبرامج المؤسسات حول العدالة الاجتماعية...

ويمكن ترجمة المنهجية، إلى ثلاثة مستويات متكيفة، يمكن أن تشكل إطار مرجعي للمهام النقابية، وتجديد التزاماتها وتعاقدها، وتعزيز مصادر قوتها حول العدالة الاجتماعية، في مواقع العمل والعمال والمجتمع.

1. تركيب رؤية نقابية للعدالة الاجتماعية قائمة على الدولة الديمقراطية (من أجل عقد لدمقرطة الدولة والمجتمع)

2. تطوير مقاربة نقابية لحوكمة البنية المؤسساتية والتنظيمية لتدبير متكامل وشامل ومتعدد الأطراف للعدالة الاجتماعية (من أجل تنظيم مؤسساتي شامل ومتكامل)

3. تعزيز برنامج عمل نقابي متكيف مع أولويات العدالة الاجتماعية (من أجل حوار وتعاهد اجتماعي جديد)

تقوم برسم السياسات، وأهمية التنسيق والتكامل ما بين تدخلات المؤسسات الوزارية والسلطات المحلية المعنية. واتساق أهدافها وأدوارها ونتائجها. بما في ذلك بنياتها التنظيمية، وغاياتها ومناهجها ومهامها وصلاحياتها، ومواردها لتأمين انسجامها ونجاحها، لريادة السياسات المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية. وتكاملها مع أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الكلي.

ومن جهة أخرى التأكيد على مشروعية اعتراف الدولة المؤسساتي والتشريعي، بقوى المجتمع المنظم نقابيا، وفق المواثيق والمعايير والاتفاقيات المتصلة. ومأسسة مستويات مشاركتها الكاملة، كأطراف ممثلة للمجتمع العمالي، في المؤسسات والإدارات المختصة بتصميم وتنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية. واحترام حرية تعبيراتها وتأسيسها واستقلالها ومواقفها وأنشطتها. بما في ذلك انتسابها للتنظيمات النقابية الدولية والإقليمية. وتحالفاتها مع الشبكات المدنية الوطنية وإقليمية. وتوفير البيئة الممكنة لنشأة ونمو المجتمع النقابي، في محيط يمكنه من القيام بأدوار فاعلة. بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة لعمله. والإطار القانوني الواضح الذي يرفع عمل النقابات وتمثيليتها لقوى العمل. بهدف التوافق على إطار مؤسسي وتشريعي وتنظيمي متكامل وشامل لكل الأطراف المعنية بالعدالة الاجتماعية.

1. تركيب رؤية السياسة النقابية للعدالة الاجتماعية (من أجل عقد ديمقراطية الدولة والمجتمع)

تتجسد في القدرة المستمرة لتجديد رؤية السياسة النقابية الهيكلية للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتشريعية. في اتجاه الإسهام الفاعل في الحوار المجتمعي لتجديد عقد اجتماعي لديمقراطية الدولة والمجتمع، والتأثير في السياسات والقرارات. الداعمة لنموذج التنمية المستدامة المسؤول سياسيا واقتصاديا والعاقل اجتماعيا وبيئيا وعماليا.

فحكومة المشاركة الديمقراطية للمجتمع المنظم سياسيا واقتصاديا وعماليا ومدنيا. يؤدي إلى رفع منسوب شرعية ومقبولية سياسات وقرارات الدولة. ويعزز الشعور المجتمعي بالقدرة على تجاوز حالات الإقصاء والاستبعاد والهيمنة الاستبدادية للدولة. وإزالة العقبات القانونية والإدارية والميدانية التي تواجه نشوء وتطوير دور فعال للمجتمع النقابي، مع العمال والعاملات في مواقع العمل ومع الحركات الشعبية والمدنية في المجتمع

2. تطوير مقاربة نقابية لحكومة البنية التنظيمية والتشريعية والمؤسسية لسياسات وبرامج العدالة الاجتماعية (من أجل تنظيم مؤسسي شامل ومتكامل)

دور التنظيمات النقابية أساسيا من جهة، في تشخيص والإحاطة وتطوير قوة اقتراحية، تركز على دور الدولة وأذرعها الحكومية ومؤسساتها ومرافقها العامة، التي



3. تعزيز برنامج عمل نقابي لأولويات العدالة الاجتماعية (من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد)

ويمكن التأكيد مرة أخرى على مبادرة و تجربة الاتحاد العربي للنقابات في اطلاق مشروع النهوض بالحوار الاجتماعي بالمنطقة العربية. بمشاركة فاعلة للتنظيمات النقابية المنتسبة، وفعاليات المجتمع المدني والحقوقى والبيئي. كعلامة مضيئة في صقل مفهوم الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف والحوار المجتمعي المشترك، (أو الحوار المتعدد الأطراف - الأطراف الثلاثة + 1 المجتمع المدني + خبراء وباحثين..). حول القضايا المتصلة بالعدالة الاجتماعية في العمل وفي المجتمع. وقد تمكن برنامج النهوض بالحوار الاجتماعي من صياغة ميثاق للحوار الاجتماعي و تحديد 12 عشر موضوع لإدارة حوار مجتمعي في اطار مشروع سوليد 1 (2016 - 2019). وتعزز هذا المسار بإطلاق مشروع سوليد 2 (2020 - 2024). والوصول وفق منهجية المشاورات المعمقة، والتفاهات المتعددة الأطراف، إلى تحيين وصياغة ميثاق توافقي، يشمل اهم الانتقالات القائمة، كفرص للأولويات المفتوحة، للحوار والعمل الجماعي المشترك، بين الأطراف على المستوى المتوسطي والإقليمي والوطني. وإحداث دينامية التقدم المتعدد الأبعاد نحو التنمية المستدامة، في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.



الإسهام النقابي بالتدخل المباشر في تصميم وتنفيذ برنامج عمل، وتقديم عرض نقابي، متكيف مع الأولويات والحاجيات والتطلعات القطرية، والقدرات النقابية. يقوم على قيادة تعبئة اجتماعية، وحملات اتصال وتواصل مع الشرائح العمالية والاجتماعية، وتعرضها وحشد تأييدها، وتفعيل أدوارها ومساهماتها، وإشراكها في موضوعات العدالة الاجتماعية، وتمكينها من مجموع عناصر السياسات العامة المتصلة بحياتهم الاجتماعية. بهدف فهمها ومسائلتها ومراقبة تأثيراتها أو محدوديتها، أو أقصائها أو تعارضها مع المقاربة النقابية الحقوقية، والقيم المؤسسة للعدالة الاجتماعية. تمكن من جهة، بناء قوة الحركة النقابية الاجتماعية في بعدها المجتمعي في سياق تعاون، وتشبيك قابل للتطبيق ويقلل من الفجوات بين التنظيمات النقابية ومجموعات أخرى من فعاليات المجتمع السياسي والمدني والفكري والحقوقى والبيئي والإعلامي والنسائي والشبابي... حول القضايا الهيكلية للعدالة الاجتماعية وتقاطعاتها بين العدالة في مكان العمل والمجتمع، وإنشاء نوع من التكامل والالتقائية بين مصالح العمال والعاملات في مكان العمل، ومصالح المواطنين والمواطنات في مكان المجتمع. بهدف الوصول إلى تعاقد اجتماعي جديد يكون محورة العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة

99 فأمزة الديمقراطية في العديد من دول العالم تعود بالدرجة الأولى إلى التغيب المتصاعد للعدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحقوق العمل والعمال واتساع دوائر التفاوتات والحيث الاجتماعي والتراجعات الحقوقية الأساسية والإنسانية مما يجعل الديمقراطية السياسية فقط واجهة تداولية لتطبيق سياسة واحدة تصاحب حاجيات المال والرأسمال ومصالح رجال الأعمال الخاصة
100 راجع " المشاركة والعدالة الاجتماعية " سلسلة السياسات العامة - الإسكوا - 2013 - <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-justice-participation-policy-brief-arabic.pdf>
« Voir » La CSI Pour la démocratie
101 راجع " دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي " الإسكوا - 2012 - <https://digitallibrary.un.org/record/1292613?ln=ar&v=pdf>
103 السمة العامة بالمنطقة هو أن الدولة أقوى بكثير من المجتمع وخوف المجتمع من الدولة. وبمجرد غياب الدولة يتحول المجتمع غير الديمقراطي إلى فوضى والفوضى تتركس من جديد قوة الدولة الاستبدادية وغير الديمقراطية. فاستراتيجية الرهان على ديمقراطية المجتمع ومؤسساته الحية مازال ضعيفا بالمنطقة
104 راجع " تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في المنطقة العربية " الإسكوا - 2012 - https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/e_escwa_sdd_12_tp-2_a.pdf
105 عندما تستعملها أو توظفها سياسيا لتكريس هيمنتها على القدرات الاقتصادية، وتأييد الهشاشة الاجتماعية بالمنطقة. (أو ما يسمى إعلاميا بالمعايير المزدوجة)
106 من السلطة الأبوية والأسرية. إلى السلطة البيداغوجية في التعليم. والسلطة الاجتماعية في المجتمع. إلى السلطة الإدارية في المرافق العمومية وصولا إلى سلطة صاحب الأعمال في مكان العمل إلى سلطة الدولة الكاملة والشاملة على المجتمع (شبكة من ميكرو فزياء السلطة وصولا إلى السلطة الماكرو فزيائية)



لكن عندما نتطلع إلى
المستقبل، تتضح بعض
المسائل

1. نعلم أن الزيادة المتواصلة
في حالات انعدام المساواة
والاختلالات الاجتماعية والإنمائية
المصاحبة لها أمور غير قابلة
للاحتمال لا اجتماعياً ولا اقتصادياً

2. نعلم أنه يجب تغيير مجموع الخيارات
والأولويات الاقتصادية والاجتماعية
والبيئية التي هيمنت على صنع السياسات
في السنوات الثلاثين الماضية

3. نعلم من الانتخابات والرأي العام وصناديق
الاقتراع أن الثقة في نظم إدارتنا، بما في ذلك
في مجال السياسة والأعمال (لاسيما النظام
المالي العالمي)، متدنية إلى درجة لم يسبق لها
مثيل

4. نعلم أن في بلدان كثيرة جداً - وبخاصة في بلدان
متقدمة - ما أن تم تفادي الكساد الشامل حتى عادت
سياسات «العمل كالمعتاد». ومن الناحية الاجتماعية،
يعني هذا أن العاملين والعاملات والموظفين الحكوميين
والمقاعديين وأصحاب المنشآت الصغيرة، الذين ليست
لهم مسؤولية عن الانهيار المالي، يدفعون على
المستوى الشخصي ثمناً باهظاً وفي جميع الأحوال
أكبر مما يدفعه الناس في البلدان التي تعاني من
ضغط الأسواق المالية على الديون السيادية

5. نعلم بشكل خاص، من منظور منظمة
العمل الدولية، أن الغالبية الساحقة من
العاملين والعاملات والأسر المعيشية
والمنشآت الصغيرة في العالم قلقة
إزاء مستقبلها وغازبة لأنها ترى أن
احتياجاتها وتطلعاتها ليست في الواقع
ضمن الأولويات. وتتمثل رموز هذا
الوضع في مستويات بطالة الشباب
المرتفعة بشكل غير مقبول وما
يرافقها من مستويات دخل
فاحشة وتركز الثروات.

«حقبة جديدة من العدالة
الاجتماعية» مؤتمر العمل
الدولي-الدورة 100-2011

1. 4: مقدمات لتركيب رؤية السياسية النقابية للعدالة الاجتماعية

(من أجل عقد لدمقرطة الدولة والمجتمع)

تعرض الديمقراطية للاعتداءات في
جميع أنحاء العالم. ففي سياق الاستبداد
الأحادي النيو ليبرالي، تحولت الديمقراطية
كقيمة يكون محورها الإنسان والحقوق
الإنسانية، إلى مجرد سلعة في سوق
المنتجات الاستهلاكية، بمعايير
استعمالية، تحدد المصالح العالمية
المال والرأسمال والأعمال للنموذج
النيوليبرالي. وأصبح التعدد والاختلاف
والتداول، صناعة مبتكرة لتنفيذ
السياسة الاستفرادية، والهيمنة
الأحادية والواحدة لنموذجها
العقائدي، على الدول والشعوب.
وتحويل حقوق الإنسان وحقوق
الأرض إلى مجرد منتج يعرض
وبمدة صلاحية استهلاكية تحدد المصالح المنتجة.

فتصاعد أنظمة الاستبداد، والتطرف
السياسي، والكراهية والتمييز العنصري،
والفساد الاقتصادي، والاستبعاد
الاجتماعي، والاستبعاد البشري
الجديد. والاستعمال المكثف لمنطق
القوة الناعمة والصلبة، لتنميط العقل
النقدي الإنساني. وتفكيك بناء تعدد
البدائل، وتكريس السيطرة الكاملة للمال
والرأسمال، والشركات العالمية، على قرارات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول
والمجتمعات. واستغلالها الفاحش للموارد
والثروات. وتراجع الاستثمار الواقعي وهيمنة
الاقتصاد المالي. وتحويل الدولة من مهمة

التنمية العادلة اجتماعيا ومجاليا. اللي مهمة الدولة الراعية لنمو المال والأسمال والأعمال الخاصة. فتتدد وتلتقي المشروطة المعوملة مع المشروطة المحلية. لتشمل إغلاق مجالات الحرية و المشاركة. وتآزيم نفاذ القوانين والتشريعات. أو الاستفراد بإعادة صياغتها. واستبعاد أو تجاهل الحوار الاجتماعي والمفاوضة بالقطاع أو المنشأة. وصولا إلى محاصرة حريات التعبير والتنظيم النقابي وحضر أو حل مؤسسات العمل النقابي، وتوقيف أو تجريم ممارسته. وتكثيف أشكال منع التجمع والاحتجاج والإضراب. والتعرض للضغوطات أو للطرد التعسفي أو للعنف والاعتقال. وفبركة ملفات قضائية من طرف الأجهزة الأمنية... وعموما تستعمل القوة المؤسساتية للدولة وأجهزتها بالمنطقة، لمحاصرة نشوء أو صعود القوة المؤسساتية للنقابة. كخيار سياسي اقتصادي إرادي، في تعارض كامل مع خيار الديمقراطية واقتصاد التنمية والعدالة الاجتماعية والحقوق العمالية. وهذا ما أكدده من جهة تقرير مؤشر الحقوق العمالية للاتحاد الدولي لنقابات العمال لسنة 2024. بإعلانه أن الحقوق المؤسساتية للحركة النقابية بالمنطقة العربية تعرضت إلى كل أشكال المحاصرة والمنع في 19 دولة بالمنطقة بما يهدد ويعمق من أزمة الأسس الديمقراطية للعدالة الاجتماعية.

في النظام الأساسي المعتمد في مؤتمرها التأسيسي (نوفمبر 2006)، التزم الاتحاد الدولي للنقابات (CSI) - أكبر منظمة نقابية في العالم - «بالترويج للديمقراطية والعمل على حمايتها في أي مكان، حتى يتمكن الجميع من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الكونية، وغير القابلة للتجزئة، أو التصرف فيها. وفي مذكرته التوجيهية

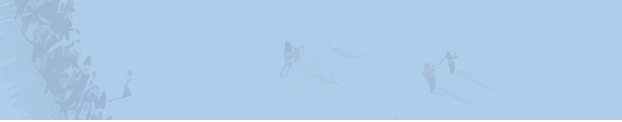
حماية المجال العام والمشارك، إلى مجرد مقولة خاصة. وتنشيط سياسات تقسيم المجتمع، إلى هويات وأقليات ومتصارعة. ومواجهة كل مبادرة لإعادة الحوكمة الديمقراطية للمؤسسات الدولية والأممية والنقدية...

كل ذلك وغيره، أدى إلى إقفال العالم داخل الجدران الحديدية، لفرض العقيدية النيوليبرالية، وهيمنة منطق قوة السيطرة المفرطة للقطبية الأحادية. على حساب قوة المشاركة الديمقراطية للأقطاب المتعددة... فتدهورت العدالة الدولية، وتراجعت العدالة الاقتصادية والاجتماعية والعدالة البيئية. وانهارت نوعية الحياة فوق الأرض. وتراجعت مشاركة الشعوب والدول في تدبير مصير حاضرها ومستقبلها. وتفككت الضوابط والمعايير المتصلة بحقوق وظروف العمل والعمال، واستهداف مباشر لمجتمعاتهم النقابية أو المدنية بسبب، وإلغاء أو تقليص مجال الحريات والتعبير والتنظيم. وزيادة الانفصال والانقسامية الاجتماعية. وفرض سياسات خارجية للاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والاستبعاد اجتماعي. ويكلف بتنفيذها الفاعلون الفاسدون من الداخل، وتحرم على الدول والشعوب من حقوق إدارة مستقبلها واستقلالها وسيادتها الواعدة.

فسياق المشروطة النيو ليبرالية، تجعل الدولة تفقد سيادتها المؤسساتية والتنظيمية. ويؤدي هذا النموذج إلى إنتاج أشكال متعددة لتحالف المال والأسمال والأعمال، مع بنيات السلط المستبدة، المرتبطة عضويا بمصادر القرار السياسي والاقتصادي والتجاري والنقدي المهيمن عالميا. فتنقل الدولة من مهمة رعاية

من أجل الأجيال القادمة. تقوم هذه الرؤية على مبادئ التضامن والعدالة، وقبل كل شيء، الالتزام الديمقراطي.

توجد النقابات في وضع مميز لقيادة الكفاح من أجل الديمقراطية. تروج هياكلها للمداولات والعمل الجماعي، مما يمنح العمال والعاملات الوسائل للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. وتظهر قوة العمل الجماعي وأهمية التكاتف ضد الشدائد. فالمشاركة في الكفاح من أجل الديمقراطية على جميع الجبهات: في مكان عملنا، في بلداننا وعلى المستوى العالمي. يمكن من بناء عالم يعكس قيمنا وتطلعاتنا. «أجل الديمقراطية وعقد اجتماعي جديد، ومستقبل تكون فيه كرامة العمل وحقوق العمال والعاملات في الصدارة. بفضل الجهود الجماعية، يمكن من ضمان عالم عادل ومنصف ومستدام للبشرية جمعاء»



لقيادة حملة عالمية من أجل الديمقراطية والحقوق العمالية خلال سنة 2024 أكدت أن "العالم أصبح فيه بقاء الديمقراطية نفسها مهددا، ولم يكن دور النقابات في إقامة وحماية وتعزيز القيم الديمقراطية أكثر أهمية من الآن. هذه المذكرة التوجيهية هي دعوة للعمل موجهة إلى النقابيين والمدافعين عن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. فأهمية موضوع الديمقراطية بالنسبة للنقابات، ليست مسألة بلاغية فحسب. إنها تشكل أساس مبادئ ورسالة الحركة النقابية العالمية. لقد عانى العمال والعاملات في جميع أنحاء العالم لفترة طويلة جدا، من عواقب السياسات التي تضعف حقوقهم، وتضر بنوعية حياتهم، وتهدد نسيج مجتمعاتهم. من التأثيرات المدمرة للسياسات النيو ليبرالية، إلى التهديدات الوجودية التي يمثلها تغير المناخ والتغيرات التكنولوجية. فالتحديات التي نواجهها متنوعة ومتراصة بشكل وثيق ومع ذلك، في مواجهة هذه التحديات، تقف النقابات كمناصرة للأمل والعمل.

فالتاريخ النقابي غني بأمثلة عن الصمود والتضامن، وعن المعارك التي خاضتها وانتصرت فيها باسم العدالة والمساواة والديمقراطية. وعلى أساس هذا التراث، يجب التصدي لأكثر المشاكل إلحاحًا في عصرنا.

لا تكتفي هذه المذكرة التوجيهية «بوصف التهديدات التي تواجه الديمقراطية العادلة، بل ترسم أيضًا الطريق نحو المقاومة والتغيير، الذي يتجسد في الدعوة إلى عقد اجتماعي جديد. رؤية لعالم يكون فيه الاقتصاد في خدمة الإنسانية. حيث تُحترم الحقوق. وتُحافظ على كوكب الأرض،

والدولة: أجور أعلى وحماية أفضل، ووقت فراغ، وعدالة واسترداد الحقوق. علاوة على ذلك، ناضلت من أجل المزيد من التداول والشمول والمشاركة، ومن أجل نهج شامل وجماعي ينظم الحياة الشخصية والمهنية. بعبارة أخرى، ناضلت من أجل الديمقراطية في المجتمع والدولة وفي أماكن العمل .

الحركة النقابية بالمنطقة ليس أمامها الاختيار من بين الخيارين. فالدولة الديمقراطية ليست فقط وسيلة لمحاصرة الدولة الاستبدادية أو الدولة الهجينة. بل هي أيضا في المنظور النقابي إطار مؤسساتي لمواجهة الاستفراء بالقرارات، والفساد الاقتصادي، والاستبعاد البشري، والاستبعاد في مجال العمل والعمال.

فالحركة النقابية المستوعبة لأهمية العلاقة الاستراتيجية بين مهمة بناء مؤسسات الدولة والمجتمع الديمقراطي. ومهمة تنظيم العمل والعمال في مجتمع ديمقراطي. تتمكن من تحويل الفضاء التنظيمي للمؤسسة النقابية إلى مجال نصب وحاضن وواسع لنشر وتعميم القيم والسلوك الديمقراطي لمصلحة المجتمع ولمصلحة العمل والعمال. و تشكيل مسار تراكمي تكون فيه قوة المجتمع اكبر من قوة الدولة. فالمجتمع وتنظيماته في حاجة إلى الديمقراطية الحقيقية، يقودها الديمقراطيون الحقيقيون. فمطلب الدولة الديمقراطية في علاقاتها بمطلب المجتمع الديمقراطي ومطلب العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المهنية للعمل والعمال... تشكل المركب الثلاثي لتجديد العمل والممارسة النقابية بالمنطقة العربية.

فديمقراطية الدولة، بدون حقوق اقتصادية وعدالة اجتماعية، غير قادرة على صيانة الكرامة الإنسانية. ودولة بحقوق اقتصادية واجتماعية، لا يمكنها أن تعوّض ديمقراطية الدولة والمجتمع. كما تؤكد التجارب أن مستويات مرتفعة من الديمقراطية الدولة، بدون القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وحقوق العمل والعمال، يعرض الدولة للمساءلة والاهتزازات العنيفة من طرف المجتمع. وان المجتمع الذي يحقق مستويات عالية من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية بدون دولة ديمقراطية، يتحرك فيها نفس المجتمع للمطالبة بالحرية السياسية والمدنية ومسائل عميقة لأدوار الدولة

في مواجهة الأزمات المتسارعة في مجال الخدمات العامة، وتغير المناخ، وتطور التكنولوجيا، والتوترات الجيوسياسية التي تتفاقم بالعديد من مناطق العالم، يتطلع العمال بشدة إلى تفسير للعالم يعكس تجربتهم الشخصية والجماعية. بالإضافة إلى ذلك، تستمر المنظمات النقابية، في البحث واستكشاف الطرق والبدائل لتجديد مصادر القوة النقابية السياسية والتنظيمية والبرنامج العملية، تكون قادرة على إعادة العمل والعمال، كفاعل في التغيير من اجل الديمقراطية، واقتصاد تنمية، والمشاركة في العدالة الاجتماعية، والحق في العمل اللائق والكرام للجميع

تمكنت النقابات في الماضي، من الإطاحة أو التأثير على الأنظمة القمعية. وإقامة أشكال جديدة من الحكم والتنظيم الاجتماعي الأكثر كرامة. كانت النقابات غالبًا في قلب هذه النضالات. نظمت نفسها، وقيّمت التهديدات والفرص المتاحة، وكافحت من أجل عالم جديد. وطالبت بالمزيد من أصحاب العمل

مؤشر مدركات الفساد 2021

الدول العربية

34/100

المعدل العام

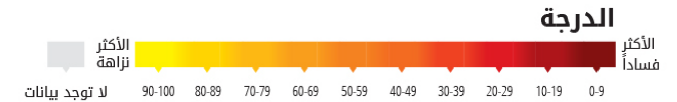
الدرجة	الدولة/الإقليم
69	الإمارات العربية المتحدة
63	قطر
53	المملكة العربية السعودية
52	عمان
49	الأردن
44	تونس
43	الكويت
42	البحرين
39	المغرب
33	مصر
33	الجزائر
30	جيبوتي
28	موريتانيا
24	لبنان
23	العراق
20	جزر القمر
20	السودان
17	ليبيا
16	اليمن
13	الصومال
13	سوريا

لم تُدرج فلسطين على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام لأنها تفتقر إلى الحد الأدنى من مصادر المعلومات الواجب توفرها في كل الدول (3 مصادر).

#cpi2021

www.transparency.org/cpi

هذا العمل الصادر عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2021 مرخص بموجب CC BY-ND 4.0



صعيد المؤسسات الديمقراطية. فالإنسان والعامل والعاملة. يتعرض في المنطقة لتركيبية متنوعة للسلطة الاستبدادية في حياته اليومية.

فالرؤية النقابية لتعاقد ديمقراطي جديد في بعده السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعمالي. غالباً ما يطرح السؤال النقابي حول الكيفيات التي تمكن من تنشيط فعل وفعالية ومساهمة الحركة النقابية بالمنطقة. للانتقال من السلطة الاستبدادية أو الديمقراطية الشكلى أو الهجينة إلى نمط للحياة الديمقراطية في مؤسسات الدولة، وكسلوك اجتماعي مجتمعي، يؤمن حقوق العيش المشتركة بين الأفراد والمجموعات البشرية.

فالديمقراطية ليس عملية تطبيق فوقي، لنموذج أو صفات جاهزة. بل عملية بناء ممتدة في الزمن، لعلاقة الدولة بالمجتمع. فالأزمات والصدمات والثورات والمضادة بالمنطقة. أدت إلى القليل من المكتسبات، والتي يتم تفكيكها. وإلى الكثير من التراجعات والتي يتم تثبيتها في النظم

فديمقراطية المشاركة السياسية والقائمة على التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية في سياق المنطقة العربية متعددة ومركبة الأبعاد. فالحقوق في المنظور النقابي غير قابلة للتجزئة. خصوصاً وان الحركة النقابية بالمنطقة العربية تعاني من جهة من هشاشة الأسس الديمقراطية بالأقطار العربية. ومن جهة أخرى من المعايير المزدوجة للديمقراطيات الغربية، فالحركة النقابية بالمنطقة عليها أن تعتبر الديمقراطية ليس عمليات تبني شكلي. وصياغات في الوثائق الدستورية. وواجهات مؤسساتية. بل هي عملية إرادية للدفاع عن القيم الديمقراطية كقيم إنسانية شاملة، وليست قيم مصلحة للهيمنة الإخضاعية بمنطق تكريس القوة القائمة أو الحفاظ عليها. فالديمقراطية بالمنطوق النقابي أسلوب عمل للحكومة الدولية والتغيير المستمر لنظم عمل الدولة. وإعادة تركيب مستدامة لعلاقة الدولة بالمجتمع. وتأهيل واهتمام بالإنسان الذي يمارس الديمقراطية، ويؤدي دوراً مباشراً في تكريس ثقافة والتربية والممارسة والسلوك الديمقراطي. وتمكنه من ممارستها على



الأنظمة الديمقراطية

الأنظمة الديمقراطية
المعينة

الأنظمة الهجينة

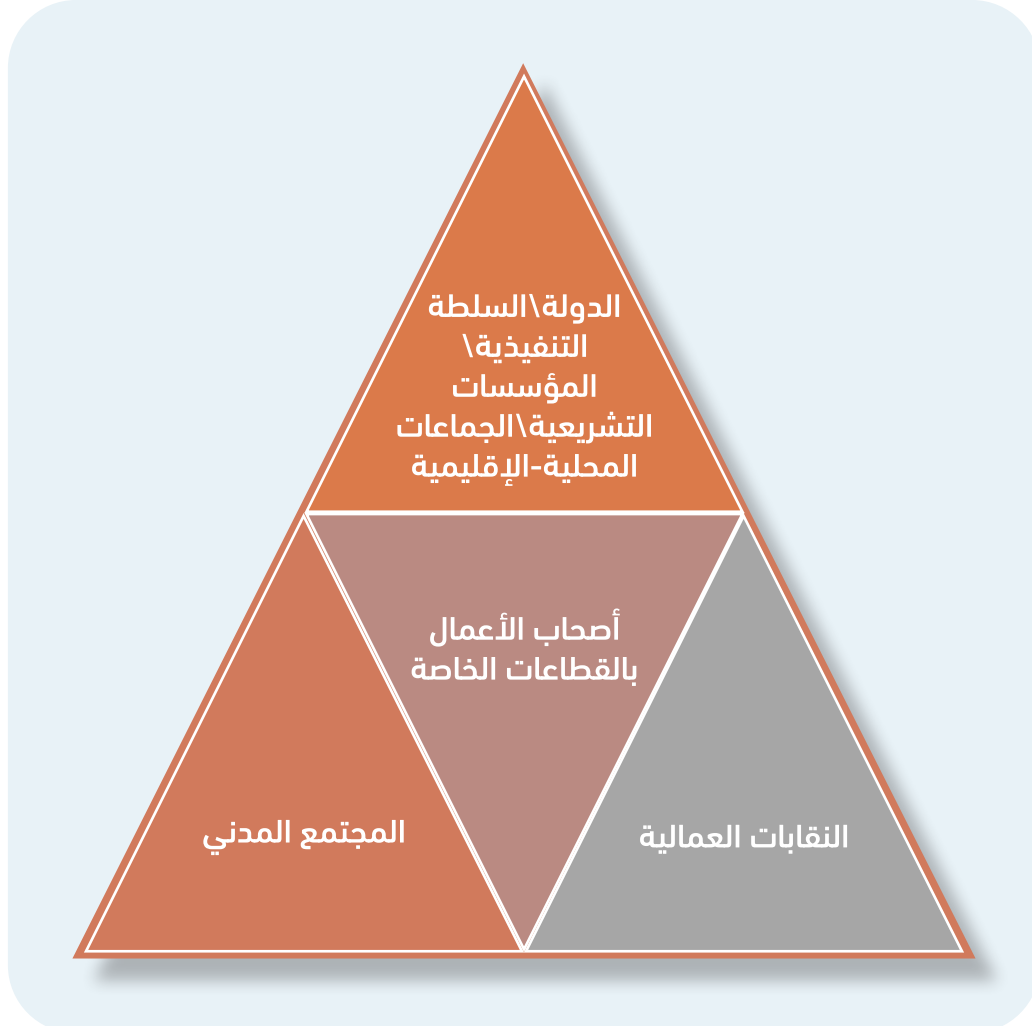
الأنظمة الاستبدادية

(حرية). ومن جهة أخرى من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية، وفرص عمل اللائق وإعادة توزيع الثروة والمساواة (كرامة). فالحركة النقابية بالمنطقة العربية مطالبة بالتركيز على ضرورة الانتقال من براديكم (القليل من ديمقراطية الدولة والمجتمع، والكثير من هيمنة السوق والمال والرأسمال والأعمال) إلى براديكم (الكثير من ديمقراطية الدولة والمؤسسات والمجتمع، وسوق العمل والعمال) من خلال الإشارة إلى الأولويات التالية:

1. الدعوة إلى عقد اجتماعي ديمقراطي جديد بالمنطقة العربية وعلى مستوى الأقطار. كمحور استراتيجي للمرافعة النقابية بالمنطقة. يعيد الثقة المفقودة بين مؤسسات الدولة وشعوب المنطقة والمجتمع النقابي والمدني

السياسية القائمة. وهذا يفرض علينا كحركة نقابية طرح السؤال الثاني. فهل الرهان على البعد الاقتصادي والاجتماعي، بالتركيز على أولوية المكاسب لحمايتها، أو مطالب للترافع من أجل تحقيقها، أو تم تحقيقها. تجعل موضوع ديمقراطية الدولة والمجتمع موضوعا ثانويا في أجندة الممارسة النقابية؟ وهل مواصفات مطالب العمل والعمال تركز فقط على العوامل الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية. بشكل يفرض على المؤسسات النقابية تجاهل مطلب ديمقراطية الدولة والمجتمع؟

فخيار ديمقراطية الدولة والمجتمع في بعدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هو جوهر صرخة الحركات الشعبية والنقابية والمدنية في الحراك الشعبي (2011) من جهة لرفض النظام الاستبدادي



العمليات التمثيلية وتعميم وتنظيم الحوار والتداول والتشاور المجتمعي

5. اعتبار الديمقراطية تقوم على حق وحرية الاختيار، التي تعتمد على حق المعرفة، وحق الولوج الشامل للمعلومات والبيانات، واعتماد مبادئ الشفافية التديرية والتسييرية بالقطاعات الحكومية والعامة والخاصة. وتفعيل مقتضيات المراقبة والمحاسبة القبلية والبعدية على كل المستويات

تجهيز الحركة النقابية بالمنطقة فكريا وخطابيا وميدانيا للدفاع عن ديمقراطية الدولة والمجتمع. والتمكن من المهارات الضرورية للإسهام في اللحظات أو الفترات الانتقالية، لإقامة التوازن الضروري بين تحقيق تقدم في الحياة الديمقراطية سياسيا، وبين العدالة والكرامة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان وللعمل والعمال. مع الدعوة المكثفة لتحقيق المساواة بين الجنسين. سواء تعلق الأمر بضمان مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والوصول إلى مستويات صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المركزي والمحلي. وتولي المسؤوليات داخل المؤسسات وفي هيئاتها الإدارية والاستشارية والرقابية، وتدعيم انخراط المرأة العاملة في النقابات، وضمان تمثيلها على كل المستويات ومساهمتها في الحوار الاجتماعي وفي المفاوضات الجماعية وكل أشكال المشاورات والمداولات.

2. اعتبار الحقوق الإنسانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة والشاملة، واحترام وتفعيل الحريات العامة والمدنية. إطار مرجعي لبناء الثقافة السياسية في المجتمع، وفي الأوساط العمالية، وتعميق البنية الذهنية والسلوكية حول المساوات في الحقوق والواجبات لكل مكونات المجتمع وبدون تمييز. وفق توصيات ميثاق الانتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط بمحور «الانتقال الديمقراطي والأمن والسلام»

3. ديمقراطية الدولة ومؤسساتها بأجهزتها التنفيذية والتشريعية وقطاعاتها. مدخل استراتيجي لحوكمة الديمقراطية المجتمعية والعدالة الاجتماعية والبيئية. ومتابعة دقيقة وفعالية لأنشطة وأعمال الدولة - الحكومة وأصحاب الأعمال وتفعيل المشاركة الديمقراطية للمؤسسات النقابية، للقرارات والسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وصياغة المواقف والاقتراحات.

4. التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لدور الحركة النقابية بالمنطقة، على إدراج السياسات وبرامج العمل الحكومية وتحقيق مستوى المشاركة السياسية في تصميمها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ومراقبتها وإطلاق عمليات مجتمعية وعمالية لتطوير الثقافة السياسية القائمة على مؤسسة تعددية المجتمع السياسي ونظافة



2.4: مقدمات لتطوير تصور نقابي للبنية التنظيمية والمؤسساتية المعنية بسياسات العدالة الاجتماعية (من أجل تنظيم مؤسساتي شامل ومتكامل)

تفرض مقارنة العدالة الاجتماعية المتمحورة حول المساواة. مجموعة من المسؤوليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدولة، وبنياتها التنظيمية وادعها المؤسساتية. وهي مسؤوليات استراتيجية تدخلية ومتداخلة، للاستجابة لمتطلبات بناء مجتمع عادل اجتماعيا. ولا يمكن ترحيلها أو تسليعها في سوق السلع التنافسية، القائمة على الإمكانات، والمستبعدة للحاجيات الإنسانية. وتتضمن هذه المسؤوليات إرادة سياسية واعية بأهمية المساواة في الحقوق تبقى مطلقة. وان المساواة في الواجبات مرتبطة بالقدرات.

العوائق السياسية للعدالة الاجتماعية

الشمولية المفرطة والمفروضة لنموذج النمو، القائم على قواعد الليبرالية الجديدة المتطرفة، في بحثها الجنوني عن الربح المطلق، وتكريسها لاستراتيجية كونية تعتمد صناعة المال من أجل المزيد من المال، وتوظيفها لآلية حرية والمنافسة الاحتكارية، والأسواق المالية المفتوحة، والترحيل الممنهج للاستثمار والوحدات الإنتاجية وتشتيتها، وتفكيك المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتنظيمية للدولة. وأدوارها ووظائفها العمومية. وإضعاف قدرتها السياسية. وإرادتها التوجيهية... وصولا إلى تغيير أشخاصها، كواجهات لتحويلها إلى مجرد مقاول لمواجهة كل أشكال المساس، بالهيمنة الشاملة لنظام حماية المال والأموال والأعمال العالمي والإقليمي والقطري. والتحكم في صناعة السياسات والقرارات. وتحويل المجتمع إلى سوق حرة، من جهة تتنافس فيه حكومات الدول على تنويع جاذبيتها للمال، وتسهيل الاستغلال الاستثماري، بتقديم كل التنازلات الاجتماعية والحقوقية والقانونية والضريبية والمؤسساتية. ومن جهة أخرى تتنافس فيه العمالة بقوة على الشغل المتوفر، بأقل كلفة اجتماعية ممكنة، والأكثر ليونة والأكثر إضرارا بمصالح وحقوق الطبقة العاملة. إلى درجة أصبح فيه العالم يتمحور حول الطالبة بالتحرك، في اتجاه تغيير هذا النموذج، والتحرر من هيمنته الصلبة والناعمة. ويدفع بضرورة البحث عن مسارات جديدة لحوكمة العلاقات الدولية. وحماية الديمقراطية، والحقوق الإنسانية. والعدالة الاقتصادية المستدامة. والعدالة الاجتماعية والبيئية. وبناء تعاقد اجتماعي جديد...

الاقتصادية والاجتماعية والنقدية المعتمدة. فالعدالة الاجتماعية وفق الرؤية النقابية، تتطلب رفع الأصوات لإعادة تفكير من جهة قواعد البنية المؤسساتية والتنظيمية التي تربط الدول بهذه المؤسسات الدولية. ومن جهة أخرى مقارنة البنية التنظيمية لمؤسسات ومرافق الدولة المكلفة بتصميم وتنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية قريبا.

تعرضت الدول بالمنطقة إلى تقليص بنيوي لتدخلاتها. وتراجع أو محاصرة سيادتها في صناعة السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية على المستوى القطري. بسبب القيود المترتبة على نوعية العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والشركات الدولية. والمشرورية الإلزامية، والضغط الأثار المترتبة، الملازمة لهذه العلاقة، في كل ما يتعلق بالمقاربات

وواقع النظام السياسي والاقتصادي بدول المنطقة. مع القراءة التكيفية للعوامل الدولية ومتغيرات العولمة ذات الأثر على مسار التنمية المستدامة المنشودة

• **ثانياً:** رصد أو تحديد أهمية السياسات الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية السياسية والاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية على المستوى القطري. تتطلب نقابياً أدوار أساسية في الإحاطة بمؤسسة الدولة وأذرعها الحكومية ومرافقها العامة، التي تقوم برسم السياسات. وتطوير قوة اقتراحية تركز على دور وأهمية التنسيق ما بين المركزي واللامركزي. وتدخلات الوزارات والسلطات المحلية المعنية. بما في ذلك بنيتها التنظيمية وغاياتها ومناهجها ومهامها وصلاحياتها ومواردها. والافتحاص الشامل لأشكال التشريعات القائمة، ومفاهيمها وبرامجها المعتمدة في تصميم وصنع القرارات وتنفيذ السياسات، بهدف تعزيز مواقف انسجامها ونجاحها لريادة السياسات المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية، وتكاملها مع أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الكلي. أو رصد اختلالاتها وتضارباتها، خصوصاً وأنها سياسات أخفقت

• **أولاً:** التحرر من «القداصة» المفردة لنماذج هذه المؤسسات والمطالبة بحوكمة وبتغيير أو تعديل منطق مشروطيتها السياسية. وتقييم الآثار السلبية لهذه السياسات والتزاماتها المفروضة. والدعوة إلى إعادة تبني منطق سياسي وطني يعيد تحديد أهداف السياسة العامة، من خلال إعطاء الأولوية لأهداف سياسية تركز على متغيرات الاقتصاد الحقيقي (الواقعي). بدل التركيز على أهداف الاستقرار النقدي. كالتحول من التركيز على تحقيق أهداف الوصول إلى أسواق التصدير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إلى التركيز على أهداف خلق بنية اقتصادية تعزز الثروة المحلية ذات القيمة المضافة . بعبارة أخرى تطوير سياسة الاستثمار والتجارة، ضمن سياسة واستراتيجية أشمل للتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة المراعية لمفاهيم العدالة الاجتماعية. بحسب مستوى التنمية، والموارد الوطنية المتاحة،



- 107 مؤشر الديمقراطية على المستوى العالمي يعتمد التصنيفات والترتيبات التالية: ديمقراطية كاملة: أكثر من 8 درجات. ديمقراطية منقوصة أو معيبة: أكثر من 6 درجات وأقل من أو تساوي 8 درجات. الأنظمة الهجينة: أكثر من 4 درجات وأقل من أو تساوي 6 درجات. الأنظمة الاستبدادية: أقل من أو تساوي 4 درجات. (مؤشر الديمقراطية حول العالم لعام 2022 المنشور يوم 30 نوفمبر 2022)
- 108 التجارب بالمنطقة العربية أكدت أنه عندما تسقط الدولة، وتنازع إمكانيات بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي، (الانتفاضات العربية سنة 2011 كخبرة خضعت لها الشعوب العربية) تتحول أو يتم تحويلها إلى فوضى، وأزمات اثنية وعرقية ووطنية وإرهابية وتقسيمات ترابية وتشكيل مجموعات وتوزيع المتمردون وتسليحهم وتبعية خادمة للجهات الأجنبية واقتحام مؤسسات الدولة وسرقتها. وحرق الكنائس، وسرقة المتاحف وتفجير مآثر ومواقع تاريخية، كل هذه الأحداث رغم أنها متقاربة زمنياً تبين أن الشعوب العربية لم تستفد من الدروس: لأن الأخطاء أو السيناريوهات التي ارتكبت في العراق هي نفسها تكررت في مصر وليبيا وسورية واليمن وصولاً إلى ما يحدث الآن في السودان... كل هذه الأحداث رغم أنها متقاربة زمنياً تبين أن الشعوب العربية لم تستفد من الدروس)
- 109 راجع " مقاربة عمالية لتحديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: العربية: 2023 المجيد العموري بوعزة - الاتحاد العربي للنقابات - منظمة العمل الدولية 2023
- 110 انظر " سبل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي " موجز السياسات - المشاركة في عمليات السياسات العامة - الإسكوا - 2014 - <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/emerging-channels-public-participation-arab-uprisings-arabic.pdf>
- 111 وقد أظهرت نتائج المؤشر العربي في نسخته الثامنة لسنة 2022 أن الرأي العام شبه مجمع على تأييد الديمقراطية. إذ عبر 72 % من المستجيبين عن تأييدهم للنظام الديمقراطي مقابل 19% عارضوه، كما أفاد 71% من المستجيبين بأن النظام الديمقراطي التعدي ملائم لطبق في بلدانهم. في حين ما بين 53% و50% تعتبر أن النظام السلطوي، أو نظام يتولى الحكم فيه العسكريون أو حكم الأحزاب الإسلامية، أو النظام القائم على الشريعة من دون انتخابات وأحزاب، هي أنظمة غير ملائمة لتطبيق في بلدانهم
- 112 أهم أسس برنامج الإصلاح الديمقراطي ومكوناته، تشمل: - الإصلاح الدستوري والقانوني لإقامة دولة ديمقراطية برلمانية. - تجديد النخبة السياسية. - إصلاح النظام الحزبي. - إصلاح النظام الانتخابي. تدعيم دور المجتمع المدني واستقلاليته. إصلاح أجهزة الدولة، وإعادة الاعتبار إلى دورها. تطوير عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها، وتكريس اللامركزية ماليا وإداريا وسياسيا ونشر ثقافة الديمقراطية..
- 113 راجع في هذا الموضوع " الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: مصر - تونس قبل وأثناء وبعد الثورات " أحمد محمد مصطفى، حياة العقوبي - منشورات مؤسسة فريدريش إبيرت 2015
- 114 راجع " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024 (في إطار برنامج سوليد 2)
- 115 تعزيز السلم والديمقراطية واحترام التنوع والتعايش السلمي وإقرار السلام والأمن العادل: فالإسهام في عمليات التحول الديمقراطي السلمي، وتقديم الدعم لجميع المبادرات المدنية، لتحقيق التغيير الإيجابي، والعمل على تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي والمواطنة والحياة المشتركة، المستدامة والسليمة، والوقاية من نشوب النزاعات والصراعات الإقليمية والقطرية، وتعزيز العدالة الانتقالية، تمكن من مواجهة ماضي الانتهاكات والأزمات والنزاعات، وتحقيق الحقيقة والمصالحة الوطنية، وتعزيز الضحايا. واحترام التنوع الثقافي والاجتماعي وقبول الاختلافات، وتعزيز الحوار بين مختلف الثقافات والأديان والطوائف بدون تمييز، عبر تعزيز الهوية الوطنية: والمواطنة الإيجابية والانتماء للوطن والعمل الجماعي لتحقيق التطلعات الوطنية.

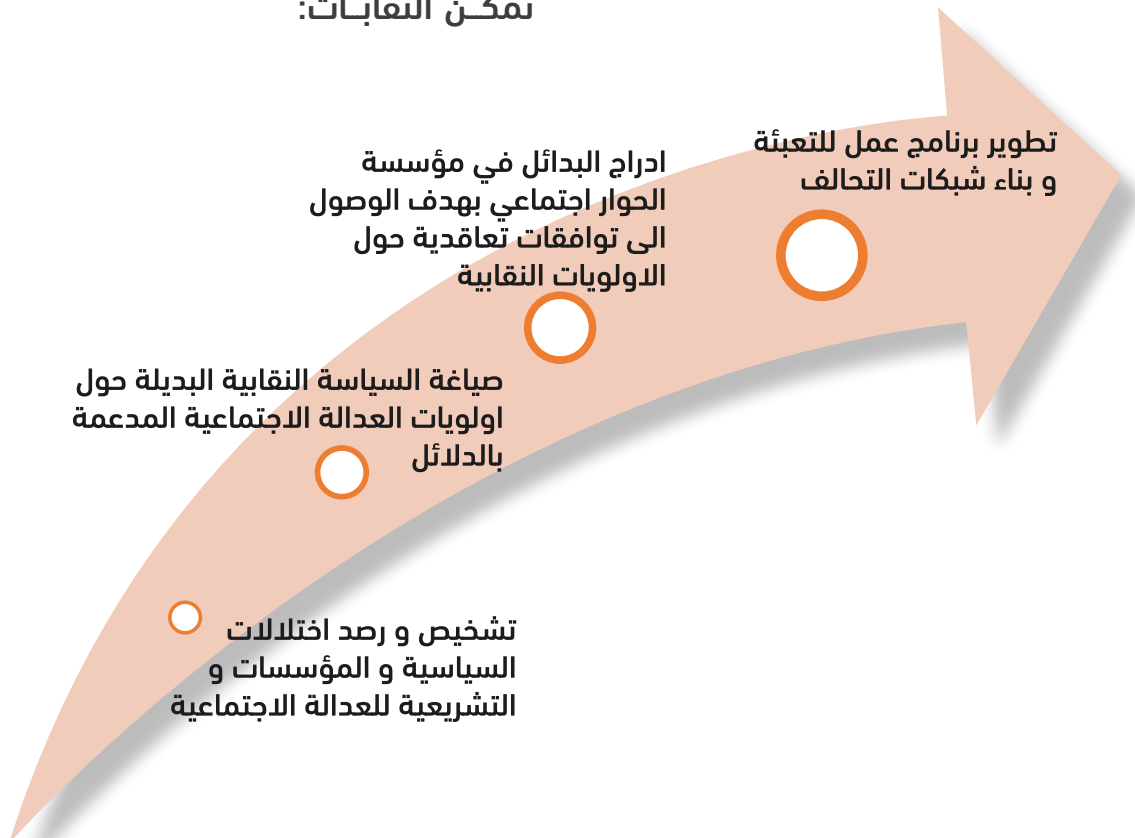
• إدراك شامل للحاجيات والتطلعات الاجتماعية، والعمل على إشراك الفئات الاجتماعية والعمالية، كأطراف رئيسية في الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وإعادة تقييم السياسات والمؤسسات والتشريعات والتأكيد على الحوار الاجتماعي والمجتمعي والإعلامي والجامعي.

• إعادة تحديد وتعريف المسؤولية الاجتماعية للحكومية وأدوارها التدخلية فيما يتصل بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء مؤسسات فاعلة، وتوزيع عادل للدخل، وتأمين الخدمات والحقوق الأساسية للمواطنين،

• توجيه نقد شامل القائم على الأدلة لنموذج ومؤشرات "النمو الاقتصادي". ونظريات جريانه Ruissellement على باقي فئات المجتمع. وإبراز أهمية إعادة التوزيع وتأمين تكافؤ الفرص لكافة الأفراد والفئات الاجتماعية. كمدخل ممكنة التي تمكن النقابات:

في مكافحة الإقصاء المنظم والتمييز المؤسسي واللامساواة بين الفئات الاجتماعية والمجالية. بسبب افتقارها لمبدأ الشمول والتضمين والابتكار والإشراك.

وهو الأمر الذي يتطلب تجهيز الحركة النقابية، بمقدمات أولية لتركيب القدرات والمهارات، التي تمكنها من اقتراح والدفاع عن نهج تنظيمي ومؤسسي لإدارة العدالة الاجتماعية، القائمة على المساواة. باعتبارها مرجعاً أساسياً في جميع مراحل تشخيص ورصد الواقع القائم. ومسارات صنع السياسات واتخاذ القرارات. وتنظيم المؤسسات وبناء التشريعات الوطنية. وفهم وتقدير الفئات الاجتماعية المعرضة لمخاطر العمل الهش والتهميش والإقصاء والحرمان. ووضع خريطة طريق نقابية تمكنها من تضمين قضايا العدالة الاجتماعية كأولوية في ممارستها النقابية وذلك يتطلب الإحاطة بعدة مستويات منها:



الأبحاث وإنتاج المعلومات والإحصائيات التحليلية. وكيفية تطبيق الإجراءات التنفيذية للبرامج، بين مختلف المؤسسات المكلفة بتعميم وتحقيق الأهداف الشمولية لسياسات العدالة الاجتماعية.

وإذا كان الجانب الأفقي لسياسات العدالة الاجتماعية أساسياً في ضمان الالتقاء والتكامل التنظيمي والمؤسساتي والإداري. فإن الجوانب الراسية (العمودية) تظل جوهرية. والتي تركز على المجموعات الاجتماعية المحددة، بحسب اختلاف حاجياتها

○ بالقيام بعمليات واسعة ومنظمة، لرصد وتشخيص وتجميع المعلومات، حول الواقع الملموس للعدالة الاجتماعية على الصعيد الوطني أو الإقليمي

○ تجميع وتحليل المعطيات نقطة الانطلاق لإعادة قراءة وتقييم أو توقع تأثير السياسات الاجتماعية ومؤسساتها، وبنياتها التنظيمية والتشريعية القائمة، سواء كانت في مرحلة التطوير أو أثناء أو في نهاية تنفيذها.

○ التوجه نحو صياغة الرؤية النقابية، وإبراز قوة بدائلها الاقتراحية، أو الإصلاحية، أو التعديلية المدللة بالمبررات.

○ المبادرة إما إلى إدراج البدائل في مؤسسة الحوار اجتماعي، بهدف الوصول إلى توافقات تعاقدية، حول الأولويات النقابية. والمشاركة في التطوير والتعديل والتنفيذ والتقييم. وإما إدراج البدائل في إطار برامج العمل النقابي والتعبئة وبناء الشبكات المجتمعية والاحتجاجية

تعميم العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة هي في تشكيلها مقاربة أفقية Horizontal تضم من جهة، مجالات عمل متعددة. ومن جهة أخرى قدرة كبيرة على إبداع سياسات جديدة متكاملة ومتناغمة تنظيمياً ومؤسساتياً. تمكن من بناء رؤية عامة وشاملة للسياسات. ويتطلب ذلك التأكيد على أهمية الالتقاء الأفقية بين المؤسسات والبرامج. بما في ذلك المطالبة بوجود مرصد وطني مشترك ومتعدد الأطراف. مهمته مراقبة ومتابعة وتقييم عملية تعميم العدالة الاجتماعية. وتقديم الخبرات التقنية. والأدوات اللازمة لإجراء

الخطوات الأساسية في تعزيز اتساق السياسات على الصعيد متعدد الأطراف

• يجب أن يكون تحسين الاتساق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان جزءاً كبيراً من هذا التغيير المؤسسي، لكنه يجب أن ينعكس أيضاً في أسلوب عمل مؤسساتنا متعددة الأطراف.

• التخصص في عمل الهيئات الدولية، من خلال ولاياتها، يناظر تخصص الوزارات في الحكومات الوطنية ويعكس قيمة الخبرة المعرفية. غير أن التخصص يقترن بمخاطر التصنيف وانعدام اتساق السياسات.

• وتتمثل أولوياتنا في تعزيز اتساق السياسات على الصعيد متعدد الأطراف فيما يلي 1. الاتساق بين طائفة من السياسات، لاسيما تلك التي تربط تطلعات الناس إلى العدالة الاجتماعية بإدارة اقتصاد العالمي 2. تنسيق السياسات بفعالية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً

«حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية» مؤتمر العمل الدولي-الدورة 100-2011

• **ثالثاً:** قياس مستوى إشراك التنظيمات النقابية والمدنية والفئات المهنية كخيارات ضرورية لتطوير سياسات العدالة الاجتماعية ولضمان نجاح جهود إدراج العدالة الاجتماعية، في أجندة الحركة النقابية من الضروري التركيز على المداخل التحليلية والمطالبات الاقتراحية التالية:

1. **اعتبار العدالة الاجتماعية عنصر من عناصر المعيارية الدستورية.** وإدراجها كمقاربة توجيهية في إنشاء أو تحسين التشريعات والقوانين. وإدماجها في عملية صناعة السياسة العامة، ففعالية المؤسسات والمرافق العامة، تستند على المعيارية الدستورية، والقواعد القانونية، والضوابط الإدارية، التي تشكل أساس إحداثها كتنظيم وإطاراً للتفويض الذي يُمنح لها كمؤسسة عامة.

وعندما ينص الدستور والتشريعات الأخرى على حقوق المواطنين، الاقتصادية والاجتماعية، والالتزام بإعمال هذه الحقوق، والسعي إلى تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية (المناطقية)، فإن ذلك يشكل مدخلا تشريعيا، لصياغة المواقف والبدائل النقابية والمدنية. وعنصر حماية وحصانة لمشروعية الفعل النقابي الاقتراحي والمطلبي في مجال التنمية الاجتماعية العادلة. كما تعزز مطالب المشاركة الفعلية في آلياتها ومؤسساتها. بالتأكيد على الأهمية الاستراتيجية، لحوكمة وتشابك العلاقة بين المؤسسات الحكومية الرسمية، والمؤسسات النقابية الديمقراطية والمستقلة، والجمعيات المدنية غير الحكومية. وقدرتها على توسيع مشاركة المواطنين والمواطنات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومطالبها، بالتأكيد على استجابة محتويات الخدمات الاجتماعية المباشرة والمصممة خصيصا لفئة من فئات المجتمع، تمكنها من الوصول المنصف والمتساوي إلى الخدمة المقدمة. فمثلا الحاجيات ومحتويات الخدمات الاجتماعية المقدمة للعمالة الهشة أو في الاقتصاد غير المنظم. تختلف عن محتويات الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية الإعاقة أو وضعية المهاجرين وغيرها...

وتؤكد العديد من الدراسات والأبحاث أن مؤشرات فشل وضعف سياسات العدالة الاجتماعية، في أغلب دول المنطقة. تعود بالأساس إلى تبني برامج استهدافية أفقية، بمعزل عن الرؤية السياسية للتركيبة العمودية والشاملة للعدالة الاجتماعية. أو اختصار سياسات العدالة الاجتماعية في مجرد برامج عمودية استهدافية بمعزل عن أفقيتها السياسية. فالحركات النقابية والمدنية يجب أن توجه جهود تدخلاتها على العلاقة بين الأفقي والعمودي لتفعيل العدالة الاجتماعية المتمحورة حول المساواة والمستجيبة لتعدد الحاجيات.

• **أولاً:** من خلال إبراز أهمية الحاجيات الحقوقية للمجموعات الفئوية المستهدفة والتأكيد على محدودية وانعزالية هذا النوع من البرامج العمودية

• **وثانياً** من خلال إبراز أهمية الرؤية والتدخل الشمولي التنظيمي والمؤسساتي القائم على السياسات الأفقية الدامجة لكل المجالات المتصلة بالعدالة الاجتماعية المتمحورة حول المساواة

باعتداد المقاربة الحقوقية. بما في ذلك المجالات المتعلقة بالمسؤوليات الواجبة للشركات العالمية في مجالات العدالة الاجتماعية والبيئية والحقوق العمالية. واحترام المستثمر الأجنبي للقوانين والأنظمة الوطنية، ومعايير العمل الأساسية، ومقتضيات الاتفاقيات الإطارية العالمية، وتقدير ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة. والدعوة إلى نموذج اتفاق استثماري يراعي مستويات التنمية المحققة على المستوى الوطني. ويضمن احترام وحماية حق الدولة في التنظيم.

4. **التركيز على عملية البناء المؤسسي الوطني القادر على تشكيل رؤية دامية لمفاهيم العدالة الاجتماعية والأهداف التنموية الوطنية.** من خلال المطالبة بتطوير الكوادر ورفع كفاءة الجهاز الإداري، والربط ما بين سياسات التنمية الوطنية للاقتصادية والاجتماعية والمالية والالتزامات الدولية. وتعزيز آليات التنسيق والتكامل بين أجهزة الدولة والإدارات والمرافق العامة،

5. **الإعلان والتأكيد النقابي على الحاجة الضرورية لإدراج سياسات العدالة الاجتماعية، في مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي (المركزي) والمفاوضة الجماعية (اللامركزية) والحوار المجتمعي المتعدد الأطراف وفي المؤسسات ذات**

2. **متابعة برامج العمل التنفيذية للحكومية، وعلاقتها مع الأدوار التشريعية والتصويتية والرقابية والتمثيلية للمؤسسة البرلمانية.** لدور هما الجوهر في المداولات السياسية، وصناعة القرار، وتحديد المقاربات العامة في مجال السياسات. والتركيز النقابي على العلاقة التركيبية والمتوازنة بين الأبعاد المختلفة في العملية التنموية، وتقديم كل العناصر المتاحة التي تمل ببادئ التنمية المستدامة، ومن منظور يراعي الآثار المترتبة على العدالة الاجتماعية. سواء تعلق الأمر بالنصوص التشريعية، أو سياسة ضريبية، أو ميزانية عامة، أو سياسات اقتصادية أو قطاعية، أو دعم هدف اجتماعي معين، أو تعديل المخصصات القطاعية والمناطقية، وقراءتها نقابيا من حيث قربها أو بعدها عن تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة. أو عرض المشكلات والاحتياجات أو بدائل نقابية لإعادة توجيه سياسات الإنفاق الاجتماعي.

3. **المرافعة النقابية لإدراج البند الحقوقي والاجتماعي والبيئي، في الاتفاقيات التجارية والاستثمارية الأجنبية، ومع الشركات المتعددة الجنسيات، وسلاسل توريداتها العلمية.** المبرمة على الصعيد الحكومي أو القطاعي أو المحلي. قبل بدء المفاوضات وما بعد الانتهاء منها وبدء التنفيذ. وتعزيز شفافيتها، وتقييم أثارها،

116 راجع " أوراق موجزة حول المشاركة والعدالة الاجتماعية " قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا 2013 Technical Paper.12 E/ESCWA/SDD/2013

117 وبناء الرأي والمسائلة النقدية للقرارات الحكومية وأدائها، بما في ذلك النفقات الحكومية. والمبادرات المنظمة لتقديم العرائض. وتطوير نظم تشريعية ومؤسسية وطنية، لحرية المسائلة والمحاسبة والرقابة القبلية والبعدية

118 الممنوحة على ممارسة السلطة. ودعم الشفافية الشاملة بدعم كل الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أنواع الفساد السياسي والمالي والاقتصادي والجائني... وعدم الإفلات من العقاب وحماية فعالية للمبلغين عن المخالفات

119 البيانات والمعلومات العامة المفتوحة بدول جنوب المتوسط لا يصل في المعدل العام إلى 16٪. وهو أدنى مستويات التنفيذ في العالم (أربع دول عربية فقط تنص دساتيرها على حق الوصول إلى المعلومات العامة) (المغرب عام 2011، وتونس 2014 ومصر 2014 والجزائر 2016 - منها من لم يصدر القانون التنظيمي والباقي قوانين غير مفعلة

• ترتيب غالبية دول منطقة جنوب المتوسط متدنيا في مؤشر الحرية بحيث تمكنت دولة واحدة من واحدة من مؤشر الديمقراطية فكل الدول تصنف أما كدولة استبدادية

أو هجينة وفي مؤشر حرية الإعلام بين مشاكل ملحوظة للإعلام أو وجودها في وضع صعب للغاية

• صنف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كإسوأ منطقة في العالم بالنسبة للحرية النقابية ب 4.5 نقطة وفق مؤشر الاتحاد الدولي للنقابات

• تراجع مؤشر السلم العالمي بالمنطقة إلى أدنى مستوى يسبب حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد أزمة 2008 والموجة الأولى للحراك الشعبي بعد 2011 والموجة الثانية 2018-2019 وبعد جائحة كورونا 2020 - 2022، والحرب الروسية الأوكرانية. وحرب الإبادة الجماعية على الأراضي الفلسطينية

119 بالاستناد على دراسات عديدة، بما فيها تقرير الديمقراطية 2022 تؤكد أن الديمقراطية مهمة للحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وتشير بعض الدلائل إلى أن التحول الديمقراطي ينتج زيادة بنسبة 20٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى 25 عاما مقارنة بالبقاء الاستبدادي.

120 ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية ودور النقابات " على هامش المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للنقابات - 13 سبتمبر 2022 - وهران الجزائر

121 راجع " دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية " خصوصا الفصل الثاني القاعدة المؤسسية لصنع سياسات تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية " الصفحة 39 / 52 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2020

122 نفس المرجع راجع " الالتزامات الدولية وحيز صنع السياسات المتاح للدولة " ص 149 158-

123 راجع بهذا الصدد " دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) 2018

124 راجع بهذا الصدد: " محور تعميم وتطبيق المساواة في مجال تقييم السياسات في " دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2018 - ص 55 - 71

الرقمية، ووسائل الإعلام الرئيسية، والبريد الإلكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي، الرسائل النصية، الخطوط الساخنة،

8. اعتماد المقاربة المجالية اللامركزية في إدارة الشؤون العامة المحلية. بهدف الاقتراب الفعلي والفعال من المناطق والمحليات. وتوسيع نطاق شمول المستفيدين والمستفيدات، في مواقعهم الاجتماعية، من عائد التنمية أو خدماتها. وتجاوز المركزية الشديدة للحكومة، في إدارة برامج العدالة الاجتماعية. عبر تمكين الإدارات المحلية من مهام واسعة، ونقل الصلاحيات التنظيمية، بما يمكنها من تدبير أدوار لصالح الأطراف المحلية. وبناء دينامية للحوار الاجتماعي، وآليات للمشاركة المدنية، والتواصل المجتمعي، بشكل يساهم في مسار التنمية التشاركية، وتعزيز الديمقراطية المحلية، في صناعة السياسات والقرارات. بما فيها لامركزية المعلومات، ونقل المعارف والمهارات، والوظائف والمؤسسات الإدارية والتدبيرية، والموارد البشرية والمالية ... التي تمكنها من توفير البنى التحتية، ووضع خطط وبرامج قريبة ومتكيفة مع الحاجيات الاجتماعية المحلية.

9. الدعوة إلى اعتماد وتنظيم مبادئ الشفافية، وربط المسؤولية بالمسائلة والمحاسبة على مستوى السلطات الحكومية المركزية، والسلطات المحلية المعنية بتصميم وتدبير سياسات وبرامج العدالة الاجتماعية. بشكل يمكن السلطات من تصميم سياسات كلية وغير جزئية. والتركيز على الإدارة السليمة، وتجويد التجاوب مع الحاجات المختلفة للمواطنين وتوقعاتهم. وتفعيل الآليات التنظيمية للمشاركة المباشرة للمواطنين ومؤسساتهم

الوظيفة التشاورية، المكلفة بصياغة تقارير رأي القوى الحية في المجتمع. كالمجالس الاقتصادية والاجتماعية المكلفة بمهام استشارية لدى الحكومة والمجلس التشريعي. في كل ما يتعلق بالتوجهات العامة والتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كفضاء مؤسس دستوريا لتيسير التشاور والتعاون بين أصحاب الأعمال والمنظمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء المختصين.

6. الدفاع عن مطلب تفعيل الحوكمة، والمشاركة الواسعة كمواطنين وكفاعلين اجتماعيين ومعنيين بشكل مباشر، في كافة مراحل وعمليات، تصميم وصنع السياسات، وتنفيذ ومتابعة برامج العدالة الاجتماعية والمساواة في السياسات العامة للحكومة. تشمل إحداثيات تنظيمية ومؤسسية تؤمن التواصل والاستشارة الاستفتائية مع جميع الجهات المعنية في أي مكون للسياسات الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. (مثل: الدائرة المستديرة، اجتماعات عامة، استطلاعات الرأي العام، اللجنة الاستشارية للمواطنين، فئات التركيز، الندوات الإلكترونية، ورش عمل إلخ...) لتحديد الأولويات، وال حلول وطرق التنفيذ، والموازنة وآلية صرفها وغيرها...

7. المطالبة بإحداث آلية مؤسسية (المرصد الوطني للعدالة الاجتماعية) لنشر كافة المعلومات المتعلقة باللامساواة. من دراسات وأبحاث وإحصائيات، بالإضافة إلى الحلول لمعالجتها، من مسودات السياسات المقترحة، والسياسات الموجودة، وأهدافها واستهدافيتها، ونتائجها على الفئات الأكثر عرضة، وتكاليفها وطريقة تطبيقها. ويمكن تطبيق مشاركة المعلومات من خلال منصات

يصادف 20 فبراير من كل سنة. وترسل نسخة منه إلى الاتحاد العربي للنقابات، لترتيب التقرير الإقليمي للعدالة الاجتماعية، في أفق تأسيس الشبكة النقابية للعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية.

11. **العمل على رقمنة قضايا العدالة الاجتماعية**، بفتح نافذة في جميع المواقع الإلكترونية للاتحادات النقابية القطرية. تجمع فيها كل الأوراق البحثية، والمراجع الأساسية، والسياسات العامة، والبيانات والمؤشرات، ونماذج لسياسات أكثر عدالة والمواقف والجهود النقابية والأنشطة النضالية المتصلة.

12. **نمية قدرات ومهارات الأطر النقابية في إطار برنامج تدريبي يشمل مجالات العدالة الاجتماعية** والاعتماد على الدلائل التكوينية الموجودة وتكييفها وفق أولويات الرؤية النقابية والسياق الإقليمي والقطري

التمثيلية. والمطالبة أيضا بتفعيل دور المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية المشرفة على الافتتاح والمحاسبة المالية والقانونية والقضائية.

10. **إحداث وتنظيم «للجنة النقابية للعدالة الاجتماعية»** (أو سكرتارية - دائرة - مجموعة عمل - مركز أو مؤسسة) يعهد لها مهمة تجميع المعلومات، ومتابعة السياسات العامة الأفقية والعمودية للدولة، ومؤسساتها المركزية والمحلية سنويا. وتحليل مرتكزاتها المفاهيمية، وأهدافها واستهدافيتها، وبرامجها العملية. وتنظيم الملتقيات والندوات وفق مقاربة نقدية، تعتمد قيم الشمول والمساواة، والمشاركة الواسعة، والحوار المنظم. ورؤية اقتراحية للبدائل وللأولويات النقابية، بالتعاون مع الباحثين والخبراء والفعاليات المدنية الداعمة للعمل النقابي. وصياغة تقرير رأي سنوي يرفع للأجهزة التنفيذية بالاتحادات النقابية. ويعلن عنه إعلاميا، في اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي



3.4: مشروع مقدمات نقابية لتركيب برنامج عمل لأولويات العدالة الاجتماعية (من أجل حوار وتعاهد اجتماعي جديد)

من المؤكد أن اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ما بين دول المنطقة. يوفر إمكانيات التنوع، على مستوى توجهات وقدرات التنظيمات النقابية، في تحديد إسهاماتها وتفعيل أو تجديد مساراتها، واختيار أولوياتها للعدالة الاجتماعية. حسب التحديات والفرص المتاحة، في محيط السياسات القائمة أو المرتقبة حول العدالة الاجتماعية. وهو في حد ذاته عنصر إيجابي، يمكن من رصد المستويات المتنوعة في توجيه برامج العمل النقابية، المتمحورة حول العدالة الاجتماعية، كرافعة لتجديد وتحسين القوة النقابية الاقتراحية في مكان عمل العمال. وكمواطنين في المكان المجتمعي. وكمواطني مركزية ومرجعي لتنشيط الهوية النقابية الجامعة تمكن من تجاوز حالة الارتقاء والضعف في العمق الاجتماعي - والمجتمعي للعمل النقابي.

بالرغم من سياقات التنوع الموضوعية (البنوية والظرفية) بين دول المنطقة، والتي تنعكس وتكيف الأوضاع الذاتية (البنوية والظرفية) للتنظيمات النقابية، ومواقعها وقدراتها، في تغيير أو تعديل أو التأثير، في صناعة السياسات والقرارات المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. والتي قد توحى ظاهرياً إلى مستويات عالية من عدم التجانس أو تنوع التجارب النقابية. فإن تراكم المسائل والانتقادات الجيو

سياسية للحكومة العالمية، وعناصر ومستويات الاختلالات أو الازمات القائمة أو المحتملة في النظم السياسية والمؤسسية (القطرية والإقليمية). وتحولات عوائدها الديمغرافية. وعوامل تغير خريبتها وصدماتها الاقتصادية. وأزمة انساق خدماتها الاجتماعية. وتضخم واتساع فجواتها الفئوية والمجالية، وخسائرها الوبائية. وظواهرها المناخية وأضرارها المتطرفة الكائنة والممكنة. وانتقالاتها التكنولوجية والرقمية والذكاء الاصطناعي الإنتاجي.... عوامل منفردة و مركبة تؤثر وتهدد بشكل متزايد، في تغيير العلاقات الاجتماعية، وتخلق انماط جديدة للعمل، ومواصفات متجددة للعمال، وأسواق تشغيلهم، وستفكك مقومات الحياة الكريمة لشرائح واسعة من المواطنين (ت) في مجتمعاتهم. وهي في عمق تركيباتها، كمخاطر في المحيط النقابي الخارجي، وتوسع من عناصر الاضعاف الداخلي للذات والاداة النقابية. توجهنا موضوعياً نحو رسم استراتيجية القواسم المشتركة، لبناء عناصر تكامل قوة الحركة النقابية بالمنطقة العربية. يكون عنوانها الجامع، العدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة وتكسير الفجوات بين الفئات وفي كل المجالات، والتعامل مع الفرص المتاحة من أجل الديمقراطية السياسية، وتعزيز اقتصاد تنمية مستدامة، وانتقال عادل بيئي وطاقوي وتكنولوجي وفق برامج عمل لأولويات النقابية المتكيفة مع سياقاتها القطرية

125 "القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له. دراسة تطبيقية مقارنة على الدساتير العربية الحديثة" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - عليان بوزيان - كلية الحقوق جامعة تيارت

<https://sdrc.aohrarab.com/2022/10/1251.html>

126 راجع تقرير منظمة العمل الدولية حول تطوير التنظيم النقابي لتعزيز الأولويات النقابية والعدالة الاجتماعية بمواقع العمل " التنظيم النقابي والعدالة الاجتماعية " التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن

المبادئ والحقوق الأساسية في العمل - مؤتمر العمل الدولي الدورة 92 - 2004

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_099150.pdf

عمل يحترم البيئة Emplois respectueux de l'environnement 3. عدالة أجرية 4. Salaires équitables 5. المساواة الشاملة 6. Egalité. التضمن الشامل Inclusion. باعتبارها موضوعات تشكل أرضية متقاسمة بين الحركات النقابية في إطار الاتحاد الدولي للنقابات، تعتمد على تعزيز الحوار الاجتماعي، والمشاركة الكاملة في القرارات السياسية والاقتصادية لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

• ومن جهة ثالثة في إطار مبادرة الاتحاد العربي للنقابات بصياغة ورقة سياسية، وخريطة طريق للتنظيمات النقابية بالمنطقة العربية، تحدد خمسة (5) أولويات مشتركة إقليمية للانتقالات كبرى والمترابطة عضوا، يتوسطها موضوع التحول إلى 1. العدالة الاجتماعية كرافعة، 2. للانتقال الديمقراطي، 3. والتنمية الاقتصادية العادلة، 4. وبناء مجتمع المساواة، 5. وتحقيق انتقال بيئي وطاقني عادل

فرسم القواسم المشتركة والمهيكلية للأولويات الموضوعاتية للعدالة الاجتماعية للحركة النقابية بالمنطقة العربية ، تدرج وتكيف عمليا:

• من جهة أولى مع أجندة التنمية المستدامة في أفق 2030 وأهدافها 17 عشر. والاستعراضات القطرية (الوطنية) الطوعية. والمقررات المرجعية والمعيارية لمنظمة العمل الدولية، والتي تعتمد 4 أولويات متصلة بالعدالة الاجتماعية 1. حقوق الإنسان العالمية والقدرات، 2. التكافؤ في النفاذ إلى فرص الاستخدام والأنشطة الإنتاجية، 3. مفهوم التوزيع المنصف الواسع نطاقا، 4. بالانتقالات العادلة

• ومن جهة ثانية في إطار المرافعة المشتركة والمتحركة، نحو «عقد اجتماعي متجدد» لمنظمة العمل الدولية. ومبادرات الحركة النقابية العالمية، بتفعيل «تعاهد اجتماعي جديد» ملائم لتحديات القرن 21. والمتمحورة حول 6 موضوعات: 1. الحقوق العمالية 2. Droits des travailleurs

- 128 راجع " نحو عقد اجتماعي متجدد " منظمة العمل الدولية - مؤتمر العمل الدولي - الدورة 12 - 2024 - https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/ILC112-1%28B%29-%5BCABINET-240423-001%5D-Web-AR_0.pdf
- 129 راجع " مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023 - 2024 " الإسكوا - 2024 - <https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%85%D8%B3%D8%AD-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2023-2024>
- 130 راجع " مقارنة عالية لتجديد مصادر قوة التعاقدات النقابية بالمنطقة العربية: الرؤية، التنظيم، الفعل " ورقة بحثية تم تحضيرها كإضافة لتسهيل التداول بين التنظيمات النقابية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات - تحضير وإعداد: عبد المجيد العموري بوعزة - الاتحاد العربي للنقابات - منظمة العمل الدولية 2023
- 131 <https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development>
- 132 <https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/upr/upr-home>
- 133 <https://vn.unescwa.org/ar>
- https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40ed_norm/%40relconf/documents/meetingdocument/wcms_882606.pdf
- <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/01/declaration.pdf>
- 134 راجع " نحو عقد اجتماعي متجدد " منظمة العمل الدولية - مؤتمر العمل الدولي - الدورة 12 - 2024 - https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-05/ILC112-1%28B%29-%5BCABINET-240423-001%5D-Web-AR_0.pdf
- 135 راجع بهذا الصدد مخبرات المؤتمر 5 للاتحاد الدولي للنقابات 2022 حول التعاقد الاجتماعي الجديد على الرابط التالي <https://www.cgslb.be/fr/articles/le-5e-congres-mondial-de-la-csi-place-un-nouveau-contrat-social-au-centre-de-sa-declaration>
- 136 راجع " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024 (في إطار برنامج سوليد 2)
- 137 1. بناء نموذج جديد اقتصادي واجتماعي وإدماج ملائم لأجندة التنمية المستدامة 2030 مع تحيينها لنتائج وتأثيرات الجوانب العالمية - 2. مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف حول قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية - 3. إعادة هيكلة العدالة الضريبية والأجورية - 4. هيكلة الاقتصاد الغير المنظم ومواجهة العمل الهش - 5. تميم وتعزيز العمل اللائق ومحاربة البطالة - 6. إعادة ملائمة نظام التعليم والتكوين والتدريب المهني مع استراتيجيات الوطنية للتنمية وإنعاش الشغل - 7. بناء الحماية الاجتماعية الشمولية للجميع - 8. مواجهة كل أشكال التمييز والعنف والتحرش في المجتمع والعمل - 9. الاعتراف بحقوق العمالة المهاجرة - 10. تفعيل وتطوير سياسات وبرامج لمحاربة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي - 11. تصميم سياسات متعددة المداخل لمحاربة الفقر - 12. إعادة ربط العلاقة العضوية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة. راجع بهذا الصدد " ميثاق تعزيز الحوار الاجتماعي: من أجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية " بمبادرة من الاتحاد العربي للنقابات وبمشاركة فاعلية للحكومات وأصحاب العمل والنقابات والمجتمع المدني بالمنطقة العربية. 2018-2019 (في إطار برنامج سوليد 1)
- 138 مثلا " ورقة الموقف النقابي حول العدالة الاجتماعية بالمغرب "
- 139 Décision de convoquer le « Sommet social mondial » en 2025 : Le 26 février 2024, dans sa résolution 78/L.39, l'Assemblée générale a décidé de convoquer le « Sommet social mondial » en 2025 sous le titre « Deuxième Sommet mondial pour le développement social ». Le deuxième Sommet mondial pour le développement social s'attaquera aux lacunes et réaffirmera son engagement en faveur de la Déclaration et du Programme d'action de Copenhague sur le développement social et de sa mise en œuvre, et donnera un élan à la mise en œuvre du Programme 2030. À la demande de l'Assemblée générale, S.E. M. Philippe Kridelka, Représentant permanent de la Belgique auprès de l'Organisation des Nations Unies, et S.E. M. Omar Hilale, Représentant permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Organisation des Nations Unies, ont été nommés co-facilitateurs du processus préparatoire intergouvernemental menant au Sommet, qui comprend ses modalités et ses résultats. Le résultat devrait être une déclaration politique courte et concise adoptée par consensus, devrait avoir une approche du développement social et devrait donner un élan à la mise en œuvre du Programme 2030. <https://social.desa.un.org/second-world-summit-for-social-development>

فالعادلة الاجتماعية بالمنطقة في علاقتها بهذه الانتقالات الكبرى والمشاركة نقابيا، يمكن أن تشمل موضوعات واسعة مختلفة ومتعددة. يمكن حصر عناوينها الكبرى في 10 موضوعات. تشكل مستند للاستئناس النقابي العام حول موضوعات العدالة الاجتماعية. ويمكن وضعها تحت عنوان «أولويات برنامج العمل النقابي للعدالة الاجتماعية: من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد، متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات بين الفئات، وفي كل المجالات. » ويمكن أن تخضع هذه الموضوعات للتعديلات، أو لتركيبات أو إضافات نقابية جديدة، وفق سياقاتها القطرية، ورؤيتها التحليلية، وبنيتها التنظيمية، واختياراتها في ترتيب وتكييف أولويات برنامج عملها النقابي، وهي:

أولويات برنامج العمل النقابي

العدالة الاجتماعية: من أجل حوار اجتماعي تعاقدى جديد، متمحور حول المساواة والإنصاف والشمول»

1. ديمقراطية الدولة وحوكمة المؤسسات والسياسات وحوار مجتمعي أكثر عادلة واستدامة
2. الديمقراطية في مكان العمل واحترام الحريات النقابية وحق التجمع والتنظيم والاحتجاج السلمي.
3. تفعيل ومأسسة الحوار الاجتماعي المركزي واللامركزي الوطني وفوق وطني.
4. التنمية الاقتصادية المستدامة والحق الكامل في العمل اللائق للجميع.
5. تنظيم العمل غير المنظم والأنماط الجديدة للعمل
6. المساواة وتكسير الفجوات النوعية (المرأة) والفئوية (الشباب - الهجرة) والمجالية
7. العدالة الأجورية. والعدالة الضريبية والتوزيعية.
8. الحماية الاجتماعية الشاملة والضمان الاجتماعي الكامل لقوى العمل.
9. الوصول المنصف للخدمات العامة (التعليم - الصحة ...)
10. الانتقال العادل البيئي والطاقي والتكنولوجي



141 راجع بهذا الصدد تقارير الرأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب بشأن رايهما من بشأن مشروع قانون رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب الذي عرضته الحكومة المغربية خلال سنة 2024

<https://www.cese.ma/media/2024/09/SA-C2-26042024-36-ar.pdf>

https://www.cndh.ma/sites/default/files/2024-10/memo_-_code_97.15.pdf

142 "الاستقلالية والديمقراطية النقابية" احمد محمد مصطفى - منشورات مؤسسة فرديش ايرت - 2017 <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/aegypten/13328.pdf>

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c029.pdf> 143

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c105.pdf> 144

<https://www.ilo.org/ar/media/265821/download> 145

<https://www.ilo.org/ar/resource/atfaqyt-hq-altnzym-walmfawdt-aljmayt-1949> 146

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c100.pdf> 147

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_c111_ar.pdf 148

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_c138_ar.pdf 149

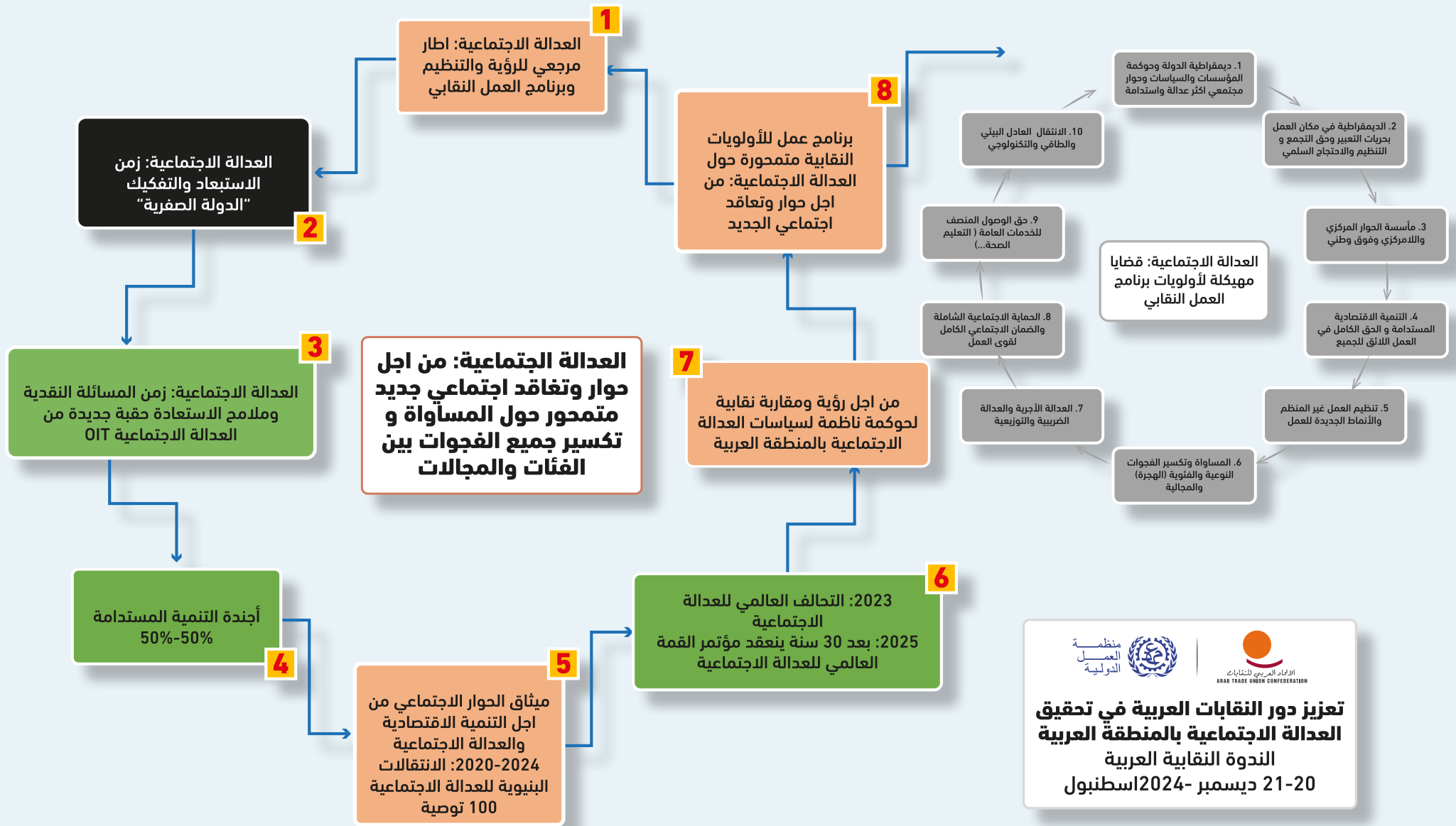
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_c182_ar.pdf 150

<https://www.ilo.org/ar/media/208841/download> 151

<https://www.ilo.org/beirut/areasofwork/tripartism-and-social-dialogue/lang--ar/index.htm> 152

153 قوانين تحدد الحريات النقابية، وإصدار وقوانين العمل، وتوسيع الاستفادة من الحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والزيادة في الأجور، وتحسين شروط الترقى في القطاع العام، والزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

منظمة العمل الدولية: التفاوض من أجل المساواة بين الجنسين، موجز العدد 4 (جنيف، 201



توصيات وأوراق مساعدة وداعمة للأولويات الأساسية لبرنامج العمل النقابي حول العدالة الاجتماعية

ندوة الأمناء العاممين والقيادات التنفيذية بالتنظيمات النقابية
القطرية المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات حول موضوع «العدالة
الاجتماعية: ورقة تقديمية في الرؤية والأولويات النقابية»
المنعقدة بإسطنبول أيام 20 – 21 / 12 / 2024



ملحقات

مقترحات - توصيات

1. التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية، كإطار مرجعي وحيوي، ناظم ومنظم، للسياسة النقابية، وقوة بنيتها التنظيمية، وبرامج عملها وانشطتها الاقتراحية والتفاوضية والتعاقدية والاحتجاجية

2. اعتبار العدالة الاجتماعية كمجال حيوي للممارسة النقابية تشمل من جهة موضوعات واسعة مختلفة ومتعددة ومشاركة. ومن جهة أخرى تخضع هذه الموضوعات المكونة للعدالة الاجتماعية للتعدلات، أو لتركيبات أو إضافات نقابية جديدة، وفق « خصوصية » السياقات النقابية القطرية، ورؤيتها التحليلية، وموقعها التنظيمي، واختياراتها في ترتيب وتكييف الموضوعات ذات الأولوية في برنامج عملها النقابي

3. إمكانية اعتبار «العدالة الاجتماعية» كعنوان/ شعار ينظم ويوحد إلتقائية وتكامل، تعدد القضايا، وتنوع الموضوعات النازمة للحياة والأنشطة النقابية الداخلية، ومع الأطراف الاجتماعية والمدنية، على المستوى القطري والإقليمي خلال الفترة الممتدة بين 2025 - 2030

4. تحضر الاتحادات النقابية القطرية، المنتسبة للاتحاد العربي للنقابات، ««ورقة الموقف النقابي حول العدالة الاجتماعية ب.....» بين 5 الى 10 صفحات على الأكثر. قبل نهاية شهر ماي 2025. تتضمن 1. رؤيتها للسياسات الاجتماعية قطريا. 2.

ومقاربتها لمستوى نظم حوكمة التشريعات والمؤسسات والبرامج الاجتماعية، ودرجة مشاركتها كتنظيم نقابي في تصميم وتنفيذ ومتابعة السياسات الاجتماعية. 3. وبرنامج العمل النقابي يتضمن اختيار وترتيب الموضوعات ذات الأولوية النقابية خلال الفترة الممتدة بين 2025 - 2030. وتوجه نسخة رقمية من « ورقة الموقف النقابي حول العدالة الاجتماعية» الى الاتحاد العربي للنقابات في افق صياغة تقرير تركيبي للعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية من منظور نقابي.

5. تحت اشراف القيادة النقابية القطرية، النظر في إمكانية احداث «لجنة العدالة الاجتماعية - فريق عمل - مجموعة عمل - سكرتارية - من 5 الى 10 اطر نقابية» تتولى مهمات وظيفية، لتجميع المعلومات، وتحليل السياسات والبيانات الاجتماعية. وتنظيم ندوات علمية واشعاعية حول الأولويات اجندتها النقابية. وصياغة تقرير نقابي سنوي حول العدالة الاجتماعية. يعرض على القيادة التنفيذية. وتعلن عن نسخته الأولى مع نهاية سنة 2025.

6. النظر في إمكانية الشراكة بين الاتحاد الدولي للنقابات، والاتحاد العربي للنقابات، لتقديم مشروع تصميم وبناء « المؤشر النقابي للعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية» (الباروميتر النقابي للعدالة الاجتماعية). يشمل الموضوعات العشرة (10) ذات الأولوية المشتركة بين التنظيمات النقابية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية و/او مؤسسة الاسكوا في افق التفكير العملي لتصميم مشروع لإحداث « الشبكة العربية للعدالة الاجتماعية » و «المرصد النقابي للعدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية»

10. فتح نافذة « العدالة الاجتماعية » في الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للنقابات، والاتحادات النقابية القطرية، يتضمن المعلومات والسياسات الاجتماعية والدراسات والأبحاث والأوراق النقابية المتصلة بالموضوعات البنيوية للعدالة الاجتماعية

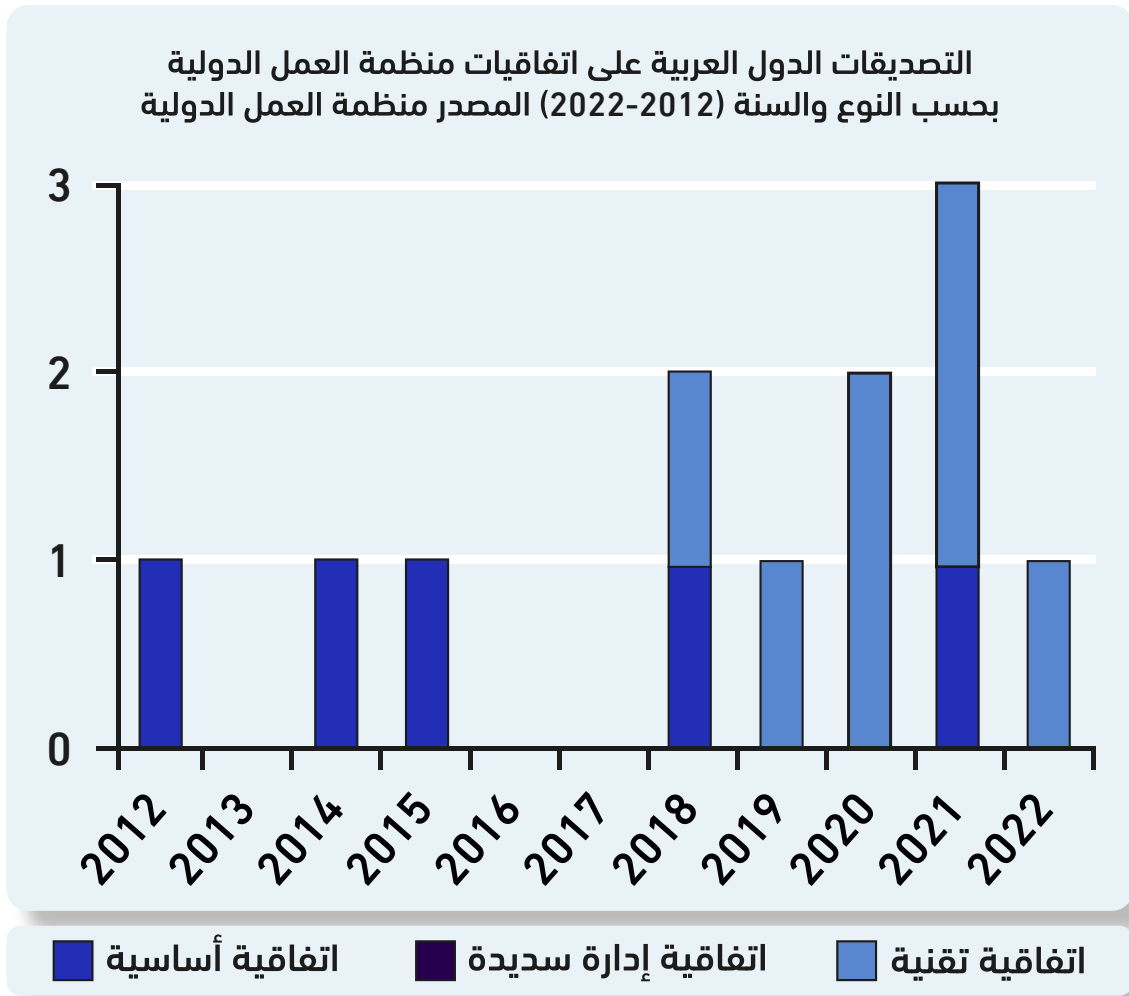
7. يقوم الاتحاد (المركزية) النقابي القطري بتوجيه مراسلة للحكومة لتأمين مشاركة ممثلي النقابة قطريا في «مؤتمر القمة العالمي الثاني حول التنمية الاجتماعية » في إطار تنفيذ توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 فبراير 2024 والمقرر عقده قبل نهاية سنة 2025 بعد 30 سنة من انعقاد المؤتمر الأول سنة 1995 بكونها كن.

8. تحت اشراف الاتحاد العربي للنقابات، النظر في إمكانية تصميم دليل تدريب نقابي حول العدالة الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية و / او مؤسسة فريدريش ايبرت و / او مؤسسة الاسكوا... يشمل مهارات تصميم السياسات الاجتماعية المتصلة بالأولويات النقابية المشتركة بالمنطقة العربية، ومتابعتها وتقييم اثارها. وطرق حوكمتها والمشاركة فيها. وقابل للتكيف مع السياقات والاولويات النقابية القطرية.

9. تنظيم دورة إقليمية للتدريب النقابي حول العدالة الاجتماعية، تحت اشراف الاتحاد العربي للنقابات، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية و / او مؤسسة الاسكوا او شركاء اخرين. يشارك فيها الأطر المكلفة بالتدريب في النقابات القطرية. التي تتكلف بدورها بتنظيم دورات تكوين بالاتحادات النقابية القطرية



1. الحريات النقابية وحق التعبير والتجمع والتنظيم والاحتجاج السلمي



العالم، بالنسبة للحقوق النقابية والعمالية. حيث حصلت على تقييم متوسط بلغ 4.74 خلال سنة 2024. مما يمثل تدهورًا عن تقييمها 4.53 في عام 2023. و 4.25 في عام 2014. وتم انتهاك حقوق العمال في التعبير، والاجتماع، والتفاوض الجماعي، وتأسيس نقابة والانضمام إليها في جميع البلدان المنطقة. وعرقلة السلطات تسجيل النقابات، أو تسليم وصولات تقييدها. وتقييد وصول العمال للعدالة أو القضاء. والتعرض للاعتقال وتلفيق تهم مفرطة لإدانتهم. أو تعرضهم للعنف من طرف أصحاب الأعمال أو السلطات الأمنية. و 95 % من مجموع دول المنطقة انتهكت فيها حقوق الإضراب العمالي

تتعرض الحركة النقابية بالمنطقة العربية، إلى تهديدات يومية، في ممارسة حقوقها النقابية، وتنفيذ أنشطتها التنظيمية والاحتجاجية. بشكل تؤدي إلى توسيع دائرة الاستبداد السياسي. وتفكيك متزايد لمقومات الديمقراطية. والاستفراد بالقرارات الاقتصادية. وتقليص مساحات الإسهام في بناء مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة. والاستبعاد الممنهج من المشاركة في تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية. وهو الاتجاه الذي أشار إليه تقرير للاتحاد الدولي للنقابات، حول مؤشرات قياس الانتهاكات، المتصلة بالحقوق النقابية والعمالية. حيث خلص إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال أسوأ منطقة في

الخارجية (أصحاب الأعمال - السلط الحكومية - المجتمع السياسي) في الحياة النقابية.

• **مواجهة كل أشكال أو محاولات محاصرة أو تقييد حق الاحتجاج والإضراب العمالي.** واعتباره الحق المادي الوحيد الذي تتمتع به الطبقة العاملة. من خلال فضح كل التشريعات التقييدية أو التقنينية في ممارسة حق الإضراب

• **الدفاع عن مبادئ الديمقراطية والاستقلالية النقابية** في تنظيم مداولاتها وقراراتها والمستندة على توجهات أعضائها.

• **الدعوة إلى ربط الحريات النقابية والتنظيم النقابي، والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، كأسس مادية ومؤسسية** لدمقرطة العلاقات بين الدولة وأصحاب الأعمال والمنظمات النقابية. ومنهج لتجسيد مقومات العدالة الاجتماعية، بمكان العمل وفي المكان المجتمعي. وعنصر من العناصر الأساسية لمساءلة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات وأصحاب الأعمال.

• **التأكيد على تفعيل واعتماد (أو المصادقة) المقتضيات المعيارية للاتفاقية الدولية،** وقيادة حملات مستدامة وفق الأولويات النقابية في سياقاتها الوطنية، بهدف استعمالها كقواعد أساسية، للمرافعة ولصيغة أو تحيين أو تطبيق التشريعات الوطنية. وخصوصا منها اتفاقية القضاء على العمل الإجباري أو القصري رقم 29. واتفاقية منع العمل الإجباري أو القصري رقم 105. واتفاقية الحريات النقابية وحق التأسيس النقابي رقم 87. واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية رقم 98.

في سياق هذا الواقع فالحركة النقابية بالمنطقة تعتبر الحرية النقابية وحقوق التنظيم النقابي مرتبطة ارتباطا وثيقا.

• **بالمعيارية الدستورية، لديمقراطية الدولة والحقوق الإنسانية، والحق في التعبير عن الرأي والانتماء والاجتماع والاحتجاج السلمي. والحق في الاقتراع العام بجميع أشكاله. ومن بين الأطراف الأساسية في الدفاع وتشكيل منظومات الديمقراطية السياسية الوطنية، وفق قواعد الديمقراطية التمثيلية.**

• **وتعتبر الحركة النقابية، أنها من بين الأطراف الفاعلة والرئيسية في تشكيل التنمية الاقتصادية المستدامة، والعدالة الاجتماعية لمجتمعاتها الوطنية والمحلية. وقيادة تمثيلها للقوى العاملة على مختلف المستويات المؤسسية في الاقتصاد والمجتمع. وفق قواعد مأسسة الديمقراطية التشاركية.**

• **والتأكيد على حقوق التنظيم العمالي بحرية ودون تمييز، وحقهم في الانضمام معا وذلك من أجل الدفاع عن مصالحهم والتقدم بها. وإقامة المنظمات أو الانضمام إلى منظمات من اختيارهم. ووضع دساتيرها وأنظمتها الداخلية وانتخاب ممثلين عنها في مناخ من الحرية التامة؛ وتنظيم إدارتها وأنشطتها وصياغة برامجها وحمايتها من الحل أو التعليق من قبل السلطات الإدارية؛ والانضمام إلى الاتحادات أو تشكيلها. وحماية العمال من التمييز الناتج عن محاربة التنظيم النقابي، أو عدم استخدامهم بسبب انتمائهم النقابي أو قيامهم بأنشطة في إطار النقابات. وان تتمتع منظمات العمال بالحماية من جميع أشكال تدخل الأطراف**

نقابيا. خصوصا مع اتساع وتنوع المساحات القطاعية والمهنية، التي تفتقد للتغطية التنظيمية النقابية. وحيث توجد بها فئات كبيرة من العمال والعاملات، تعاني وتواجه تحديات، مرتبطة أساسا بمقومات حرية التعبير والتجمع والتنظيم، وفرض القيود على الحقوق النقابية، وعدم إنفاذ القوانين العمالية، وعدم وجود ممثلين للمنظمات العمالية بالقطاعات والمؤسسات العامة وبالقطاعات الخاصة. وخصوصا بمناطق تجهيز الصادرات، وفي مجال الزراعة، والعمال المهاجرون، وعمال الخدمة المنزلية، وعمالة الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الرقمي.

• **تصميم برنامج عمل تدريبي تعبوي وإعلامي، للدفاع عن الحقوق العمالية،** وحرية التعبير والتنظيم النقابي الجماعي. بهدف تجسيد الهوية التضامنية ما بين التنظيمات النقابية، ووحداتها القطاعية والترابية. و بناء المرافعات القائمة على تقوية القوة الاقتراحية لتعديل وتحسين أو تطبيق التشريعات القانونية، واحترام مؤسسات التمثيل النقابي، والتأكيد على علاقتها بالحوار والمفاوضة الجماعية، وتكثيف الأشكال مألوفة و الأنماط الجديدة لقيادة حملات إعلامية على المنصات الرقمية، للتعبئة والتحسيس وتقاسم المعلومات، والوقائع والتحليلات، وتخطيط مواجهة مفتوحة لكل الممارسات الضاغطة أو المقيدة للحريات النقابية وتنظيماتها، وبناء تحالفات مع الشبكات الحقوقية، وتحضير ونشر تقرير نقابي سنوي يرصد جميع الخروقات المفككة أو المهددة للعدالة الحريات النقابية وتنظيماتها ونشاطاتها في بعدها السياسي والتشريعي والاقتصادي والاجتماعي.

واتفاقية المساواة في الأجر رقم 100. واتفاقية القضاء على التمييز في العمل رقم 111. و اتفاقية تحديد السن الأدنى للشغل رقم 138. واتفاقية منع تشغيل الأطفال رقم 182. والمطالبة باعتماد اتفاقية رقم 190 الخاصة بمحاربة جميع أشكال العنف بمواقع العمل. وجميع الاتفاقيات المتصلة بالصحة والسلامة المهنية والبيئية.

• **فاحترام حقوق التنظيم النقابي، يتطلب أيضا نقابيا، تصميم برامج عمل تنفيذية، لتقوية وتوسيع مستويات التغطية النقابية.** وفق مقارنة استراتيجية، تقوم على «الهجوم التنظيمي الاستهدافي». لتقوية الانتساب والعضوية النقابية بالقطاعات المنظمة نقابيا. وإحداث التنظيمات النقابية بالقطاعات والفئات غير المنظمة





154 https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_768819/lang--ar/index.htm

155 <https://www.mafhoun.com/press4/128S22.htm> - إعداد: وليام سميسون - منشورات الاتحاد العربي للنقابات - تحضير وإعداد: عبد

المجيد العموري بوعزة - الاتحاد العربي للنقابات - منظمة العمل الدولية 2023

156 راجع "1001 مصطلح: من أجل تعزيز الحوار بين الشركاء الاجتماعيين" منشورات الاتحاد العربي للنقابات في إطار مشروع سوليد 2023

157 راجع تقرير منظمة العمل الدولية الصادر سنة 2015، بخصوص "الانتقال العادل نحو اقتصاديات بيئية ومستدامة للجميع" الذي يؤكد على ضرورة توفير آليات يكون فيها "الحوار الاجتماعي، جزءاً لا يتجزأ من الإطار المؤسسي للسياسات العمومية على كل المستويات". وأن يشمل الحوار الاجتماعي بين الأطراف، القضايا الهيكلية للسياسات العمومية منها "البرامج الماكرو اقتصادية، والنمو، والسياسات الصناعية والقطاعية، والسياسات المتعلقة بالمقاولة، وتطوير الكفاءات، والسلامة المهنية والصحية، والحماية الاجتماعية، وسياسات التدبير النشط لسوق الشغل، والحقوق العمالية، والحوار الاجتماعي وثلاثية الأطراف".

158 تعزيز اعتماد نهج متكامل، إزاء برنامج توفير العمل اللائق، والإسهام في تنفيذه استناداً على الأهداف الاستراتيجية الأربعة المترابطة وغير المنفصلة، والتي يدعم بعضها البعض، والمتمثلة في إيجاد فرص العمل، واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية وفق مقتضيات أجندة التنمية المستدامة (2015-2030) توفير العمل اللائق للجميع في هدفه الاستراتيجي الثامن

159 منها مثل اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 144) بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية، - التوصية رقم 113 بشأن التشاور والتعاون بين السلطات العامة ومنظمات أصحاب العمل والعمال على مستوى الصناعة والمستوى المهني - الاتفاقية رقم (150) بشأن إدارة العمل (ويمكن الاسترشاد بمقرر تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة للفقرة 5 من إعلان منظمة العمل الدولية حول "العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة"، في 19 ديسمبر 2008، بمقتضى قرار رقم 63/199، - أقرت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، المعنية بمتابعة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وخصوصاً مادته السابعة)، في تعليقها العام حول أهمية الحوار الاجتماعي، رقم 23/2016، بتاريخ 27 أبريل 2016، حيث اعتبرت اللجنة أن ضمان "الإعمال الكامل للحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومريضة، (يشمل) وضع تدابير لتيسير هذا الحق وتعزيزه وتوفيره، بطرائق تشمل التفاوض الجماعي والحوار الاجتماعي - قرارات مؤتمر العمل الدولي المصادق عليه في الدورة 98 لسنة 2009، وقرار حول الحوار الاجتماعي والتشاور الثلاثي، وقرار العمل اللائق، والاقتصاد غير المهيكل، المصادق عليهما في الدورة 90 لسنة 2002، وقرار الميثاق العالمي للتشغيل.

160 اطلع على "الندوة القومية حول الحوار الاجتماعي ودوره في مواجهة تحديات أسواق العمل" <https://alolabor.org/23941>

2. مأسسة العلاقة بين الحوار الوطني المركزي واللامركزي وفوق وطني

تمكنت الحركة النقابية بالمنطقة العربية، تحقيق العديد من المكتسبات خلال العقد الأخيرة، لصالح العمل والعمال. على المستويات المادية والمهنية والتشريعية. وإثارة العديد من القضايا المحورية عبر الية الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، وعلى مستوى المفاوضة الجماعية الثنائية.

وبالرغم من ذلك، تشير العديد من التقارير، أن اليات الحوار الاجتماعي وموضوعاته، مازالت موضوع نزاع قوي في جل البلدان العربية، بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة. متصل أساسا بالتحويلات الهيكلية للسياسات الاقتصادية، وأثارها الاجتماعية المتراكمة على العمل والعمال. أو التحرر من التعاقدات والاتفاقات الموقعة. وأصبح الأمر أكثر حدة، في استبعاد النقابات، من المشاركة في التدابير الاستعجالية لمواجهة اثار الأزمة الصحية (2020- 2021). المسار الذي جعل الحوار الاجتماعي المركزي، منهجا ومضمونا في جل الأقطار، يتحرك بين القبول والرفض، حسب سياقات الضغوط الظرفية والمزاجية السياسية لأصحاب التدبير الحكومي والأعمال الاستثمارية.

الحوار الاجتماعي المركزي: التأكيد على أهمية تفعيل مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي (المركزي) كمطلب استعجالي. أو الانتقال به من الظرفية السياقية، إلى المأسسة المستدامة: يعتبر نقابيا مطلب استراتيجي لبرنامج عمل نقابي، بتقديم عرض موجه نحو الانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي التعاقدية،

لمواجهة التحديات وتعزيز أدوار الدولة الديمقراطية وحقوق المواطنة. وتحقيق التنمية الاقتصادية التضمينية والمستدامة والاندماجية. والعدالة الاجتماعية الشاملة، والحق في العمل اللائق. وفق أحكام المواثيق الدولية. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعهدات الدول بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومعايير منظمة العمل الدولية ذات العلاقة. والأحكام الدستورية والمصادر القانونية، والتجارب والممارسات المؤسسية المتصلة بالحوار الاجتماعي.

فمأسسة نموذج جديد للحوار الاجتماعي التعاقدية. ينطلق في المنظور النقابي، كفعل اجتماعي ومجتمعي منظم. يستند على مؤسسة دائمة. مؤطرة بنص تشريعي. يحدد مجالها التنظيمي، وصلاحياتها الاختصاصية، ومصادقيتها التعاقدية، بين الأطراف الممثلة للحكومة والنقابات وأصحاب العمل. ومركز استراتيجي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتقديم إجابات توافقية وملائمة، على العديد من الأسئلة العملية. مع تقييم شامل لتجاوز إخفاقات، واستثمار نجاحات المنظومة القائمة للحوار الاجتماعي، وفق السياقات القطرية. من اجل الانتقال إلى منظومة بجيل جديدة، تحقق تكامل الأدوار بين مختلف مستويات الحوار الاجتماعي. الموضوعاتية والقطاعية والترايبية. وتقوي قدرة التفاعل، مع سياق دولي وإقليمي وقطري، يتميز بتحول عميق في الخريطة الاقتصادية والإنتاجية والخدماتية. وبرز أنماط جديدة لعلاقات العمل. وقضايا متجددة ومستجدة، تتجاوز موضوعات العمل الكلاسيكية.

فالمطالبة بجيل جديد للحوار الاجتماعي المأسس ليس فقط ضروريا، لضمان التماسك المنهجي والمؤسسي لمنظومة الحوار الاجتماعي. وإنما يندرج... في إطار بناء تعاقد اجتماعي جديد للقرن 21. يستوفي شروط الانتقال إلى نموذج تنموي مستدام منصف وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية. وحق الولوج الشامل للخدمات العامة الأساسية. ومقومات العيش والعمل الكريم. بوصفها مرتكزات أساسية لإرساء دعائم الدولة الديمقراطية، ومجتمع متضامن. والضغط بمختلف الوسائل المشروعية، لتوفير إرادة ومناخ سياسي - نقابي، يدفع في اتجاه الاعتراف بأهمية مؤسسة منظومة شاملة للحوار الاجتماعي التعاقد الثلاثي، وتوسيع مواضيع الحوار الاجتماعي.

فالحركة النقابية بالمنطقة، مطالبة بتحضير استراتيجية شاملة، للضغط في اتجاه إحداث التحول الضروري في الإرادات السياسية للدولة. نحو بناء مجتمع ديمقراطي، يعتمد الأطر التشريعية الملائمة للمعايير الدولية الخاصة بالحوار الاجتماعي، ووجود تنظيمات نقابية، ومنظمات مهنية لأصحاب الأعمال، ديمقراطية ومستقلة، وذات تمثيلية، وتطوير ودعم مؤسسات إنتاج المؤشرات والتحليلات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة وذات مصداقية.

المفاوضة الجماعية اللامركزية: العمل
على بناء نموذج مؤسسي مزدوج ومنظمة عموديا وأفقيا. ومرتب زنيا بين الحوار المركزي واللامركزي. فالحوار الاجتماعي المركزي في الرؤية النقابية بالمنطقة، يمكن أن يستقيم بربطه بالحوار اللامركزي، بالتركيز على المفاوضة الجماعية الثنائية. والانتقال

فقيادة حملة إقليمية وقطرية لمأسسة الحوار الاجتماعي، مبسطة في مسطرتها. واضحة في منهجيتها. شاملة لأطرافها. منتظمة في انعقادها. ذات امتدادات ترابية واضحة. وأدوار متكاملة. وقدرة استباقية ونفس استشرافي... تشمل قضايا العمل والعمال، وتمتد إلى مختلف القضايا المتعلقة بمنظومة العمل اللائق، وفق مقتضيات التنمية المستدامة المسؤولية اقتصاديا و العادلة اجتماعيا وبيئيا... ومستفيدة من الممارسات الجيدة للتجارب الدولية الرائدة والناجحة و استثمار النظم المعيارية لمنظمة العمل الدولية، و إسهاماتها القيمة في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي...

فإصدار قانون-إطار للحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف. يحدد المبادئ والقواعد الملزمة للأطراف المعنية. ويوضح مسؤولياتها. ويضع آليات عملها ودوريتها الإلزامية. وتعزز من تمثيلية وصلاحيات ممثلي الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. واحترام الحرية التنظيمية والاستقلالية والمشروعية التمثيلية والتعاقدية للتنظيمات النقابية ولأصحاب الأعمال. بما يقوي مشروعية الحوار الاجتماعي. ويوسع جدول أعماله ليشمل مواضيع جديدة، متصلة بتصميم السياسات والبرامج العمومية الاقتصادية والاجتماعية. والتوافق القبلي على التشريعات الوطنية. ومدخلات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحيينها أو تجويدها. والتعامل الإيجابي مع العوائق والتحديات والأزمات. وتوسيع مجال الخيارات أمام الأطراف الثلاثة. وأهمية تجميع وإنتاج المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وضمان حق الوصول إليها.

والمقاولة. وضرورة واتخاذ خطوات مناسبة وقواعد عامة، سواء تعلق الأمر بالمفاوضة التي تجري في إطار العلاقات الفردية (اتفاق أو عقد شغل). أو المفاوضة في إطار العلاقات الجماعية (اتفاق اجتماعي). والتأكيد على ضرورة تأمين المؤسسات التمثيلية للعمال بالوحدات الإنتاجية والمرافق الخدمية (مندوبي العمال - لجنة الصحة والسلامة المهنية - لجنة الشركة أو المقاولة ... المندوب النقابي - المكتب النقابي) باعتبارها المداخل الأساسية في برنامج العمل النقابي لفرض واحترام المعايير التنظيمية لحريات التعبير والتنظيم النقابي.

بها من الحالات الاستثنائية إلى الشمول الإلزامي. تستهدف الوصول إلى اتفاقيات جماعية بالقطاعات والوحدات والمنشآت، بين ممثلي العمال وأصحاب الأعمال، في المرافق العامة أو المنشآت الخاصة الوطنية أو المحلية والشركات العالمية.

الأمن الاتفاقي والتعاقدي. التركيز على مفهوم الأمن الاتفاقي والتعاقدي، وحمايته التشريعية والتنفيذية. كمسار من المسارات المطلوبة بالمنطقة. لأهميتها في استقرار علاقات الشغل، وتوفير شروط العمل اللائق، وتحسين إنتاجية القطاع

الحوار الاجتماعي بمستويات متعددة: من اجل تعاقد اجتماعي جديد متمحور حول العدالة الاجتماعية



161 الحوار الاجتماعي الثلاثي (المركزي) يستهدف الوصول إلى تعاقدات اجتماعية (اتفاق - تعاقد اجتماعي) على المستوى القطري

162 المفاوضة الجماعية الثنائية (اللامركزية)، كمستوى آخر من مستويات الحوار الاجتماعي تستهدف الوصول إلى اتفاقيات جماعية بالقطاعات والوحدات والمنشآت، بين ممثلي العمال وأصحاب الأعمال في المرافق العامة أو المنشآت الخاصة الوطنية أو المحلية

163 الاعتماد على المعايير الواردة في الاتفاقية رقم 98 الخاصة بالمفاوضة الجماعية وحقوق التنظيم - التوصية رقم 94 بشأن التشاور والتعاون بين أصحاب العمل والعمال على مستوى المؤسسة - التوصية رقم 129 بشأن الاتصالات بين الإدارة والعمال داخل المؤسسة - التوصية رقم 130 بشأن فحص الشكاوى في المؤسسة بغية تسويتها. - التوصية رقم 113 بشأن التشاور والتعاون بين السلطات العامة ومنظمات أصحاب العمل والعمال على مستوى الصناعة والمستوى المهني - بالاتفاقية رقم 150 بشأن إدارة العمل - اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 و 151 وتوصية رقم 134 و 159 - والاتفاقية الدولية رقم 87 لسنة 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم

<https://www.ilo.org/fr/resource/article/accords-cadres-internationaux-un-outil-mondial-pour-defendre-les-droits-au>

<https://www.ilo.org/fr/media/420511/download>

Les accords-cadres internationaux (ACI) et la négociation collective internationale à l'ère de la mondialisation » Reynald Bourque – INSTITUT INTERNATIONAL D'ETUDES SOCIALES – Programme d'éducation et dialogue (OIT) 2005 <https://www.bollettinoadapt.it/old/files/document/18136TRAVAIL.pdf>

Voir « Les accords collectifs internationaux » Etienne Pataut - École de droit de la Sorbonne (Université Paris 1), IRJS droit social. 2023 - <https://shs.hal.science/halshs-03923396/document> 165

Voir « Les stratégies mondiales de gestion de capital et réponses des syndicats: Négociation collective et coopération syndicale internationale » - Journal international de recherche syndicale - Vol. 1 N° 166

2 2009 - BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL, GENEVE

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@actrav/documents/publication/wcms_122376.pdf

167 راجع " نحو عقد اجتماعي متجدد " تقرير المدير العام - مؤتمر العمل الدولي، الدورة 112 / 2024

وثانيا لصياغة برامج تعاون مع الاتحادات النقابية الدولية الموقعة عليها. وتدريب الأطر النقابية. وصياغة برامج عمل لاستهدافها وتغطيتها نقابيا.

العدالة الاجتماعية: من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد، متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات في كل المجالات: بين الأطراف الاجتماعية. فهو من جهة، تمرين لتقديم عرض ومساهمة نقابية بمضمون اجتماعي وعمالي. وتعزيز الاستعدادات الجماعية، لبناء الجاهزية الفكرية والعملية، للنظر في الممارسات والتجارب والمؤهلات، في المجالات المختلفة للحوار الاجتماعي. وتعميق النظر في المتعارضات والاختلافات والتناقضات، لبلورة مسارات للالتقاء والتكامل، واقتراح بدائل حول القضايا المشتركة والمصالح المتقاسمة بين الأطراف. وإجراء تقييم موضوعي للوضع القائم، وإبراز محدوديته، وعناصر ضعفه ومخاطره. والإمسك بعناصر القوة والتمسك بالفرص المتاحة للعمل الجماعي بين كل الأطراف والشركاء. والاعتماد على المبادرات والممارسات والتجارب الجيدة للحوار والتشاور والتعاقد الجماعي. والإسهام في تقوية وإرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات والحريات العامة والفردية. بما فيها حقوق التنظيم والتعبير، والعمل الجماعي والمشتراك، لتعزيز الديمقراطية التمثيلية والتشاركية الحقيقية. وإدارة الشأن العام بكل كفاءة وقدرة وجودة. وترسيخ قواعد الشفافية والمساءلة والمحاسبة. وتحفيز التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار بكافة المجالات. وإنتاج المعرفة للدخول والمشاركة في الثورة الصناعية الرابعة.. والاستثمار في التنمية البشرية المستدامة والاندماجية غير

المفاوضة الجماعية فوق وطنية: كما أن الحركة النقابية بالمنطقة مطالبة بربط الحوار المركزي واللامركزي والذي يتم في الحدود القطرية، وربطه بالتحرك المكثف لمواجهة منطق وسياسة الرأسمال العالمي، والمتمثل بالشركات المتعددة الجنسيات. من خلال الاهتمام أكثر بالحوار الاجتماعي العابر للحدود. واستعمال الاتفاقيات الإطارية العالمية، أو الاتفاقيات الجماعية الدولية - فوق وطنية. لإقامة العلاقة من جهة، بين القوانين الاجتماعية القطرية المتصلة بالعمل والعمال. والاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية. والشركات المتعددة الجنسيات، وسلاسل توريداتها العالمية، التي تشمل أيضا جميع الفروع والمنشآت المتعاقدة معها من الباطن. ومن جهة، أخرى تعزيز وتطوير العلاقات العضوية بين الاتحادات النقابية القطرية، واتحاداتها القطاعية، مع الاتحادات النقابية الدولية، التي تشرف على عمليات التفاوض الجماعي مع الشركات المتعددة الجنسيات، في اتجاه التوقيع على اتفاقية جماعية دولية، لضمان الحقوق الأساسية للعمل والعمال. وفق معايير منظمة العمل الدولية. ومعايير المسؤولية الاجتماعية. خصوصا وان شبكات التوريد والمناولة العالمية، تشغل حسب تقديرات منظمة العمل الدولية ما يقارب 500 مليون عامل (ة). وهي أيضا مهمة النقابات القطرية:

أولا رصد الاتفاقيات الإطارية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل توريداتها والمتعاقدين معها على المستوى القطري

ت. ومستوى التعميم والعرض المجتمعي، وبمختلف الوسائط الميدانية والتكنولوجية، بمقياس الدعوة والتعبئة والحشد.

ج. ومستوى تحويله إلى مشروع للتداول في مؤسسات الحوار الاجتماعي، بمقياس استعداد الإرادة السياسية من عدمها للحكومة وأصحاب الأعمال، لبناء التفاهات والالتزامات حول القضايا المشتركة والمهيكله للتعاقد الاجتماعي الجديد،

وفي نفس السياق، أكد الاتحاد العربي للنقابات، خلال المؤتمر الأخير 2022. على ضرورة تعزيز وتطوير وتجديد الحوار الاجتماعي على كل المستويات القطرية والقطاعية والمحلية. كرافعة استراتيجية للعدالة الاجتماعية. وعلى أن تقوم الحركة النقابية بالمنطقة من جهة، بكل الجهود الضرورية لقيادة برنامج نقابي يستهدف ترسيم آليات الحوار والمفاوضة، وتطوير مضامينه ومستوياته ونطاقه والفاعلين فيه. ومن جهة أخرى، بالعمل على تطوير التدريب النقابي في مجال الحوار الاجتماعي، للرفع من كفاءة النقابيين وقدرتهم على التفاوض والتحاور. وتعميم الممارسات الجيدة للحوار الاجتماعي وتجاربه. وتطوير وتوسيع الأشكال غير الرسمية وغير المنظمة للحوار الاجتماعي (تطوير مختلف أشكال وطرق التواصل بين الأجيال مثلا). كما لابد وأن تعمل النقابات على تطوير قدراتها البحثية والدراسية والتفاوضية، حول التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتداعياتها على عالم الشغل، وكذا تعزيز قدرات التحليل والخبرات، واعتماد التقنيات الحديثة للتواصل والإعلام.

الإقصائية. وإقرار مبادئ العدالة الاجتماعية والعمل بها. والتوزيع المنصف والعاال للثروات والخدمات العامة والموارد. وتكافؤ الفرص، والمساواة والمناصفة، والعمل اللائق للجميع. وتشجيع الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر، والعمل على حماية البيئة.

فصياغة تعاقد اجتماعي جديد متمحور حول العدالة الاجتماعية. كعرض نقابي يتطلب: تحريك داخلي يستهدف البنية التنظيمية للمؤسسة النقابية، لبناء عناصره ومضامينه. وتحريك خارجي باستهداف الأطراف الخارجية من ممثلي الحكومة وأصحاب الأعمال، والفعاليات المدنية والخبراء. بهدف استمزاا توجهات وأراء ومواقف الأطراف من بعضهم البعض. وإبراز كل التقديرات الخلافية، والممارسات الصدامية، والعوائق القائمة والمحتملة، والتجارب والممارسات الناجحة. والانتقال إلى صياغة مشروع تعاقد اجتماعي جديد قابل للعرض على ثلاثة مستويات:

أ. مستوى العرض والتعميم النقابي الداخلي بمقياس المقبولية والانخراط الشامل.

ب. ومستوى تحويل موضوع «العدالة الاجتماعية: من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد» عنوان مرجعي يوجه الحياة النقابية الداخلية. وتحركاتها الاجتماعية والمجتمعية والإعلامية والعلمية. وفق منهجية متكاملة، مع الشبكات والحلفاء، يكون مرجعا للقيم والمبادئ المشتركة. ويحدد الالتزامات المتقاسمة. ويسطر المحاور الكبرى للمهام والبرامج العملية المطروحة على جميع الأطراف وفق مقياس التكامل التضامني.



168 : يمكن اعتماد عدة أنماط لصياغة اتفاقية التعاقد الاجتماعي الجديد بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة (اتفاق اجتماعي جديد) وهو يختلف عن منهجية صياغة الاتفاقيات الجماعية ومن بين الاختيارات المنهجية يمكن أن تتضمن المحور الأول: ديجاجة تقديمية للتعاقد الاجتماعي الجديد يحدد سياقه وأهدافه العامة، وعناصر تشخيص الواقع، وتحدياتها ومخاطرها وضعفها واختلالاتها القائمة والمتوقعة، والتأكيد على المسؤوليات المشتركة كأطراف للإسهام بفعالية واقتناع لبناء تعاقد اجتماعي جديد من أجل تنمية مستدامة عادلة وشاملة تعزز مصادر القوة المشتركة، وتستحضر الفرص القائمة والممكنة ويوفر شروط التدبير الذكي والجماعي / المحور الثاني: يتضمن المبادئ العامة والمشاركة بين أطراف التعاقد الاجتماعي الجديد تؤكد على العلاقة العضوية بين الدولة الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية ونمو المساواة، والعدالة الاجتماعية وحقوق العمل الكريم واللائق للجميع، وتطوير الإطار المؤسسي والتشريعي للحوار الاجتماعي والمجتمع. مع التأكيد على القيم المتصلة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، والدساتير الوطنية والتشريعات المنظمة للاستثمار والعمل، ومجموع المؤسسات والتجارب الوطنية ذات الصلة بالحوار الاجتماعي. / المحور الثالث: يتضمن عملية تنظيم للالتزامات المتقاسمة بين أطراف التعاقد الاجتماعي، وخصوصاً اعتماد واحترام التشريعات الدولية والوطنية، والتعاون والتشاور بين الأطراف، ودرجة التعبير والتنظيم واستقلالية التنظيمات ومشروعيتها التمثيلية، والبحث المشترك عن التقاطعات المشتركة، والأهمية الاستراتيجية لمأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، والمفاوضة الجماعية الثنائية وتحسين ممارستها وطنياً ومجالياً. مع تفعيل عناصر التكامل بين مقاصد الحوار الاجتماعي وتفعيل الالتزامات المشتركة لتطوير الوظائف التشاورية للحوار المجتمعي بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أو المؤسسات المماثلة، والتركيز على فرص ومخاطر تحولات عالم الشغل التي تفرضها الثورة الصناعي والتكنولوجية الرابعة والخامس والتغيرات المناخية والانتقال الطاقوي والاقتصادي، وإنتاج جيل جديد من المعلومات والبيانات والإحصائيات والمؤشرات الموضوعية القابلة للقياس، والاهتمام بقضايا المساواة وعدم التمييز، فزاهة واستقلالية القضاء، وتحديد وتدعيم مؤسسات مفتشي الشغل والوساطة واليات التحكيم والتدبير الوقائي للنزاعات. / المحور الرابع: يتضمن عناصر البرنامج العام للتعاقد الاجتماعي الجديد يجسد التقاء الاطراف الاجتماعية حول القضايا الأساسية كموضوعات للتعاقد الاجتماعي مع تحديد مشترك لقوة اقتراحية ملائمة ومطابقة للواقع الوطني، بالتركيز على قضايا تبني نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعتمد مرجعية التنمية المستدامة 2030، وحقوق حرية التنظيم النقابي ومأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، والسياسات الجبائية وأنظمة الأجور والأسعار، والاقتصاد غير المنظم، وسياسات التشغيل والعمل المنصف واللائق والحد من البطالة، والتعليم والتدريب المهني، وأنظمة الحماية الاجتماعية الشمولية، والمساواة والمناصفة ومحاربة كل أشكال العنف والتمييز والتحرش، وحقوق العمالة المهاجرة وسياسات مكافحة الفساد ومحاربة الفقر والعمل الهش، وبرامج العدالة المناخية والتنمية المستدامة.

169 ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية ودور النقابات (ورقة بحثية – المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للنقابات) سبتمبر 2022

<https://documents.un.org/doc/undoc/td/n19/275/43/pdf/n1927543.pdf> 170

<https://www.ilo.org/ar/media/239571/download> 171

172 للاطلاع على التقارير الوطنية لبعض الدول العربية حول العمل اللائق <https://www.unescwa.org/ar/tools/employment>

للعاملة المنتجة والكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع، كأحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة،

وضلت خطة العمل اللائق برائزه الأربع (1). التشغيل الكامل وخلق فرص العمل، 2. والحماية الاجتماعية، 3. والحقوق في العمل، 4. والحوار الاجتماعي) كعناصر أساسية للهدف 8 حول العمل اللائق والنمو الاقتصادي، في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030. مع إضافة غايات ومقاصد تشكل الإطار الإنمائي في علاقته بالاهداف الأخرى، لتصميم التحليل ومباشرة الحوار الاجتماعي المشترك. وترجمته إلى سياسات وبرامج وإجراءات عملية على المستوى الوطني تقدم بشأنها تقارير دورية

أبرزت الأزمات المتتالية التي تعرفها المنطقة. نقاشات عميقة وبمستويات

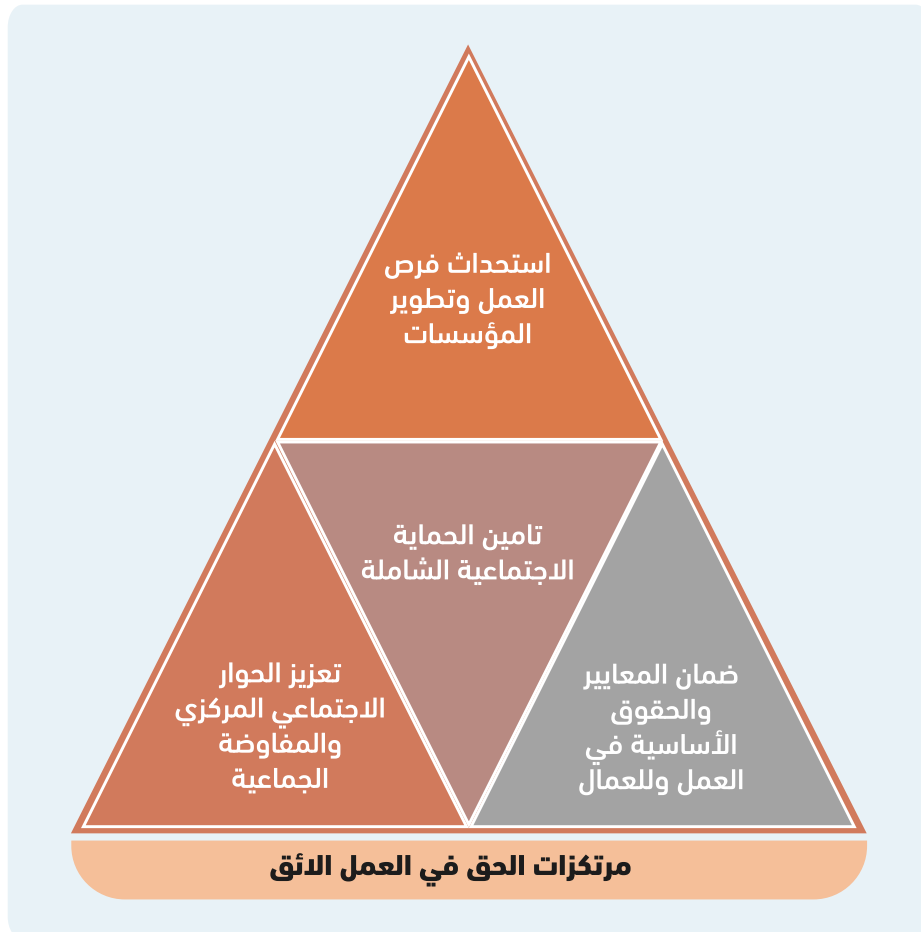
العدالة الاجتماعية:

من أجل حوار وتعاقد اجتماعي جديد، متمحور حول المساواة، وتكسير الفجوات في كل

المجالات

3. العمل اللائق والكريم والشامل للجميع

بحلول العام 2025، يكون قد مضى تقريبا 25 سنة على انطلاق برنامج الحق في العمل اللائق، من طرف منظمة العمل الدولية (1999). وندخل العقد الأول منذ ادماجه في اجندة التنمية المستدامة (2015). كما تجدر الإشارة الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/73/L.117) واعتماده لقرارات إعلان مئوية منظمة العمل الدولية (2019) . والتأكيد على الأهمية الاستراتيجية



الكامل من القداسة المفرطة والمفروضة، لنموذج انتظار استقرار المؤشرات الماكرواقتصادية. كمداخل مفترضة لتحقيق النمو. وبالرغم من ارتفاع النمو أحياناً بنقطة أو نقطتين. كان ارتباطه شديد بنمو كثيف للرأسمال والمال. وبدن أي تأثير في ديمغرافية العمل والعمال. فالتاريخ القريب للأزمات الاقتصادية. والنبش في أسباب نشأتها وأصولها السياسية العميقة. تبين أن الدولة بالمنطقة، بقيت أسيرة افتراضات وآمال، استمر واقع المنطقة في دحضها لعدة عقود:

مختلفة بين النقابيين في مختلف الأقطار العربية. حول علاقة العمل اللائق بالنموذج السياسي للنمو الاقتصادي وأزماته المستديرة، في إحداث الوظائف وفرص العمل للجميع. فرفع معدلات النمو، وقدرة السوق المفتوحة، وتثبيت التوازنات المالية... انكشفت محدوديتها وعدم صلاحيتها على مر العقود والتجارب، في تحقيق التنمية المنشودة. والذي من شأنه أن يكرر ويضاعف من مأساة المنطقة وأقطارها، وترك العمال والعاملات لحالهم. ويدخل المنطقة وشعوبها إلى حالة اللايقين في الحاضر والمستقبل. فالمطلوب التحرر

الهدف 8

كفاءة الموارد المادية	4-8
العمالة والعمل اللائق	5-8
الشباب غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب	6-8
الحصول على الخدمات المصرفية	10-8
النمو الاقتصادي الفردي	1-8
الإنتاجية والتنويع الاقتصادي	2-8
حقوق العمل وبيئة العمل الآمن	8-8
تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة	3-8
عمالة الأطفال والعمل القسري	7-8
السياحة المستدامة	9-8
المعونة المقدمة من أجل التجارة	8-أ
الاستراتيجية لتشغيل الشباب	8-ب

الهدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد



تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة مستويات الإنتاجية الاقتصادية؛ وتحقيق فرص عمل كاملة ومنتجة للرجال والنساء، ولا سيما الشباب والشابات؛ وتحقيق انخفاض ملموس في أعداد الشباب غير الملحقين بالقوى العاملة أو بالتعليم أو التدريب.

ويتضمن المقصد 8-7 مؤشرات إقليمية قابلة للقياس الكمي، ولكنه ما ثمة بيانات كافية لقياس التقدم المحرز ورصده.

173 راجع " مقترحات لتمويل الإنعاش الاقتصادي وتنمية الدولة الراحية " ياسر التسماني - ترجمة نور الدين سعودي - جريدة الديمقراطية العالمية - 2020 - " الأزمة الصحية وضرورة بناء دولة اجتماعية " - ياسر التسماني - موقع لكم الخميس 04 يونيو 2020

174 " نمو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " مؤلف جماعي - تحرير وتقديم سلام سعيد - منشورات فريدريش إيبيرت 2017
175 أظهرت الأزمة الصحية (الكوفيد 19)، أنها ليست فقط أزمة وبائية فحسب، بل تتعداها لأزمة النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي المهيمن عالميا. أزمة المؤسسات الدولية وأزمة مربي تقديس المال والرأسمال والسلطة والسوق المفتوحة، وتبخيس العمل والعمال واقتصاد الخدمات العمومية والاجتماعية وأسس التضامن والتوزيع العادل

176 راجع بهذا الصدد " ورقة موقف بشأن أولويات النقابات العمالية المغربية لإغناء التحليل القطري المشترك حول أجندة التنمية المستدامة 2030 المتمحورة حول الهدف 8 " 2021

177 راجع بهذا الصدد " العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة " مكتب العمل الدولي - الوثيقة: 11NS.335/G/ - الدورة: 335 جنيف، 14-28 آذار/ مارس 2019

178 راجع " الاقتصاد الاجتماعي التضامني: أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية " سلسلة السياسات العامة - أوراق موجزة - الإسكوا - 2014

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-solidarity-economy-tool-social-justice-arabic.pdf>

179 ازداد عدد اللاجئين الذين تستضيفهم دول من قبيل الأردن ولبنان بسرعة ليرتفع في عام 2015 إلى أكثر من 5 ملايين عامل مهاجر ولائق. استقبلت المنطقة العربية 17.8 مليون عامل مهاجر عام 2013، معظمهم من آسيا مع نسبة لا بأس بها من أفريقيا وخصوصاً مصر. ويشكل المهاجرون في دول الخليج الست أكثر من 10 في المائة من عدد المهاجرين عالمياً إذ تحتل السعودية والإمارات المرتبتين الرابعة والخامسة عالمياً على التوالي من حيث عدد المهاجرين فيهما. ويشكل العمال المهاجرون غالبية سكان البحرين وأكثر من 80 في المائة من سكان قطر والإمارات، بينما يمثل العمال المهاجرون أكثر من 95 في المائة من القوى العاملة في قطاعي البناء والعمل المنزلي في دول الخليج. وحول المهاجرين القاطنون في المنطقة العربية 109 مليارات دولار عام 2014، حيث تحتل السعودية والإمارات المرتبتين الثانية والثالثة عالمياً من حيث تحويل الأموال (بعد الولايات المتحدة الأمريكية). وتشير التقديرات إلى وجود زهاء 600 ألف مهاجر من ضحايا العمل الجبري في المنطقة (المصدر منظمة العمل الدولية)

<https://webapps.ilo.org/static/arabic/dialogue/itpdial/llg/list.htm>

180 " الاستقدام العادل ودور النقابات في المنطقة العربية: دليل تعريف لدور نقابات العمال في تعزيز العمل العادل للعمال المهاجرين في المنطقة العربية " ندوة على هامش المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للنقابات وهران 12 - 13

سبتمبر 2022

182 <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees>

183 راجع " فهم الاقتصادات غير الرسمية في شمال إفريقيا: من القانون والنظام إلى العدالة الاجتماعية. " ماكس غالين، مؤسسة فريدريش إيبيرت، تونس، 2018

تعريف الإسكوا " يتضمن العمل في القطاع غير المنظم جميع الأشخاص الذين التحقوا في فترة مرجعية معينة بعمل في مؤسسة غير منظمة واحدة على الأقل. بغض النظر عن وضعهم في الاستخدام أو عما إذا كان هذا العمل وظفتهم الأساسية أم الثانوية "

المؤسسات المالية الدولية. والمحاولات المستمرة، والإصرار المتكرر، لا نقادها كنموذج بالرغم من الأزمات (2008) والصدمات (كوفيد 19) مما أدى وسيؤدي إلى انحصار الاختيارات العادلة اجتماعيا ذات الصلة بالعمل اللائق وعلاقته بأجندة التنمية المستدامة 2030

• **الارتباط القوي لمؤشرات نمو الاقتصاد ببنية التصدير.** والخاضعة لإكراهات السيطرة المالية والنقدية المتحكمة في الأسواق الدولية، وأزماتها الدورية. بالإضافة إلى هشاشة البنية الإنتاجية الوطنية. وهيمنة القطاعات المتدنية الإنتاجية على سوق العمل. بشكل يوسع من مظاهر الهشاشة والعمالة الفقيرة. وتفاقم صعوبة الحياة اللائقة والعيش المشترك والتراجع المستمر لمؤشرات التنمية البشرية. والمزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق مشروع التنمية المستدامة والعدالة اجتماعيا.

• **ضعف مستوى الإدماج والتملك الفعلي والشمولي للعمل اللائق، من** طرف السلطات الحكومية. وهيمنة الرؤية التجريبية والتجزئية والقطاعية، وغياب آليات التكامل والانسجام والاتساق السياسي والمؤسساتي والتنظيمي للسياسات مع الحق في العمل اللائق والخدمات العمومية، والتنمية البشرية والضمان الاجتماعي، ومحاربة الفقر والهشاشة، وعدم المساواة في المجتمع والعمل، وتحسين الدخل والإنتاجية، وتطبيق وتفعيل القوانين الشغلية، واحترام حريات التعبير والتنظيم النقابي.

أ. فلم ينجح تدفق الثروة في القضاء على اللامساواة.

ب. والرهان على كفاءة القطاع الخاص، لم يترجم إلى قدرة ذاتية على الاستثمار وعدم الحاجة إلى الدعم العمومي، بل الأكثر من ذلك لم يقده للابتكار وتخطي العوائق التكنولوجية.

ت. ولم تسفر المنافسة عن انخفاض الأسعار بسبب عدم استقرارها الزمني. علما أن المنافسة هي نتاج عملية دائمة لتنظيم توازن القوى داخل السوق وليست حالة حتمية له.

ج. وترك السوق لحاله ليمدد سلاسل القيمة العالمية إلى حد تجريم أي إنتاج محلي للمنتجات الأساسية

د. وتحرير السوق لم يوسع مجال الحريات الحقيقية،

د. ولم تسفر السيولة النقدية عن تحسين معيشة ورفاهية الأشخاص.

هـ. و عدم تحقيق أي نوع من التنمية بسبب اقتصر السياسة الاقتصادية على قواعد لاتخاذ القرارات تكنوقراطية و «محدودية القدرة على المحاسبة» وأيضا لما يسمى بالإصلاحات الهيكلية «الصديقة للسوق» وبالتالي فسياسات تخطيط النمو الاقتصادي والعمل اللائق تتسم وفق بعض التقديرات النقابية بالبلدان العربية بعدة سمات مشتركة منها:

• **خضوع السياسات العمومية والقرارات الاقتصادية الوطنية، للتوجهات المفردة والتوصيات الليبرالية النافذة، والصادرة عن**



تبرر الدعوة النقابية إلى إقامة نموذج جديد للتعاقد الاجتماعي يشمل تبني نموذج تعاقد جديد «للتنمية الاقتصادية منتجة ومذرة للحق في العمل اللائق الشامل للجميع» كعنوان شامل ودامج لبعد المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والبيئية وتكافؤ الوصول إلى التكنولوجيا وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على الأولويات التالية:

• **اعتبار « التنمية الاقتصادية منتجة ومذرة للحق في العمل اللائق والشامل للجميع »** بمرتكزاته الأربعة مجال من مجالات إقرار ديمقراطية الحوار لمواجهة الاستبداد والاستفراد بالقرارات. وبناء اقتصاد تنمية مستدامة يقوم على الحاجيات ومحور الإنسان، لمواجهة الفساد وأنظمة الريع وتركيز الثروة. وإقرار عدالة اجتماعية وخدمات عمومية توزيعية، لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي والاستبعاد البشري الجديد والبطالة، وإعادة إنتاج العمل الهش واللامساواة والحرمان. فالتنمية المستدامة والعمل اللائق مدخل نقابي لإعادة بناء الدولة العادلة، واستعادة دورها وقوتها السياسية، في فرض التوازن الضروري والحيوي بين المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي لحقوق العمل والعمال، وتصميم رؤية وإرادة سياسية للحكومة المندمجة، والشراكات المتكاملة، والإشراك المنظم، والاستجابة للحاجيات والتطلعات.

• **الاستفراد المتكرر للحكومات، باتخاذ قرارات، وتنفيذ برامج، وتغيب ممنهج لآليات حوكمة التحليل والحوار الاجتماعي الثلاثي والمشارك والممنظم بين الأطراف الاجتماعية والمدنية والعلمية. وإضعاف ديناميات تقاسم التجارب والرؤى، وإمكانيات التعاون، وتصميم الشراكات الإيجابية، حول العمل اللائق لتعزيز المساواة العدالة الاجتماعية والبيئية**

• **عدم ملائمة أنظمة المعلومات، والمعارف والمؤشرات الإحصائية المعتمدة رسمياً، حول موضوعة العمل اللائق. مما يضعف القدرة على تعبئة الإرادة والقرار السياسي. وتصميم البرامج وتفعيلها، وتقييم نتائجها، على مؤشرات جديدة لبناء قياس موضوعي للعمل اللائق وعلاقاته العضوية بالعدالة الاجتماعية.**

• **وبادرت العديد من التنظيمات النقابية بالمنطقة خلال 5 سنوات الأخيرة. وخصوصاً مع التأثيرات غير المسبوقة على العمل والعمال في فترة الجائحة الصحية (2020 - 2021) . إلى تقديم مرافعات مصحوبة بالأدلة الكافية، والوقائع والحقائق الملموسة، المتصلة بالتراجعات المسجلة في المجالات الأربع المؤسسة للحق في العمل اللائق. مع التأكيد أن الأزمة الصحية وتداعياتها. وأزمة الركود التضخمي. ضاعفت من تراكم مخاطر تحملات الطبقة العاملة لتأثيراتها وتداعياتها. بشكل لا يمكن تحمله، أو توقع نتائجه مهنيا واجتماعيا. ووصلت إلى مرحلة غير مسبوقة خصوصاً على الشباب والمرأة**

فالتأثيرات قابلة للقياس الموضوعي، بتأثيراتها الكبيرة على مرتكزات العدالة الاجتماعية،

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المرجو لتلبية الطلب على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون بمعزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقيق الازدهار. ويؤدي الإفراط في الاعتماد على النفط وهيمنة القطاعات المتدنية الإنتاجية وسوق العمل المحفوفة بالإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام الذي يصون رفاه الإنسان والكوكب. وقد بات من الضروري إحداث نقلة شاملة في التفكير والتخطيط الاقتصادي، نحو تحول هيكلي اقتصادي في المنطقة لدفع التقدم على مسار الهدف 8 للتنمية المستدامة من خلال...

1. إصلاح السياسة العامة المالية والتنظيمية.

2. إعادة هيكلة اقتصادية لتطوير قطاعات مستدامة وشاملة ومنتجة للجميع.

3. تحسين المنظومة الإقليمية لإنتاج المعارف والبحث والابتكار.

4. إزالة القيود على مشاركة المرأة في مختلف الصناعات والقطاعات.

5. تحسين قوانين العمل وحماية حقوق العمال)



184 راجع "معضلة الحماية الاجتماعية لدى العاملة غير المهيكلة بالمغرب: دراسة حالة الباعة المتجولين في مدينة تمارة" حافظ النوني وإسماعيل أيت باسو - منشورات مؤسسة فريدريش إيبيرت 2023

185 راجع مضامين التوصية رقم 202 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_386775.pdf

انتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم - نظرية التغيير (منظمة العمل الدولية)

https://www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/informal-economy/publications/WCMS_768807/lang-en/index.htm

الخروج من اللانظامية - (منظمة العمل الدولية) Comment sortir de l'informalité : comment une nouvelle norme de l'OIT s'attaque au piège de l'économie informelle

<https://www.ilo.org/resource/article/ways-out-informality-how-new-ilo-standard-tackles-informal-economy-trap>

186 غالباً ما يوجدون في أماكن عمل متفرقة أو منفردة أو في منازلهم، أو في حالة تنقل دائم (الباعة الجائلين وجامعي القمامة وسائقي الدراجات وسائقي سيارات الأجرة). وغياب علاقة عمل، أو علاقة عمل بصورة مقننة، فإن معظم العاملين أصلاً يوجدون من خارج الإطار القانوني للعمل وحقوق النقابات. علاوة على ذلك، غالباً لا يوجد صاحب عمل يمكن التعامل معه لأغراض التفاوض الجماعي. وأيضاً تواجدت علاقة عمل، بالنسبة للعمال اليومية على سبيل المثال في مجال الزراعة أو الإنشاءات أو عمال الملابس الجاهزة من المنزل، فإن أماكن العمل دائماً ما تكون متفرقة وصغيرة و«مخفية» في منازل منفردة، بحيث يفتقر العاملون إلى القوة التي تمكنهم من مواجهة أصحاب العمل. والذين يعملون في الغالب من خلال «وسطاء» يتسمون بالقسوة. وليس من السهل التضامن مع العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، الذين يتنافسون مع بعضهم بعضاً بالفوز بالعقود والعملاء. وبمكثف التجمع لأسباب معينة، مثلما يفعلون عندما يريدون تحدي السلطات أثناء الأزمات. لكن غالباً ما تكون وحدة الغرض والعمل الجماعي قصيرة الأمد وهشة. ويتطلب بناء منظمة دائمة توفير مساعدة وقيادة ودعم من النقابات العمالية القائمة. وأخيراً، تمثل المحاولات الفاشلة لجمع 187 قام الاتحاد الدولي لنقابات العمال عند إنشائه في عام 2006 بتشجيع هذه العملية. وكانت جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند إحدى الجمعيات الرائدة في هذا المجال وهي الآن عضو كامل في الاتحاد الدولي لنقابات العمال. وتزايد اهتمام النقابات بتنظيم وتمثيل العمال في الاقتصاد غير النظامي سواء بصورة مباشرة أو من خلال بناء التحالفات والمساعدة على بناء نقابات مستدام) راجع موقع الاتحاد الدولي للعمال المنزليين IDWF <https://idwdf.org>

وفي إطار دعوتها إلى التصديق على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189 لعام 2011 وتوصية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 201، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعاً إقليمياً بعنوان "العمل اللائق للعمال المنزليين" يهدف إلى توفير خيارات لحكومات الدول العربية من أجل إصلاح سياساتها ذات الصلة بالعمال المنزليين وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية كما قام الاتحاد العربي للنقابات بتنظيم العديد من الورشات واطلاق حملات وإنجاز العديد من الدراسات المتعلقة بالموضوع

وفي الأردن، أدت التعديلات القانونية في عام 2010-2011 إلى إنهاء منع انضمام العمال المهاجرين للنقابات ويشكل المهاجرون حالياً 12% من إجمالي عضوية النقابات. وفي عام 2015، تم تشكيل أول شبكة رسمية للعمال المنزليين، وكانت قاعدتها الأساسية في قطاع صناعة الملابس الجاهزة. وكان نصف الأعضاء تقريباً من النساء، وكانت تهدف إلى المطالبة بحقوق كاملة لهذه الفئة من العمالة. وفي لبنان، تم استبعاد العمالة المنزلية، سواء من المواطنين أو المهاجرين، من تغطية قانون العمل وأصبحوا عرضة لانتهاك حقوقهم. وبعد سنوات من الحملات، قام الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان (FENASOL) بالتعاون مع منظمات العمل المدني والاتحاد الدولي لنقابات العمال، بإنشاء نقابة العمال المنزليين والتي وصفها مكتب الأنشطة العمالية التابع لمنظمة العمل الدولي (ACTRAV) بأنها «مثال ممتاز على تجمع العمال الذين ينتمون لجنسيات مختلفة في سياق قانوني تقييدي بالإضافة إلى مبادرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمغرب لتنظيم العمالة المنزلية وإحداث مكاتب نقابية تجريبية بثلاثة اتحادات نقابية إقليمية - 2023 2021 - مرفوعة بدراسة بحثية و ميدانية حول واقع العمالة المنزلة والحق في العمل اللائق والكرام

Recommandation sur la transition de l'économie informelle vers l'économie formelle 188

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_386775.pdf



مؤشر تركيز المنتج، الصادرات



درجة سهولة بدء عمل لاجديد

البطالة، إجمالي الشباب (%)
من إجمالي القوى العاملة من
فترة العصرية 51 42 - سنة

درجة حرية العمل

البلد	القيمة	الصف	الاتجاه	البلد	القيمة	الصف	الاتجاه	البلد	القيمة	الصف	الاتجاه	البلد	القيمة	الصف	الاتجاه
الأردن	0.2	●	↓	الأردن	84.5	●	●●	الأردن	35	●	↓	الأردن	52.8	●	↓
تونس	0.1	●	↑	تونس	94.6	●	●●	تونس	36.3	●	↓	تونس	49.7	●	↓
الإمارات العربية المتحدة	0.2	●	↑	الإمارات العربية المتحدة	94.8	●	●●	الإمارات العربية المتحدة	7.3	●	↑	الإمارات العربية المتحدة	81.6	●	↑
الجزائر	0.4	●	←	الجزائر	78	●	●●	الجزائر	29.5	●	←	الجزائر	51.3	●	←
المغرب	0.2	●	↑	المغرب	93	●	●●	المغرب	22.1	●	↓	المغرب	33.2	●	↓
عمان	0.4	●	↓	عمان	93.5	●	●●	عمان	13.2	●	↑	عمان	61.0	●	↓
لبنان	0.3	●	↓	لبنان	78.2	●	●●	لبنان	17.6	●	←	لبنان	47.4	●	↓
مصر	0.1	●	↑	مصر	87.8	●	●●	مصر	31.1	●	←	مصر	51.4	●	←
قطر	0.4	●	↘	قطر	86.1	●	●●	قطر	0.4	●	↑	قطر	65.9	●	←
المملكة العربية السعودية	0.5	●	←	المملكة العربية السعودية	93.1	●	●●	المملكة العربية السعودية	28.6	●	←	المملكة العربية السعودية	63.3	●	↓
الكويت	0.6	●	←	الكويت	88.4	●	●●	الكويت	15.8	●	↓	الكويت	62.2	●	←
العراق	0.8	●	←	العراق	77.3	●	●●	العراق	25.1	●	↓	العراق	45.6	●	↓
البحرين	0.3	●	↓	البحرين	89.6	●	●●	البحرين	4.6	●	↑	البحرين	71.4	●	↓
ليبيا	0.6	●	←	ليبيا	73.1	●	●●	ليبيا	50.5	●	←	ليبيا	55.3	●	←
موريتانيا	0.4	●	↓	موريتانيا	92.2	●	●●	موريتانيا	14.8	●	←	موريتانيا	52.8	●	↓
جيبوتي	0.1	●	↑	جيبوتي	84.3	●	●●	جيبوتي	20.8	●	←	جيبوتي	49.4	●	↓
الجمهورية العربية السورية	0.2	●	↑	الجمهورية العربية السورية	80.1	●	●●	الجمهورية العربية السورية	20.9	●	←	الجمهورية العربية السورية	57.8	●	←
السودان	0.3	●	↑	السودان	76.7	●	●●	السودان	31.4	●	←	السودان	60.4	●	↑
اليمن	0.7	●	↓	اليمن	76.8	●	●●	اليمن	24	●	←	اليمن	57.7	●	↘
جزر القمر	0.6	●	←	جزر القمر	76.5	●	●●	جزر القمر	9.9	●	↑	جزر القمر	60.4	●	↑
الصومال	0.3	●	↑	الصومال	46	●	●●	الصومال	17	●	←	الصومال	91.8	●	●●
فلسطين	0.2	●	↑	فلسطين	70.2	●	●●	فلسطين	42	●	↓	فلسطين	NA	●	●●

المصدر: إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة
للاتجار والتنمية UNCTAD
السنة المرجعية: 2020
سنوات الاتجاهات: 2015-2020

المصدر: البنك الدولي
(مؤشرات التنمية العالمية)
السنة المرجعية: 2020
سنوات الاتجاهات: لا ينطبق

المصدر: البنك الدولي
(مؤشرات التنمية العالمية).
منظمة العمل الدولية ILO
السنة المرجعية: 2019
سنوات الاتجاهات: 2015-2019

المصدر: مؤسسة التراث
السنة المرجعية: 2021
سنوات الاتجاهات: 2017-2021

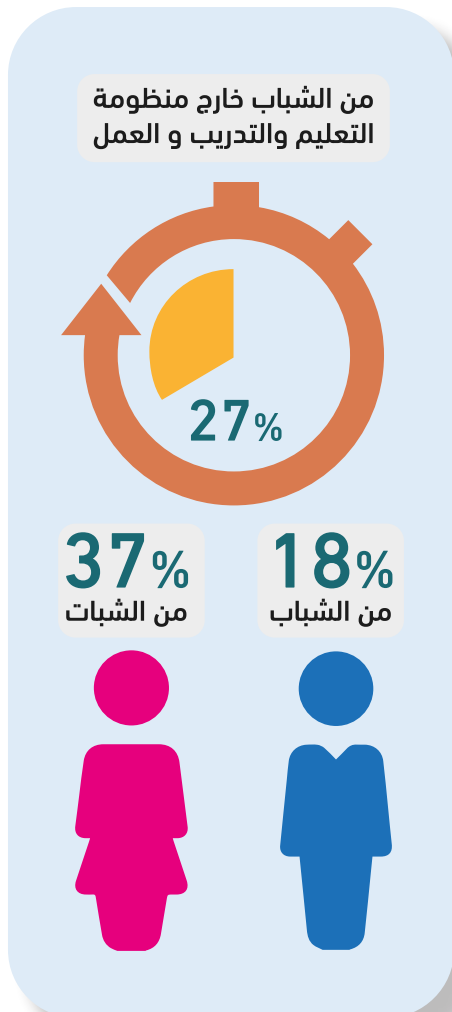
● تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة	● لا تزال هناك تحديات	● لا تزال هناك تحديات ملموسة	● لا تزال هناك تحديات كبيرة	● بيانات غير متاحة
↑ على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة	↗ زيادة معتدلة	← ثابتة	↓ تتناقص	●● البيانات غير متاحة

• نقطة البيانات المقدرة

تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة المحددة

البيانات الوصفية الفصيلية والعتبات الكمية المستخدمة لكل مؤشر متاحة في الموقع الإلكتروني التالي: www.sdindex.org

• تحويل البرنامج الوطني للعمل اللائق، إلى إطار لتنظيم لقاءات تحليل، وتشخيص ومساءلة، ومراجعات موضوعية ومشاركة بين الأطراف المعنية، لواقع العمل اللائق، وإعادة كتابة البرنامج الوطني للعمل اللائق وبرامجه. باعتباره أداة فعالة تستخدمه الأطراف الاجتماعية وطنياً، للتعامل مع الأزمات والصدمات، وتعظيم فرص الصمود والتكامل والاتساق، وتنفيذ الإجراءات المطلوب في أفق 2030. مع التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الاجتماعية بإدراج العمل اللائق وفق مركباته الأربعة، كعنصر دائم في أجندة الحوار الاجتماعي المركزي، وتعميمه في المفاوضات لجماعية اللامركزية. واعتماده في جميع التعاقدات الاستثمارية الخارجية وسلاسل التوريد العالمية.



• التأكيد على الحق في العمل اللائق (الهدف 8 لأجندة التنمية المستدامة) من منظور اقتصادي اجتماعي وبيئي شامل. يمكن من تأمين الحصول على الموارد الضرورية لتأمين الحاجيات الأساسية للحياة (الهدف 2-3-4). وتوفير الإمكانات الأسرية لتأمين التعليم والتعلم والتدريب (الهدف 4). وتقليص كل أشكال اللامساواة بين الجنسين (الهدف 01). ويمكن المرأة من المشاركة في الحياة الإنتاجية والاقتصادية (الهدف 5). ويمكن الدولة من تطوير قدراتها ووسائلها المالية، وتحسين أنظمتها الضريبية، ويعزز من مجالات تدخلها كقوة استثمارية في مجال الخدمات والتجهيزات العمومية (الهدف 3-4-6-7-9-11). كما يوفر العمل اللائق شروط إبداع سياسات ذكية وتعاقدات جديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة، بالاستثمار الفعال في القدرات الإنتاجية، والتجديد المستمر، والابتكار والبحث العلمي والمعرفي، وبناء منظومات جديدة للاستهلاك المسؤول القائم على الحاجيات وليس الإمكانات (الهدف 9-21-31-41). كما أن العمل اللائق كموضوع أولوي للتحليل والحوار الاجتماعي المشترك، يمكن من تعزيز الديمقراطية التشاركية، ومأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، وموضوعاً للمفاوضات الجماعية الثنائية، وإطلاق مبادرات للحوار المجتمعي، وفق أسس مؤسسية للحوكمة الوطنية. الضامنة للتماسك الاجتماعي، وأسس الديمقراطية التمثيلية والاشراكية، والحقوق الإنسانية (الهدف 61-71).



• **التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية وتشريعات، الشغل الوطنية، في أماكن العمل. بهدف تحسين شروط التوظيف، وظروف ممارسة العمل، ومراقبة مظاهر خرق التشريعات. وخصوصا في مجال مدة العمل، والحد الأدنى للأجر، وحوادث الشغل، والأمراض المهنية. والرفع من المستوى الكمي والنوعي لتدخلات مفتشي الشغل، في مجال المراقبة. وتقوية المؤسسات المتخصصة بتدبير وحل نزاعات الشغل. واحترام الحريات النقابية، وتأمين حقوق التعبير والانتماء والتأسيس الجماعي للمكاتب النقابية. وإحداث المؤسسات التمثيلية للأجراء بالمقاولات والمنشآت.**

• **تمكين المؤسسات النقابية من برامج تدريب موسعة حول العمل اللائق، وعلاقاته بمختلف الموضوعات الهيكلية للتنمية المستدامة والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمالية. بما فيها العدالة الأجرية والضريبية والأسعار لتعزيز المعارف والمهارات، وبناء الراي التحليلي والاقتراحي والتفاوضي للمؤسسات النقابية.**

• **مراجعة شاملة وهيكلية للمؤسسات العامة والخاصة المكلفة بالتشغيل، على مستوى الحكامة والصلاحيات ومجالات التدخل في سوق الشغل والتشغيل. وتطوير الاستثمار العمومي في التطبيقات الرقمية لإدارة وتدبير التوظيف والتشغيل، ونظم معلومات سوق العمل. مع تقوية دور الدولة كمشغل وطني، برفع قدرتها التوظيفية لتحسين القدرة التايطيرية للخدمات العمومية. بمؤشر يصل إلى 25 موظف (ة) عمومي لكل 1000 مواطن في القطاعات الحيوية المرتبطة بالمرتفقين.**

• **الدعوة إلى تبني برنامج وطني استعجالي، يبعد وطني عمومي، للتكوين والتدريب المستمر العالي والمتوسط والأساسي، لتقوية المؤهلات وتسهيل الإدماج، أو إعادة الإدماج اللائق والمنصف والمتساوي في سوق الشغل، وخصوصا للشباب والمرأة. والفئات في وضعية عتالة، وأصحاب الاحتياجات الخاصة والمهاجرين. يستحضر التحولات الهيكلية لحاضر ومستقبل الشغل. ويعزز من إمكانيات إحداث المقاولات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتبارها مسارات أساسية للعدالة الاجتماعية.**

• **إحداث مرصد وطني ثلاثي التركيب، لوضع مسح وطني لسياسات التنمية الاقتصادية والعمل اللائق. ورصد ووضع أنظمة وتطبيقات رقمية، لتتبع وتقييم المؤشرات وتطوير البيانات، والقيام بدراسات نوعية وكمية. وتعميم المعطيات والمعلومات. بما فيها بروتوكولات إنتاج المعطيات الإحصائية، بهدف قياس التقدم والإكراهات في إطار سياسة وطنية للعمل اللائق.**

• **عرض مقترحات، بشأن تصميم وصياغة وإبرام، اتفاقية إطار جماعية نموذجية، بين النقابات المهنية للمشغلين والمركزيات النقابية والحكومة، حول العمل اللائق للجميع، والتنمية الاقتصادية الإنتاجية. مرفقة بنظام وطني لعلامة العمل اللائق، للشركات والقطاعات المحترمة لضوابط العمل اللائق. ومعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية.**

مليون مهاجر). وكثير من هؤلاء العمال المهاجرين عمال يدويون أو منزليون. وهم يواجهون عددا من الصعوبات في الحصول على عمل لائق. وعلى النقابات بالمنطقة العربية تقديم مراجعة اقتراحية للتشريعات والسياسات والقوانين الوطنية ذات الصلة، والناظمة للعمالة المهاجرة (الوافدة). بهدف إلغاء كافة أشكال التمييز، وضمان تطبيقها بما يتلاءم والاتفاقيات الدولية. والحرص على تفعيل البرتوكولات الاختيارية الملحقه بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 2008. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143، بشأن العمال المهاجرين لسنة 1978. وإعادة صياغة القوانين الأساسية للمنظمات النقابية للعمال وأصحاب الأعمال، لضمان تمتع المهاجرين بنفس حقوق التعبير والتنظيم والعضوية والمشاركة في الحياة للتنظيمية للمؤسسات النقابية، ومنظمات أصحاب الأعمال المقررة لزملائهم. وتقديم كل أشكال الدعم القانوني والتنظيمي. وتطوير العلاقات النقابية وكل أنواع التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والتدريب بين نقابات دول المقصد ودول المنشأ. مع الاهتمام أيضا بالعمالة القطرية المهاجرة. وصياغة أوراق في السياسة النقابية للهجرة والمهاجرين، وتأسيس مراكز نقابية قطرية لدعم العمال المهاجرين. كما يتطلب الاهتمام النقابي بأوضاع اللجوء باعتماد وتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين (1951). مع ضرورة توفير الحماية وتقديم المساعدات القانونية والمادية واللوجستية في إطار التعاون الإقليمي والدولي. والتأكيد على تفاعل المجتمع الدولي مع الطوارئ وتقديم الحلول الدائمة للنزاعات والظروف المسببة للجوء الجماعي لأسباب القاهرة.



• **فالنقابات بالمنطقة العربية مطالبة بالاهتمام أكثر بالعمالة المهاجرة، وحققها في العمل اللائق بنفس الحقوق التي تطالب بها للعمالة الوطنية. ويمثل العمال المهاجرون إحدى المجموعات الكبرى أيضا للعمالة غير النظامية. وغالبا ما يكونون غير مسجلين ويريدون العمل «دون أن تلتقطهم رادارات السلطة». لذلك فهم يعانون بصفة خاصة من انعدام الأمن. وهم عرضة للاستغلال والمضايقات. ولا تناسبهم دائما الثقافة التقليدية للنقابات. خصوصا وأن المنطقة أصبحت من إحدى الوجهات الرئيسية للمهاجرين حول العالم. إذ ازدادت أعداد المهاجرين إليها ازديادا كبيرا في السنوات الحالية. ونسبة العمال المهاجرين إلى المحليين في المنطقة، هي من بين الأعلى في العالم. (قدرت في أواخر سنة 2015 بأكثر من 32**

الأقطار العربية، بسبب توسع حجمه ووزنه السريع (حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي و64% من التشغيل الإجمالي). والمتزامن عمليا مع سرعة تعميم وتطبيق اليات عولمة الليبرالية الجديدة بالمنطقة. وهو نتاج مباشر لسياسات الخصخصة والتحرير الشامل، بما في ذلك التحرر من القواعد والقوانين المنظمة للعمل والنشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى الانكماش الإرادي للحكومات للتشغيل القطاعات العامة. وتراجع الكثافة العمالية بالقطاعات الصناعية والتحويلية.

وقد تجاهلت النقابات العمالية أو قللت من شأن القطاع غير النظامي لفترة طويلة. بمبرر انه ظاهرة عابرة أو بمبرر صعوبة وكلفة تنظيمه، وأحيانا اتسمت بمواقف الرفض المبدئي وتجنب شرعنتها تنظيميا. خصوصا مع صعود دور الوكالات التشغيل والعقود المؤقتة والعمل بدوام جزئي. لكن بينت العديد من التجارب النقابية، والدراسات البحثية، بدول الجنوب وأفريقيا، مدى الحاجة الملحة إلى قيام النقابات العمالية، بتنظيم العمالة غير النظامية. والاتصال والتواصل معها. ومنذ بداية القرن الجديد بذلت النقابات جهودا، وقادت مبادرات، وأظهرت قدرة على بناء نماذج مشجعة نقابيا في التنظيم والمساعدة بقطاعات غير نظامية.

ولن يكون تنظيم العمالة غير النظامية بالمسألة السهلة. بسبب عدم توافر مكان وعمل قياسي، يمكن من شروط بناء العملية التنظيمية، فالميزة المشتركة بين جميع العمال (ت) غير النظاميين. هي أنها لا توفر حماية اجتماعية مضمونة بالقانون، أو مزايا العمل أو تعويضات عن فقد الوظيفة؛ ويفتقد العديد من العمال الذين يعملون

• **توجيه الجهود النقابية نحو العمل غير المنظم** باعتباره عمل متحرر من المعايير القياسية بحكم ممارسته في «اقتصاد ظل - أو السري أو غير الرسمي». وحيث توجد به عمالة غير مسجلة أو مصرحة وغير محمية وعرضية ومؤقتة. ويشمل «كافة الأنشطة التي يقوم بها العمال، بالوحدات الاقتصادية، التي لا تغطيها الترتيبات الرسمية على الإطلاق، أو لا تغطيها بصورة كافية». وهناك مجموعات مختلفة من العمالة غير النظامية كالعمالة بالوحدات الإنتاجية السرية، والعمالة غير المصرحة بالوحدات الإنتاجية المنظمة، والعمالة بالوحدات المنزلية، وعمالة البيع الجائلة (وهي من أكبر المجموعات). وعمالة التصنيع، والملابس والخياطة، والحرف اليدوية، والمقاهي والمطاعم، والزراعة والغسيل والحلاقة والتجميل، وعمالة تجميع وتصنيف القمامة، والعمالة المهاجرة غير المسجلة ... وغالبا ما يكون العمل النظامي وغير النظامي مترابطين، وبالرغم من اختلاف الظاهر بين هذه المهن، فهناك مشكلة مشتركة بالنسبة لهذه المجموعات. من جهة معرضة إلى أن تقع «تحت سطوة القانون العقابية، لكنها في نفس الوقت خارج الحماية القانونية». ومن جهة أخرى، هناك مشكلة الاعتراف بحقوقهم في الهوية والكرامة كعمال، والحق في التعبير وتكوين التنظيم. وحق التمثيل في عمليات وضع السياسات ذات الصلة. وفي بنية القطاع غير النظامي، فإن غالبية الوظائف غير النظامية يشغلها عمال «يعملون لحسابهم الخاص».

فتوجيه الجهود النقابية بالاعتماد على التوصية رقم 202 والدراسات والتجارب المتصلة، لوضع لوائح بالقطاعات والمهن والعمالة بالاقتصاد غير المهيكّل. باعتباره من اهم التحديات التي تعاني منها جل

آجالها، بإشراك جميع الفاعلين والشركاء الاجتماعيين وجمعيات المجتمع المدني. والاعتماد على التجارب الناجحة في البلدان التي استطاعت تحويل هذا القطاع، إلى عامل تنمية وخلق الثروة والشغل اللائق. وإيجاد حلول مبتكرة وأصيلة لإنجاح هذا الانتقال. تكون قادرة على رصد نوعية احتياجاتها ومطالبها. وعرض مقاربة نقابية مشتركة وشاملة...

• تركيز على الثقافة الحقوقية والتنظيمية.

• وإقرار عقود عمل آمنة وأجور عادلة.

• وتيسير الاشتراك في مؤسسات الحماية الاجتماعية.

• وتبسيط المساطر الضريبية، والإجراءات الإدارية لتسجيل العمال،

• وإزالة الحَوَاجِز التشريعية والتنظيمية والإدارية ذات الصلة، من خلال مراجعة النصوص القانونية أو التي تبين عدم إمكانية تطبيقها.

• ووضع برنامج متعدد السنوات لمواكبة عملية تنظيم الحرف والمهن، وبلورة إطار مرجعي لكل مهنة، يحدد المؤهلات والكفاءات اللازم توفرها من أجل مزاومتها، ويعترف بالتجربة المكتسبة وذلك من أجل عصنة هذه المهن وتيسير اندماجها فيما بعد ؛

• وإحداث مناطق أنشطة اقتصادية تضم أماكن للإنتاج معروضة للكراء، مع الحرص على أن تكون مساحتها وقيمتها الكرائية ملائمة لحاجيات الوحدات الإنتاجية الصغيرة جدا.

في هذه الوظائف، إلى حرية تكوين التنظيم، وإلى حقوق التفاوض الجماعي. وشكلت أو يمكن أن تشكل هذه القاعدة المشتركة المدخل الاستراتيجي للنقابات. إذا أرادت فهم واقع العمل غير المنظم، وأن تقوم النقابات بتوسيع نطاقها أنشطتها، بحيث يتضمن عمال القطاع غير النظامي. والتحرك في اتجاه بناء التنظيم الجماعي للعمال، والانضمام إلى النقابات ، أو أشكال تنظيمية تكون أشبه أو مماثلة أو مدعمة ومحتضنة من طرف النقابات

فالمعالجة النقابية للعمالة غير المنظمة، تفترض حسب السياقات الوطنية. بناء رؤية شاملة، ونظرة بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي جعلته ينمو بهذا الحجم. واعتماد مقاربة قبلية، تركز على العوامل المولدة والمشجعة والمغذية لهذا القطاع. ومعالجة بعيدة التي تعتمد على ابتكار السبل والآليات الكفيلة بنقله للاقتصاد المنظم. من خلال تقدير الحجم الحقيقي لهذا القطاع في مختلف أبعاده (التمويل، الإنتاج، التشغيل، المداخل والتسويق...). واستعمال المعطيات الإحصائية الوطنية، والمسوح والدراسات الميدانية، المتوفرة في كل القطاعات، لجمع معطيات مرقمة وناجعة، والخروج بصورة شاملة ومتكاملة عن حجم هذا القطاع. ووضع تصنيف لمكوناته حسب حجم الخطوة التي يمثلها في إعادة إنتاج الهشاشة البشرية والاقتصادية. ورصد الآثار على الاقتصاد والعمالة المنظمة، وعلى القطاع الإنتاجي وعلى التنمية الاقتصادية، وعلى مختلف الفئات الاجتماعية. وتقييم التجارب ونتائج الإجراءات التي اعتمدت، وتحديد عوامل الفشل والنجاح فيها. ووضع استراتيجية ملائمة، وآليات عملية وتحديد

المخدرات والدعارة. وكذلك التورط في النزاعات المسلحة. وتحاصرهم ظروف الفقر وتدني جودة التعليم مما يؤدي إلى تسربهم المبكر من المدرسة. ومعظم هؤلاء الأطفال يعمل في الزراعة، ونحو 57 في المائة منهم في أعمال خطيرة. وعلى النقابات أن تسترشد ببرنامح منظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال (ايبك) والمبادئ المعيارية لاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام. و اتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، لتحقيق القضاء الفعلي على عمل الأطفال من خلال تعزيز قدرات النقابات على التعامل مع هذه المشكلة، وتشجيع حركة عمالية ومدنية لمكافحة عمل الأطفال والمشاركة في الهيئات والمؤسسات المكلفة

• وملاءمة وتنويع وتيسير وسائل التمويل، بشروط أكثر تفضيلية لفائدة الشباب والنساء والمهاجرين لتسهيل مسلسل الانتقال إلى الاقتصاد غير المنظم.

• وتعزيز العرض المتعلق بالمواكبة في مجال الدعم التقني وتقديم الاستشارة،

• وتقديم خدمات ملائمة لتوجيه مختلف العاملين بالاقتصاد غير المنظم أو الانتقال إلى صيغ مقاولاتية نظامية (كشركة ذات المسؤولية المحدودة. وإحداث المقاولات الصغيرة جدا والتعاونيات على تقديم ترشيحات مشتركة للولوج إلى الصفقات العمومية،

• وتعزيز المراقبة والتفتيش على مختلف المستويات



• العمل اللائق يتطلب نقابيا، قيادة برامج شبكية لمحاربة كل أشكال العمل الجبري و عمالة الأطفال كأولويات للعمل النقابي بالمنطقة العربية. حيث يوجد ما بين 9 و 10 ملايين طفل (8.4 في المائة من الإجمالي العالمي). ويعمل كثير منهم بدوام كامل، وفي ظروف بائسة وخطيرة غالبا. وأكثر من نصفهم يعمل في بيئات خطيرة، أو يعاني من الاستعباد وغيره من أشكال العمل الجبري والأنشطة غير المشروعة. بما في ذلك تهريب

189 أكثر من 21 مليون شخص يوجد في وضعية العمل الجبري أو الإلزامي منهم أكثر من 11 ملون امروا وفتاة من طرف افراد ومؤسسات ويولد أكثر من 150 مليار دولار امريكي كإرباح غير قانونية
<https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/04/suitable-work-2030.pdf>

190 168 مليون طفل يعمل بالعالم أكثر من 10 . من أطفال العالم
<https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2020/04/suitable-work-2030.pdf>

191 صادقت جميع الدول العربية تقريبا على أهم اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، وأبدت التزاما بمواجهة عمل الأطفال، وطبق كثير منها تدابير لحماية

192 مشروع ورقة تركييبية لسياسات ومطالبات الشباب النقابي: 6 مجالات و 13 هدف عام و 66 إجراء لتوجيه برامج العمل التنفيذية للفترة الممتدة بين 2022 – 2026 مخرجات ورشة الشباب النقابي على هامش المؤتمر الثالث

للإتحاد العربي للنقابات 14 – 15 سبتمبر 2022 – بوهران / الجزائر

193 راجع " السياسات المالية العامة ومستويات الأسعار والأجور في بلدان عربية مختارة: المغرب تونس الأردن الجزائر لبنان وفلسطين " نصر عبد الكريم – منشورات برنامج سوليد 2 / 2020 – 2024

لحاجياتهم. وتوسيع نطاق طلبهم الاستهلاكي للسلع والخدمات بمختلف أنواعها. بما يؤدي إلى رفع مؤشرات الطلب الاستهلاكي. بشكل يمكن من فتح إمكانيات جديدة للاستثمار. واستحداث فرص التشغيل، لتوسيع وتحسين وزيادة العرض الإنتاجي، في اتجاه تحقيق مستويات جامعة لعملية التنمية الاقتصادية الكلية. وتجنب الانكماش والركود الاقتصادي. وتقليص التفاوتات بين الفئات العمالية والاجتماعية

مع الأزمة الصحية (2020 - 2021). وأزمة الركود التضخمي (2022-2024). وتداعياتهما وتأثيراتهما على مقومات العدالة الاجتماعية. ضاعفت من تراكم تحملات الطبقة العاملة. بشكل لا يمكن تحمله، أو توقع نتائجه مهنيا واجتماعيا. ووصلت إلى مرحلة غير مسبوقة خصوصا على الشباب والمرأة

4. العدالة الأجرية

فالسياسة النقابية للعدالة الأجرية، مرتبطة عضويا بالعدالة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية. والتي شكلت عنوانا بارزا في الحركات الشعبية والنقابية بالمنطقة العربية على الأقل منذ سنة 2011. وهي معادلة تتطلب تجهيز المؤسسة النقابية برؤية بنوية، قابلة للتكيف والتحيين، مع السياقات المتغيرة، بين السياسات الاقتصادية، وسياسات الشغل والتشغيل، والسياسات الأجرية، وسياسات المقايضة السعرية للمنتجات والخدمات، والسياسات المالية والضريبية، والإنفاق الاجتماعي الداعم لحماية العمل والعمال. في اتجاه يمكن الحركة النقابية من قيادة ومواجهة التوجهات المنشطة، لسياسات وقرارات، شبكة التحالف بين الأطراف السياسية الحكومية، وأصحاب المال والرأسمال والأعمال الخاصة. التي تشكلت والتحمت لتنفيذ المرتكزات التوجيهية للتيار النيو ليبرالي بالمنطقة. (برنامج تقويم المالية العامة Stabiliser - الخصخصة الشاملة Privaliser - التحرر الكامل للسوق Libiralisir من كل الضوابط) والداعية إلى تنفيذ سياسات تحرير الدولة من جميع مسؤولياتها العامة الاجتماعية. وتدخلاتها الاقتصادية والاستثمارية

تحتل قضايا تحسين مداخل العمل والعمال، مكانة بارزة في أجندة الأولويات النقابية. بحكم ارتباطها القوي برؤيتها السياسية للعدالة الاجتماعية. فجميع أشكال المواجهات والاحتجاجات، ومستويات الحوار الاجتماعي المركزي والمفاوضة الجماعية اللامركزية وفوق وطنية، تستهدف في الرؤية النقابية العامة، إعادة توزيع الثروة المنتجة بين مداخل المال والرأسمال، ومداخل العمل والعمال. بهدف تطوير بنية الأجور وتحسين المستوى المعيشي للقوى العاملة، بأجر يعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أصحاب المال والرأسمال والأعمال، وقوة العمل والعمال.

وتعتبر الحركة النقابية أن سياسات تحسين الأجور، ليست فقط من بين الآليات للحد من الأجور المتدنية والهشة والفقيرة. بل عامل تأثير جوهري في إنعاش وتنمية الاقتصاد الكلي. فالسياسة الأجرية المحسنة واللائقة. تؤثر بشكل مباشر في رفع قدرة الأفراد والأسر للاستجابة

وشكلت السياسات النيو ليبرالية، للانفتاح والتحرير والتكيف الهيكلي مع المصالح الأحادية والمركزة على نمو المال والرأسمال والأعمال الخاصة. الأسباب الحقيقية لإنتاج التدمير كامل للتماسك الاجتماعي العادل. وتفكيك البنيات الاقتصادية الوطنية. وارتفاع مستويات الاستبداد السياسي بالمنطقة. وسقوط شامل لكل الحكايات التبشيرية بالنمو والازدهار، وفرص العمل، وتحسين الإنتاجية والأجور، وانتشار موجة غير مسبقة لترحيل العمل الآمن والمستقر، إلى العمل غير المهيكل وغير الآمن، حتى في المواقع الاقتصادية المنظمة بالقطاعات العامة أو الخاصة،

وفي إطار المؤشرات والأدلة القياسية، للنتائج الكارثية لنموذج النمو الاقتصادي الأحادي، على حقوق الإنسان وحقوق الأرض. بدأت العديد من الأصوات في مختلف المواقع، الدولية والإقليمية والقطرية، والنقابية والمدنية والمراكز البحثية. ترتفع لإعادة الاعتبار للعدالة الإجارية والاجتماعية. كان من أبرز مؤشرات التراجع عن قرارات إلغاء الحد الأدنى للأجور في العديد من الدول. وإعادة اعتماده القانوني والتقني، المتوافق مع سياقاتها القطرية. خصوصا في العشرية الأولى من القرن الحالي، وفق المعايير المعتمدة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية منها اتفاقية تحديد الحد الأدنى للأجور رقم 131. والتوصية المرفقة رقم 135. وإعلان المنظمة «بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة - 2008». وصياغته المعدلة لسنة 2022. حيث التزمت الدول الأعضاء والمنظمة الـ«باتخاذ جميع التدابير لتعزيز سياسات الأجور، ومكاسب ساعات العمل، وحماية اليد العاملة، وتمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم. وتوفير

والتقنية والتنظيمية. باعتبارها عوائق مدمرة للحرية المطلقة للمال والرأسمال والأعمال الاستثمارية. ومحبطة للمبادرات الحرة للإقلاع والنمو الاقتصادي، والأسواق التجارية والنقدية المفتوحة. ومقيدة لمرونته التنافسية، وقدراته الإنتاجية والتشغيلية. ومولدة للتكاسل والركود الاقتصادي والهروب الاستثماري...

وتنسحب هذه القواعد السياسية، على رفع كل الضوابط التقنية لسوق الشغل. واستبعاد الضمانات التشغيلية القبلية، والعلاقات الضابطة لقوانين الشغل، والحماية والضمان الاجتماعي. وتكريس مرونة مفتوحة لاستمرارية عقود العمل. وإخضاع السياسات الإجارية، والحد الأدنى للأجور، لحرية العرض التشغيلي المتوفر... فدعوى أن السوق المتحرر من كل الضوابط، قادر لوحدته على تنظيم التنافسية بين العرض والطلب في سوق التشغيل. ويحدد لنفسه مؤشرات التوازن، بين مستوى الأجور وقيمتها النقدية، في علاقتها المباشرة بمستوى الإنتاجية. باعتبارها القاعدة الحاسمة، في أجندة العرض الاقتصادي - الإنتاجي لأصحاب الأعمال والاستثمارات المالية، التي تحدد مستويات طلب القوى العاملة وكلفة أجورها

فالمواجهة قائمة بين سياسة إجارية عامة مقننة ويقينية. متمحورة حول العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة. وسياسة إجارية خاصة ومفردنة ولا يقينية. متمحورة حول النمو الاقتصادي للمال والرأسمال الاستثماري الخاص. والتي تقودها وتفرضها الأدرع المالية والنقدية العالمية المرتبطة عضويا بالاختيارات السياسية لعولمة الأحادية النيو ليبرالية

الوبائية وغيرها من حالات القوة القاهرة. خصوصا وان بعض الدول بالمنطقة تواجه تحديات خاصة، مثل الصراعات الداخلية أو مواجهة الاستيطان والاحتلال. والمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، التي تؤثر بشكل مباشر على العمل ومنظوماته الأجرية في عدة قطاعات حيوية، في العديد من بلدان المنطقة ... عناصر تمكن المؤسسات النقابية من امتلاك رؤية شاملة، لتعزيز دورها إلى جانب شبكات تحالفاتها، لتحديد التوجهات العامة للسياسات الأجرية والحد الأدنى للأجور، المتمحورة حول العدالة الاجتماعية وفق المعطيات البنوية والسياقية القطرية.

أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين لمثل هذه الحماية « في إطار سياسة وطنية للحق في العمل اللائق بمرتكزاته الأربعة . فالحركة النقابية، وفي سياق تجاربها، وقوة اقتراحاتها، مطالبة بالترويج الواسع لرؤيتها النقابية حول مفهوم العدالة الأجرية من خلال عدة مستويات منها:

اتفاقية الحد الأدنى للأجور (131) من بين الدول العربية المصدقة على الاتفاقية

- ليبيا: 27 أيار/مايو 1971؛
- الجمهورية العربية السورية: 18 نيسان/أبريل 1972؛
- العراق: 16 أيار/مايو 1974؛
- مصر: 12 أيار/مايو 1976؛
- اليمن: 29 حزيران/يونيو 1976؛
- لبنان: 1 حزيران/يونيو 1977؛
- المغرب: 16 أيار/مايو 2013.



• ربط المنظومات الأجرية، بأنماط تنفيذ السياسة المالية للدولة. وخصوصا المحاور المتصلة بالمعاملات النقدية. وسعر صرف العملة المحلية. ومحاور توليد الإيرادات كالضرائب على الدخل والأجور والمبيعات. والضرائب غير المباشرة. ومنظومات القروض والاقتراض الخارجي. ومستويات الديون العامة. والتضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة. بالإضافة إلى تغطية المداخل الأجرية في حالات الخسائر والأضرار الناتجة عن المتغيرات، والظواهر

194 راجع بهذا الصدد " حقبة جديد من العدالة الاجتماعية " تقرير المدير العام في المؤتمر الدولي للعمل 100 - 2011 - خصوصا المحاور المتعلقة بتفويض العدالة الاجتماعية في مكان العمل والمجتمع بسبب العولمة الأحادية وهيمنة الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي - wcms_155883.pdf /meetingdocument/@ed_norm/@relconf/documents/wcms_155883.pdf
195 راجع " دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية " خصوصا الفصل الثالث " سياسات الأجور والحد الأدنى للأجر " الصفحة 53 / 70- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2020
196 راجع " الأجور عبء في نظر صندوق النقد.. ضحايا التضخم وأجورهم المسلوقة " موقع " عدالة اجتماعية بالعربي " 5741/publication/5741 /https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/
197 راجع " دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية " خصوصا الفصل الثالث " سياسات الأجور والحد الأدنى للأجر "
198 تقيدت الدول بموجب اتفاقية رقم 131 (1970) لمنظمة العمل الدولية بإحداث وتحديد نظام للحد الأدنى للأجور يغطي جميع فئات المتقاضية الأجور لمواجهة الأجور المنخفضة غير المبررة. وفي حال عدم تغطية بعض الفئات، على الدولة العضو أن تشرح للمنظمة أسباب عدم شمول هذه الفئات في التغطية
199 مراجعة الإعلان المعلن سنة 2022 " بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة " على الرابط التالي https://www.ilo.org/ar/media/20506/download
200 استحداث فرص العمل وتطوير المؤسسات - الحماية الاجتماعية - المعايير والحقوق في العمل - الحوار الاجتماعي

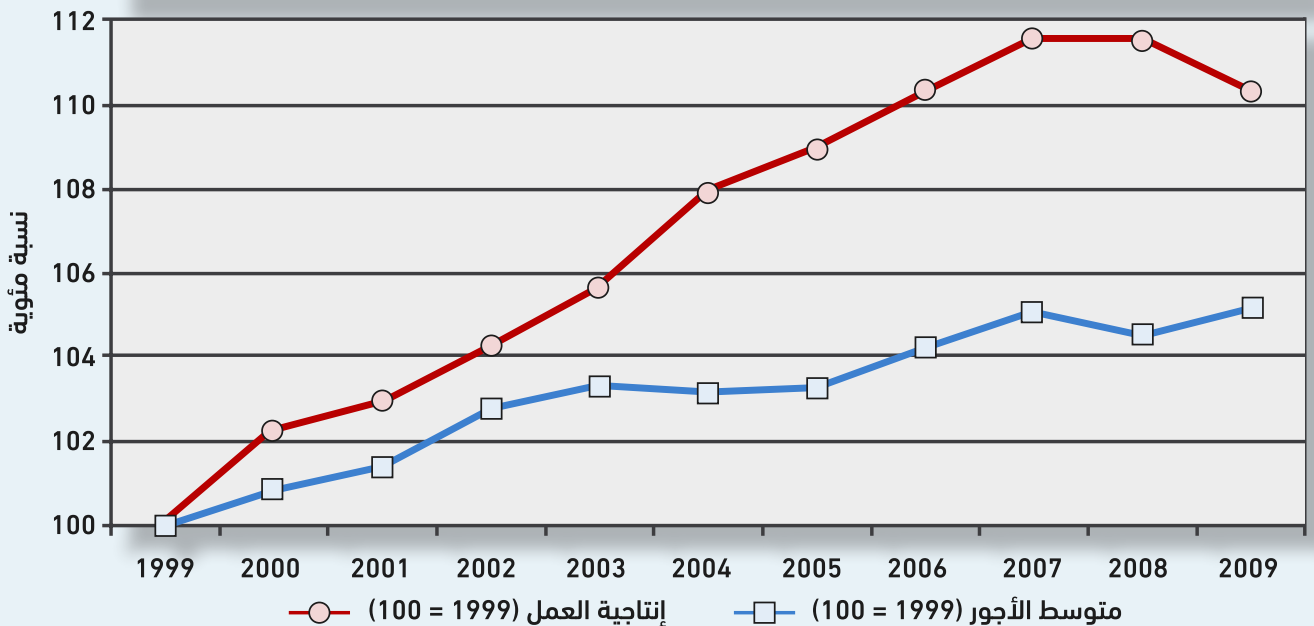
بها لصالح عائد رأس المال. ومواجهة المبررات الداعية إلى ربط الأجور بالإنتاجية والمردودية. أو ربط تحسين قيمة الأجر بارتفاع إنتاجية العمل. فقد أكدت العديد من التجارب والمؤشرات منذ بداية القرن الحالي إلى ارتفاع كبير في المؤشرات الإنتاجية العامة. والنتائج الإجمالية المحلي والدخل الوطني. المصحوب بانخفاض قيمة الأجور من إجمالي الناتج المحلي. وتراجع نصيبها من الدخل الوطني. مقابل ارتفاع غير مسبوق لحصة مداخيل المال والرأسمال. من خلال إخضاع القوى العاملة لمعادلة العمل أكثر ولأكبر مدة ممكنة، لتحصل على أجر أقل ولأطول مدة ممكنة. وبالتالي إقصاء القوى العمل من مكاسب الإنتاجية المحققة، وترحيلها وتركيزها في اتجاه واحد لقوى الأعمال. بشكل يهدد مقومات الحياة والعيش الكريم لغالبية كبيرة من القوى العاملة والاجتماعية.

• **العمل على توحيد سلاسل الأجور**، يعتمد مبدأ الأجر المماثل، للعمل المماثل، والمهارة والكفاءة المتناسبة. مع تثبيت عناصر الأجر الأساسي كمكون رئيسي للدخل. بتناسبية مقبولة ومتوازنة لعناصر الأجر الأخرى، المتصلة بالتعويضات وما شابهه.

• **إقرار مبدأ السلم المتحرك والشامل لكل الأجور والمعاشات** بمراجعتها السنوية وفق مؤشرات التضخم. ورفع التحديات المتصلة بعدالة منظومة الأجور للعمالة بالقطاعات غير المنظمة وخصوصا النساء والمهاجرين

• **ربط المنظومة الأجرية الوطنية بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية**. من خلال سياسات إرادية لتوزيع عائد النمو والتنمية على المساهمين في تحقيقه، والحفاظ على نسبة عادلة من حصة الأجور من إجمالي الدخل الوطني، وعدم الإخلال

الأجور الحقيقية متخلفة مقارنة بنمو الإنتاجية
نمو الإنتاجية والأجور في البلدان المتقدمة (100 = 1999)



• **مواجهة السياسات التي تستهدف القطاعات العامة.** أو ما يسميه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتقليص "الامتيازات السخية" لمنظوماتها الأجرية والتعويضية والتأمينية والتقاعدية. بشكل يؤدي إلى تقويض قدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها وتسديد ديونها وخدماته المستحقة عليها. كما أن هذه «الامتيازات» مزاحمة ومعركة لمنطق تنافسية سوق الشغل بالقطاع الخاص. وهي السبب الذي يدفع شرائح واسعة من القوى العاملة بمختلف أصنافها، إلى تفضيل البحث عن العمل بالقطاعات العامة. وتقتصر هذه المؤسسات الدولية، تقليص الكتلة الأجرية بالقطاعات العامة، أو خصخصة مرافقها عن طريق التدبير المفوض، أو الشراكة بين القطاع العام والخاص، أو مؤسسات خاصة القيام بمهام عامة بالمناولة أو بالباطن أو بالتعاقد. وإدخال أنماط جديدة من عقود العمل بالقطاعات العامة. أو كراء الممتلكات العامة للقطاع الخاص واستخلاص سومتها الكرائية من تسعيرة الخدمات المقدمة للمواطنين المرتفعين بالإضافة إلى تفكيك كل مقومات القوة التمثيلية والتفاوضية للنقابات بالقطاعات العامة وهي في مجملها برامج وإجراءات تستهدف تفعيل التوجهات السياسية القاضية بمسح الحدود الفاصلة بين العام والخاص. أو بالأحرى تحويل كل ما همة عام إلى الخاص

• **تطوير منظومة للحد الأدنى للأجر،** متناسبة مع الحياة الكريمة للأسرة، وعدد أفرادها، تلبي حاجياتهم الأساسية والعادلة اجتماعيا، وتدقيق في مستويات الأجور بين الأجر الأدنى والأعلى. على ألا يتجاوز حده الأعلى 10 مرات من حده الأدنى.

• **الحرص على مواجهة سياسات المشروعية، الهادفة إلى برمجة عمليات إجرائية وتقنية وتديرية لاحتواء فاتورة "الكلفة الاجتماعية للأجور".** أو تخفيضها بالقطاع العام أو الخاص. كعدم تجديد الوظائف الشاغرة، أو التي ستصبح شاغرة، بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة ... أو تحميد التوظيف. أو تقديم عروض أحيانا مغرية للمغادرة الطوعية من موقع العمل. أو سياسات تجميد الأجور، أو إلغاء الزيادات المقررة. أو التي تمنح وفق مؤشرات التضخم وارتفاع الأسعار. أو تقديم عروض تكون أقل من نسبة التضخم بشكل يؤدي إلى تراجع قيمتها النقدية الحقيقية. أو تخفيض الأجور أو عدم أدائها بسبب تراجع الطلبات والإنتاجية. أو قبول التشغيل بموقع عمل باجر يكون أقل من مستوى الكفاءة والتجربة. أو التوظيف باجر وبمدد محددة، يتم تكرارها بشكل دائم. أو عدم نقل المكتسبات الأجرية عند خصخصة قطاع اقتصادي أو خدماتي عام ... وهي مشروطيات وتقنيات غالبا ما تلجا الدول إلى تنفيذها، بسبب الضغوط التوجيهية للسياسات المالية والنقدية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. بهدف تخفيض الفاتورة الأجرية والكلفة الاجتماعية، خصوصا بالقطاعات والمرافق العامة. فعوض العمل من أجل إنعاش وتحسين ظروف العمل في القطاع الخاص، يجري الدفع نحو تدهور ظروف العمل في القطاع العام. وأن النمو الاقتصادي يمر حتما عبر تقليص حجم القطاع العام. مهما كان دوره. وهي مشروطيات مرتبطة بالعقيدة السياسية والأيدولوجية للتوجه النيوليبرالي. والتي تعتبر التنافسية المتمحورة حول المال والرأسمال والأعمال الخاصة. تفعل فقط في الدول المتوفرة على الجاذبية التنافسية. والقائمة على عمل بمرونة أكثر، وأجور وحقوق وحريات ومفاوضات أقل، وتسهيلات ضريبية وربحية أكبر.

• اعتبار المنظومات الأجرية والحد الأدنى للأجور العادلة، تكون شاملة ودامجة للسياسات الاجتماعية. عندما توفر الشروط القانونية والمؤسسية المعممة، للاشتراك في أنظمة الحماية الاجتماعية. والتأمين الصحي. ومعاش التقاعد أو معاش الشيخوخة. وحق الوصول إلى خدمات التعليم. والخدمات الصحية والاستشفائية. والنقل والسكن وغيرها من الخدمات العامة الأخرى...

• المطالبة بتحديد مستويات أجرية للحد الأدنى للحياة لجميع فئات المواطنين والمواطنات، الأشد فقرا وتهميشا من السكان غير العاملين أو العاطلين عن العمل، أو أعمال الرعاية الاجتماعية غير المأجورة والذين لا يشملهم بالضرورة الحد الأدنى للأجور

• اعتماد مفهوم نقابي "للأجر الاجتماعي" الذي يتجاوز مفهوم « الأجر النقدي - الورقي» ويتضمن مجموع الخدمات التي تدعم الأجر النقدي. كالتفاوض مع الأطراف

• اعتماد تصميم لتصور موحد حول عدالة منظومة الحد الأدنى للأجور بالقطاع العام والخاص. ومتناسب مع السياقات الوطنية العامة. وتطوير مقترح مبرر للحد الأدنى للأجور واسع النطاق، ولا يستثني أحدا. وشامل لجميع العمال سواء كانوا من المواطنين أو من المقيمين أو مهاجرين. تأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وعائلاتهم، ومراجعتهم الدورية (السنوية) وفق مؤشرات وعناصر الكلفة الاستهلاكية والمعيشية والشاملة للعدالة الاجتماعية. وأحيانا مراعات اختلافاتها المناطقية. ووضع إطار تشريعي ومؤسسي للمراقبة والتفتيش في أماكن العمل. وتجريم عدم الامتثال، وجميع أشكال التهرب بعقوبات ردية. وإدراج منظومة الحد الأدنى للأجور ضمن سياسة اجتماعية واسعة، تشمل التدريب الاندماجي، والإعفاء الضريبي، وإلزامية التصريح والحماية والضمان الاجتماعي، وحق الولوج للخدمات والمرافق العامة، يتم توافق حولها وتحسين قواعدها في إطار مؤسسات الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف

ترتيب الدول العربية في متوسط الأجور الشهرية الصافية (بعد خصم الضرائب) لعام 2024:

1. قطر - متوسط راتب شهري يقدر بحوالي 4,130,45 دولار أمريكي.
2. الإمارات العربية المتحدة - متوسط راتب يبلغ بحوالي \$3,663,27.
3. الكويت - بمتوسط راتب شهري يقارب \$2,855,21.
4. المملكة العربية السعودية - متوسط الراتب الشهري بلغ: \$2,101,43.
5. سلطنة عُمان - متوسط راتب يقدر بحوالي \$2,177,94.
6. البحرين - متوسط راتب شهري يبلغ \$1,728,74.
7. فلسطين - متوسط الراتب الشهري بلغ \$640,80.
8. الأردن - متوسط الراتب بلغ \$627,48.
9. العراق - متوسط الراتب الشهري يبلغ: \$538,74.
10. المغرب - يبلغ متوسط الراتب الشهري حوالي \$396,75.
11. ليبيا - متوسط الراتب حوالي \$306,30.
12. تونس - يقدر متوسط الراتب الشهري بحوالي \$298,68.
13. الجزائر - تقدم متوسط راتب شهري يقدر بحوالي \$268,91.4.
14. مصر - تحتل مصر المرتبة الأخيرة بين الدول العربية في متوسط الأجور براتب لا يتعدى 148,10 دولار أمريكي

الأعلى والأدنى و متوسط الأجر في البلد وقياس مستوى الفروقات ومؤشرات انحرافه عن مستويات دخل الأفراد والأسر على الصعيد الوطني؟ ما طبيعة التفاوتات الأجرية بين القطاع العام والخاص؟ وما بين قطاعات الأنشطة الاقتصادية؟ وما بين نفس الفئات المهنية بنفس المؤهلات العلمية والتجربة المهنية؟ ماهي التفاوتات الأجرية بحسب الجنس وبحسب نفس العمل؟ والتفاوت الأجرية بحسب وضعية العمل بالقطاع غير الرسمي، أو وضعية الهجرة أو اللجوء أو النزوح أو بسبب الإعاقة أو الوضع الصحي أو العمري؟ ما هي نسبة الأجراء من إجمالي العاملين، في القطاع العام، وفي القطاع الخاص؟ و ما هي حصة الأجور أو عائد العمل من الدخل الوطني مقابل حصة أرباح المال والرأس المال؟

الحكومية لترسيم الإعفاءات الضريبية على الحد الأدنى للأجور. وأصحاب الأجور بسقف اعلى مرتين للحد الأدنى. أو القيام بمبادرات توقيع اتفاقيات أو إنشاء تعاونيات بالقطاعات والمؤسسات المنظمة نقابيا. داعمة لخدمات أساسية وملائمة وبتكاليف ميسرة، بالمقارنة مع تكلفتها السوقية. مع مؤسسات تقديم خدمات تامين صحي تكميلي، والتنقل، والترفيه، والحصول على السكن، والقروض الميسرة. أو مؤسسات رعاية الرضع والأطفال والتعليم الأولي، أو متاجر بيع المنتجات الاستهلاكية أو التجهيزات المنزلية ...

• **بالإضافة تحضير أجوبة شاملة يتم تحيينها دوريا عن الأسئلة التالية منها:** ما هي قيمة الحد الأدنى للأجور؟ وهل تستجيب لمقومات كلفة الحياة الكريمة؟ من هي الفئات التي يشملها الحد الأدنى، والتي لا يطبق عليها؟ وما هي الأسباب والمبررات والنتائج؟ ما هي قيمة خط الفقر المتعدد؟ وما هو الأجر



201 " حقبة جديد من العدالة الاجتماعية" تقرير المدير العام في المؤتمر الدولي للعمل 100 - 2011

https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_155883.pdf

202 " فاتورة أجور القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" ملخص دراسة من إعداد خبراء إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي - سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/01/09/Public-Wage-Bills-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-45535>

203 راجع "الأجور عبي في نظر صندوق النقد.. ضحايا التضخم وأجورهم المسلوقة" - العدالة الاجتماعي بالعربي <https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/publication/5741>

204 تتم المراجعة الدورية للحد الأدنى للأجور وفق مقاربات قياسية متعددة منها مثلا البرازيل: يخضع الحد الأدنى للأجور لزيادة توافقي قيمة التضخم خلال السنة السابقة زائد نمو إجمالي الناتج المحلي للسنتين الفاتنتين - فرنسا: تتم زيادة الحد الأدنى للأجور تلقائيا من خلال إضافة قيمة التضخم للعام السابق، إذا كان فائض التضخم يساوي 2 ./. ولا يقل عن نصف معدل نمو أجر العامل المنخفض الدخل في الساعة الواحدة - تونس والمغرب: يتم تحديد الحد الأدنى للأجور بحسب القطاع

205 "الحد الأدنى للأجور وحمايتها في الدول العربية: ضمان نظام عادل للعمال الوطنيين والمهاجرين" اللجنة الاستشارية لسياسة منظمة العمل الدولية حول الهجرة العادلة في الشرق الأوسط (بدون تاريخ)

5. العدالة الضريبية وإعادة التوزيع

- زيادة موارد الخزينة لتمويل الإنفاق
- تحفيز التنمية والنشاط الاقتصادي؛
- إعادة توزيع الثروة من الأكثر إلى الأقل دخلاً
- تعزيز قيم المواطنة والمساءلة

وظائف تحدد بمستويات مرتفعة، التوجهات السياسية للحكومات، في اختيار وتركيب الأولويات الموجهة للوظيفة للسياسة للمنظومة الضريبية المعتمدة. فأزمة أنظمة العدالة الاجتماعية بالمنطقة. تنكشف أسرارها ومفاتيح فهمها السياسي والتنفيذي، من خلال فتح موضوع السياسات المالية. وفحص منظوماتها الضريبية. باعتبارها ركيزة لتحقيق وتوفير الموارد المالية لإدارة الاقتصاد الوطني، والنفقات الحكومية للدولة، وتحقيق وإنجاز خدمات عامة للمواطنين، من خلال مساهماتهم كل حسب مقدرته النسبية.

تشترك العديد من الدراسات بالمنطقة العربية حول ضرورة التركيز على العلاقة بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية (من خلال الإنفاق الاجتماعي) ، في إطار نموذج التنمية المستدامة . كمدخل لإعادة تقييم الوضع ، خصوصاً بعد عام 2010 وما تلاها من ثورات وحراك شعبي في معظم دول المنطقة. على خلفية الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي والاستفراد بالسياسات والقرارات. مما يمنع المواطن العربي، ويغلق أمامه سبل المشاركة في

تعتبر المنظومة الضريبية، من بين الأدوات العقد الاجتماعي، ما بين الدولة ومواطنيها. القائم على احترام الدولة لحقوقهم الشاملة. مقابل تحمل المواطنين (ت) لواجباتهم ومسؤولياتهم في وطنهم، بما في ذلك المساهمة في المنظومة الضريبية. فمشروعية مشاركة المواطنين في بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات. ترتبط بمشروعية توفيرها لضمانات فعلية لحمايتهم واحترام حقوقهم، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وحريتهم المنظمة لمسائلها ومحاسبتها. وبالتالي فالسياسة الضريبية تشكل مصدر أساسي لتوفير الموارد الضرورية لتجسيد معايير العقد الاجتماعي وتصميم تنفيذ السياسات العامة

وتلعب التوجهات السياسية للدول، تأثيرات موجهة في تصميم نموذجها للسياسة الضريبية. وأدواراً أساسية في تحقيق وتوفير الموارد لتنفيذ السياسات العامة، التي تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية، وتأمين استدامتها. وتحدد التوجهات الاستراتيجية في إعادة توزيع العادل للدخل والثروات. كما يمكن استخدام السياسة الضريبية للتدخل من أجل ضبط الاقتصاد وتنشيطه. في هذا السياق، يؤدي النظام الضريبي أربع وظائف رئيسية هي التالية:

206 متوسط الرواتب الشهرية في بعض دول العربية والخليج (2024) وفقاً للتقرير السنوي لمجلة Ceoworld. (دولة الإمارات العربية المتحدة 3663 دولاراً المركز 18 عالمياً. - دولة قطر 3,168 دولار المركز 22 - العربية السعودية 1,888 دولار في المركز 36 - الكويت 1,854 دولار المركز 38 - البحرين 1,728 دولار المركز 45 - عمان 1,626 دولار المركز 50. - المغرب 1,657 دولاراً - المركز 48 عالمياً. - لبنان 837 دولار المركز 74. - وسلط التقرير الضوء أيضاً على العلاقة بين الصناعات ومستويات الرواتب، مشيراً إلى أن الوظائف في مجالات التمويل والتأمين والكهرباء والتعدين وتكنولوجيا المعلومات و تجارة التجزئة والتعليم هي من بين الوظائف الأعلى أجراً. وفي المقابل، فإن قطاعات مثل الضيافة والبناء هي قطاعات رواتبها متدنية

207 الندوة الثالثة "حوار حول سياسات الأجور ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية" 1 مارس 2021 - الإسكوا <https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/WAGEPO-1.PDF>

<https://www.ilo.org/ar/media/411476/download>

208 راجع "دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية" خصوصاً الفصل الثامن "السياسة الضريبية ومراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية" الصفحة 131 / 139- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) 2020

209 راجع "المنظومة الضريبية: رافعة للنموذج الجديد للتنمية" المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - إحالة ذاتية رقم 39 - 2019

<http://www.cese.ma/media/2020/10/Avis-Un-syst%C3%A8me-fiscal.pdf>

وإعداد الموازنات العامة وتنفيذ الإنفاق الحكومي. وتشير بنية الموازنة اعتمادها في المطلق على التحصيل الضريبي، وما يرافقه من اقتصاديات ريع الاستخراج والتصدير. أكثر من اقتصاد إنتاجي واستثماري للدولة. وهو ما تدل عليه الثيمات الضريبية التالية:

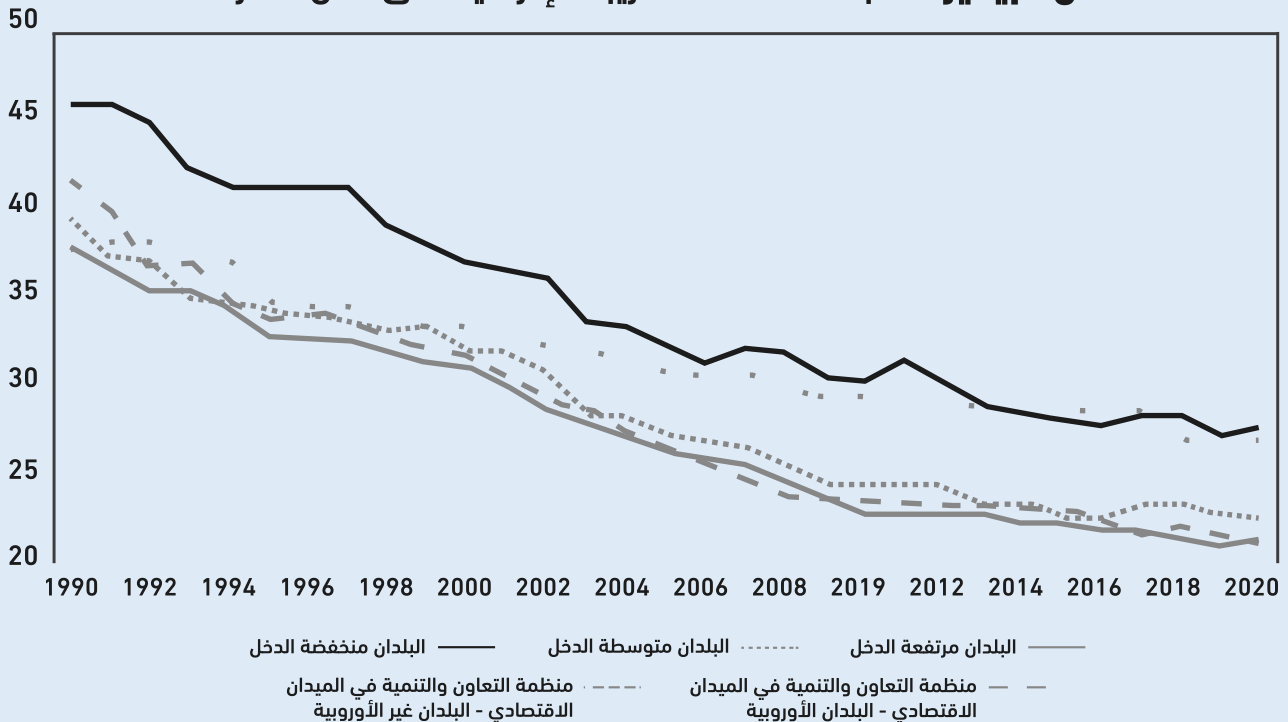


الحصول على حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. فمطلب العدالة الاجتماعية يعكس مظاهر الأزمة المركبة والمتكررة في الزمان والمكان بالمنطقة.

فالمنظومة الضريبية في أغلبية البلدان العربية. تعاني من تحديات مشتركة، منها التهرب والتجنب الضريبي، وعدم القدرة على ضبط شبكات الفساد والتهرب الضريبي. وتدني القدرة الجبائية لأسباب إدارية مؤسسية وتشريعية، وضعف المتابعة والمساءلة والمحاسبة في الجوانب المتصلة بالتحصيل والجوانب المرتبطة بهدر المال العام.

كما تشير الدراسات إلى الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتحصيل الإيرادات، (بنسب تتراوح بين 60-70% من الموازنة تأتي من خلال هذه الموارد).

الشكل البياني 3: اتجاه معدلات الضريبة الإلزامية على دخل الشركات

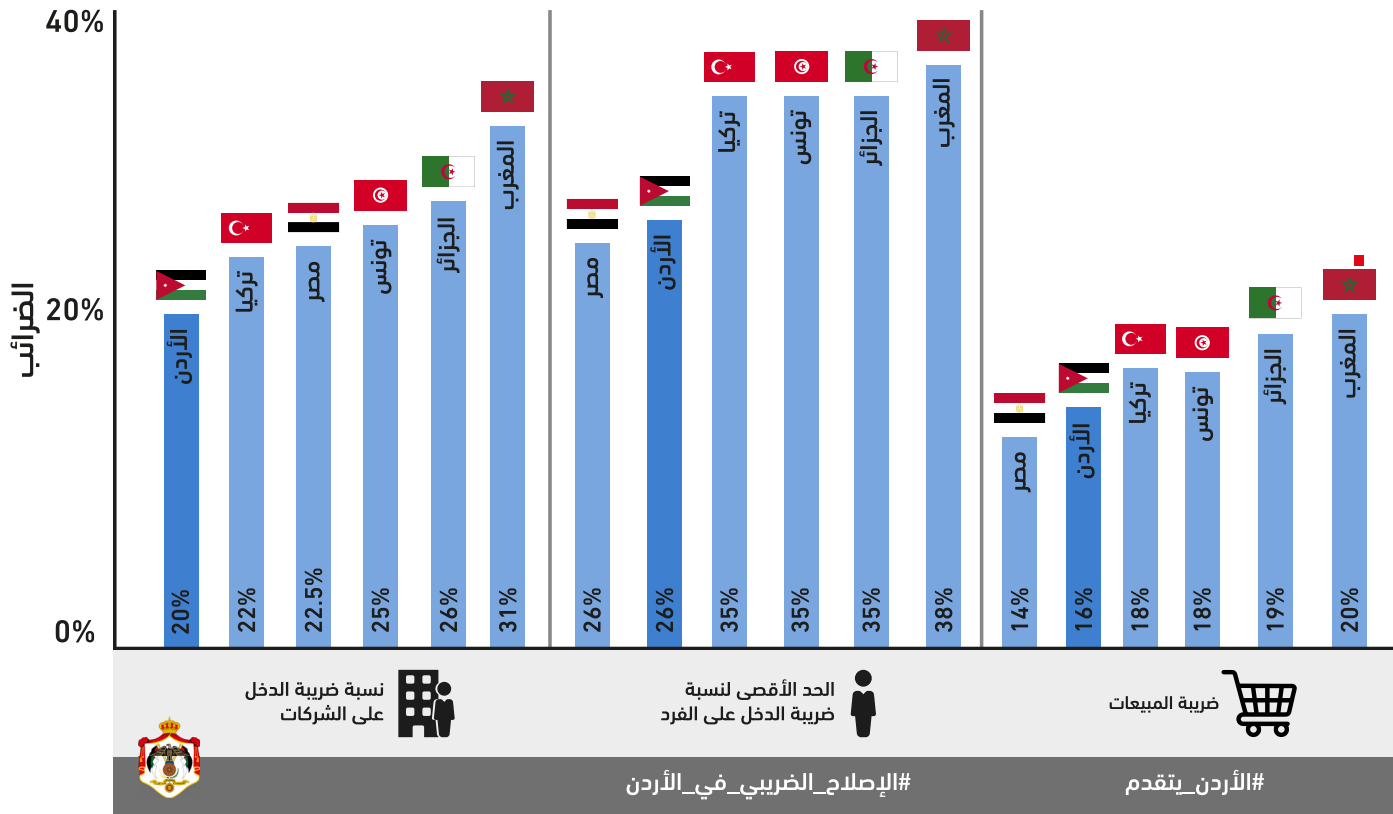


المصدر: قاعدة بيانات السياسات الضريبية لدى إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

• ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة. كالضرائب على المبيعات أو الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك). وهي في أصلها ضرائب «عمياء». فالمسدد الأساسي لهذه الضرائب الكبيرة هي الشرائح الفقيرة والمتوسطة. وكلما قل الدخل يزداد العبء الضريبي من مجمل الدخل مقارنة بالأغنياء. كم يلاحظ ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة على مداخيل أجور العمل والعمال.

• تراجع النظم الضريبية المباشرة وبنسب كبيرة على الشركات والمقاولات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. من خلال آلية التخفيض، أو إعفاء دائم أو مؤقت لقطاعات محددة. أو للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأصحاب الثروة الكبيرة تحت شعارات «التشجيعات أو الجاذبية الاستثمارية». إلى درجة أصبحت مثلاً مساهمة الضريبة على الشركات ومداخيلها اقل. بالمقارنة من مساهمة الضرائب المباشرة على مداخيل الأجور. وفي نفس الوقت اقل من موارد الضرائب غير المباشرة. مع عدم وجود تصاعدية عادلة في ضرائب دخل الأفراد والشركات والممتلكات والثروات والكماليات، مقارنة بالمعدل العالمي التي تصل إلى حوالي 50%.

[illegible]



• **تمكين القوى العاملة وبمختلف الوسائل**
أن المنظومة الضريبية العادلة، جوهرية
في بناء مجتمع عادل اجتماعيا. وعرض وفهم الأنظمة والقوانين الضريبية القائمة. وإبراز اختياراتها السياسية. وتجسيدها العملية. وتعارضاتها الفعلية مع اختيارات ضريبية أخرى تكون عادلة، من حيث فعالية ونجاعة استخدامها، في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتوفير خدمات اجتماعية كاملة.

• **اعتماد مدخلات أو مبادئ أو أسئلة نقائية، لإصلاح المنظومة الضريبية القائمة منها:** مبدا توزيع وتحمل العبء والالتزامات الضريبية ما بين الشرائح الاجتماعية القطرية. وتدقيق الضرائب التي تتحملها جميع الفئات الاجتماعية وبنفس القدر. وتقدير عبء تناسبيتها مع القدرات الاقتصادية للفئات الاجتماعية عامة وخصوصا القوى العاملة.

واقع يسمح للمؤسسات النقابية، إلى جانب خلاصات العديد من الدراسات البحثية المستقلة. أن النظم الضريبية بأغلب دول المنطقة. غير شاملة لرؤية سياسية واضحة ومكتملة ودائمة، لمبادئ وأهداف العدالة الاجتماعية. وغير ملتزمة بإعادة توزيع الدخل والثروات بين فئات المجتمع المختلفة. بالإضافة إلى أنها نظم فشلت وتفشل، ليس فقط في بناء منظومة عادلة، لتعبئة الموارد المالية الكافية لخزينة الدولة، لتغطية نفقاتها العامة. وإنما أيضا تكرر نماذج تدبيرية وإدارية وقانونية ضعيفة ومترهلة، وقابلة لكل أنواع الاختراق، لتكريس انتشار ظاهرة التهرب والتجنب والفساد الضريبي. بسبب انعدام الشفافية وضعف الرقابة واستبعاد المساءلة الفعلية البرلمانية والقانونية والشعبية. ومن أجل تطوير القوة الاقتراحية النقابية حول العدالة الضريبية، المتمحورة حول العدالة الاجتماعية. يمكن تعزيز أو الانطلاق من المراكز التالية:

الإطار 42. الضرائب و رسوم الأكثر استخدامًا

في مايلي عرض لتدخلات
الضريبة الأكثر استخدامًا،
علما بأن لكل من هذه
التدخلات آثارًا مختلفة على
العدالة الاجتماعية:

1. الضريبة على الاستهلاك أو
المبيعات؛
2. الضريبة على الدخل الأفراد و
الشركات؛
3. الضريبة على القطاع الخاص و
الشركات
4. الضريبة على راس المال؛
5. الضريبة على استخراج الموارد
الطبيعية؛
6. الضريبة على الميراث؛
7. الضريبة على الأملاك/الضريبة العقارية؛
8. الضريبة على التجارة/الرسوم الجمركية؛
9. الضريبة على الأرباح من التداول في البورصة؛
10. الضريبة على أرباح المهن غير التجارية؛
11. الضريبة (الرسوم) على الخدمات العامة
(استهلاك الطرق مثلا)

الفرق بين الضريبة والرسم هي أن الأولى
لها طابع عام شامل أو قطاعي متخصص
(ضريبة دخل، ضريبة مبيعات) في حين أن
الرسوم تفرض على سلعة أو خدمات
معينة (رسم انتقال/توريث، رسوم
على الكهرباء أو الهاتف، الرسوم
البلدية، إلخ).

المصدر: دليل إدماج العدالة
الاجتماعية في السياسات
الإنمائية" الفصل الثامن
"السياسة الضريبة مراعاة
مفاهيم العدالة الاجتماعية
"صفحة 131/ 931 - الجنة
الاقتصادية و الاجتماعية
لغرب آسيا (السكو)
2020

• الدعوة إلى ترسيم نظام ضريبي يعتمد
التصاعدية العادلة بقيمتها المطلقة.
وبنسبة تصاعدية تناسب اشطر ارتفاع
دخل الملزم بالضريبة. وتغطي جميع
الأنشطة الاقتصادية. وتوجيهها كمنظومة
داعمة للعدالة الاجتماعية. مع التأكيد
على وضع قوانين ومؤسسات وموارد
وتقنيات تكنولوجية كافية، تضمن التثاقية
وتكامل المؤسسات المعنية المركزية
والمحلية. بما فيها مؤسسات الشفافية
والمراقبة. ورصد التهرب والتجنب
الضريبي على المستوى القطري والدولي

تمكن القراءة النقابية النقدية للاختيارات
السياسية في تركيب وتصميم أولويات
الهيكل الضريبي للحكومية. من رصد علاقتها،
بمفاهيم وأهداف العدالة الاجتماعية،
والتنمية المستدامة. وبالقدرة على توسيع
الوعاء الضريبي. ومناهج إعادة التوزيع
العادل... فهناك العديد من دول المنطقة
عمدت إلى تركيبات تركز على رفع الضريبة
على القيمة المضافة. أو إلغاء الدعم على
السلع الأكثر استهلاكًا. ومقايضة أسعارها
بكلفتها الحقيقية في السوق. أو رفع
الرسوم الضريبية باستهداف بعض الخدمات
العامة والمرفقية الأكثر طلبًا أو استعمالًا
(النقل الحضري أو السكني التعليم الصحة
الخدمات البلدية الطاقة الماء التأمينات
(. فقط لسهولة تطبيقها مقارنة بالضرائب
الأخرى. بالرغم من أثارها في توسيع دوائر
اللامساواة والتفاوتات والحرمان والفقر.
لأنها من بين الطرق المستعملة للموازنة،
عند تقليص الضرائب على الشركات
والاستثمارات ورؤوس الأموال والثروات. او
قرارات بالاعفاءات الضريبية دائمة او محددة
التي تشمل شركات او قطاعات اقتصادية
كبيرة الخاصة او العامة. التي لها ارتباطات أو

• **فمواجهة تركيب الأولويات الضريبية على المصالح الخاصة، ونخب المال والراسمال والاعمال. من بين مهمات الحركة النقابية وشبكات المدنية والدراسية.** لبناء عناصر الضغط المضاد على الحكومات. وتفكيك مسارات الفساد الضريبي وعدم الشفافية. وتبسيط الجوانب التقنية لابرار اضرارها وخسائرها على الفئات المتضررة. والدعوة الى تعبئة ومشاركة كل الأطراف المعنية لعرض بدائل العدالة الضريبية، المراعية للعدالة الاجتماعية. والدعوة الى ادراج العدالة الضريبية في اجندة مؤسسات الحوار الاجتماعي والمجتمعي.

• **الدعوة إلى تفكيك نقدي لمنهجية إعداد الموازنات.** ونمط صياغتها بل اختصارها في مفردات وجمل قصيرة مرتبة في عدد هائل من « بنود الصرف ». والمكررة بحسب التعدد العمودي للبرامج القطاعية. بحيث يتم ترحيل الأولويات والاستجابة للحاجيات المجتمعية، وتشبيتها على بنود غامضة بمحتويات تقنية وإجرائية معقدة. تجعل علاقتها بمرتكزات التنمية والعدالة الاجتماعية غير واضحة. والمطالبة ببناء الموازنات العامة السنوية والمتعددة السنوات. تخضع إلى نمط سياسات البرامج الأفقية. تعكس الأولويات والأهداف والنتائج المنتظرة، ومقاييس الفعالية والنجاعة والأداء المؤسسي. وإدماج معايير مقارنة النوع الاجتماعي والمجالي - الترابي. وإجراءات التقييم والمسائلة والمحاسبة المتقاسمة، بين جميع المتدخلين، التي تسند لها اعتمادات مالية وبشرية وتكنولوجية لتنفيذ البرنامج.

تبعيات سياسية لبنية الدولة. او التسهيلات والتخفيضات الضريبية للشركات المتعددة الجنسيات ...بدعوى تعزيز الأنشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط التنافسية. وتؤدي مثل هذه المقاربة إلى خسارة الموارد التي تحتاجها الدولة للاستثمار في مجالات أساسية للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

وغالبا ما تتمكن النخب الاقتصادية والاستثمارية والمالية المنظمة في تجمعات بالمنطقة. خصوصا في حالات الإعلان عن مناضرات او إجراءات تمس « الإصلاح الضريبي» من فرص كبيرة لفرض توجهاتها والتأثير في صناعة مقارنة للأولويات الحكومية. ووضع القوانين. تصل أحيانا الى ضغوطات سياسية ومرافعات وتهديدات عندما تقترب «بعض الإجراءات الإصلاحية» من مصالح وعوائد الشركات والثروة الكبرى . وتنتهي غالبا هذه المناضرات بتوافقات وتحالفات بين صانعي السياسات الحكومية، وأصحاب المال والراسمال والاعمال. مع استبعاد متكرر للعدالة الضريبية.



213 راجع " الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات من 4 دول عربية" خصوصا الفصل الثامن " السياسة الضريبية ومراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية

214 واكب التحول الرقمي الجماعي في عصرنا تضخم الانتهاكات الضريبية وتسرب الإيرادات. إذ أتاحت نماذج الأعمال الجديدة للشركات المتعددة الجنسيات توليد الدخل من دون أن يكون لها تواجد مادي في الأسواق التي تزاوّل فيها نشاطها الاقتصادي الحقيقي. وبالرغم من كل المحاولات التي قامت بها بعض الدول لجأت الشركات المتعددة الجنسيات إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي مستغلة عدم الاتساق في المعاهدات الضريبية والإفلات من المسؤولية الضريبية من خلال نقل أصولها إلى ملاذات آمنة وغير التلاعب في تطبيق قواعد التسعير التحويلي للتعوّض عن تدني الكفاءة في تحصيل الضرائب، وضعف الامتثال، والضغط التنافسية على الضرائب المفروضة على الشركات. لجأت الإدارات الضريبية إلى الاعتماد على أشكال غير مباشرة من الضرائب الرجعية. فهذه الضرائب، وإن كانت تتيح السرعة في توليد الإيرادات، إلا أنها تزيد من وطأة الجهد الضريبي وتسهم في الإرهاق الضريبي

راجع بخصوص الخسائر الضريبية الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات بالمنطقة على الرابط التالي "خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد (الشركات المتعددة الجنسيات) الإسكوا 2022 -

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/new-global-tax-reforms-arab-region-arabic.pdf>

الجدول 7. نسبة الضرائب غير المباشرة من العائدات الضريبية في بعض البلدان العربية

السنة	الضريبة على المبيعات وعلى المستهلك (بالنسبة المئوية)	البلد
2015	40.9	الأردن
2015	36.5	لبنان
2012	30.5	تونس
2015	26.1	مصر
2015	45.3	دولة فلسطين
2015	45.1	المغرب



THE WORLD BANK

المصدر: بيانات البنك الدولي

<https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.GSRV.RV.ZS?locations=1A>

القصيرة. وضرائب على فواتير البنوك وشركات التأمين. وضرائب على العلاوات الداخلية التي تتعدى سقف معين. وضريبة على عمليات تداول الأسهم. وضرائب على مبيعات الخطوط الجوية ومبيعات المطارات. أو ضرائب على الأملاك الراقية أو تعدد العقارات وتحويلات الإرث وفق سقف محدد. وتوحيد النظام الضريبي بين الاستثمارات المباشرة الداخلية والخارجية. والمرافعة الداخلية لإعادة تحصيل أو استرجاع نسبة معينة من الضرائب الاستهلاكية لذوي الدخل المحدود، تحتسب من قيمة الدخل. والمرافعة الخارجية في إطار التنسيق النقابي الإقليمي والدولي، وشبكات التحالف المدني، لفرض ضريبة عالمية على المعاملات المالية، وتبادل العملة الدولية، والشركات العالمية لتكنولوجيات التطبيقات الرقمية (الاقتصاد الرقمي).

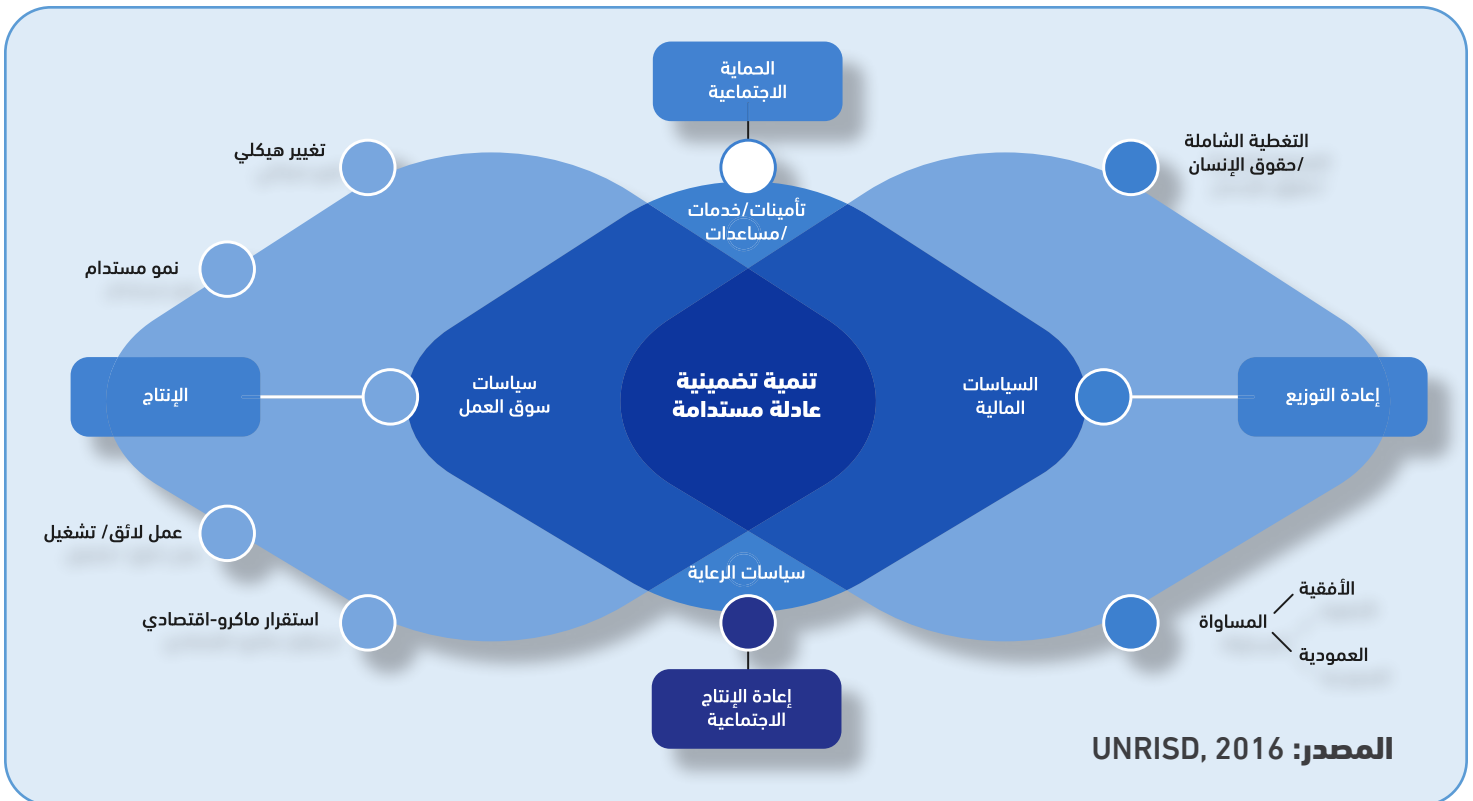
• **المطالبة بإعادة هيكلة المنظومة الضريبية. خصوصاً في الدول ذات الدخل والموارد المتوسطة والضعيفة.** بتخفيف ثقل العبء الضريبي الواسع على الفئات الاجتماعية، والقوى العاملة، والأنشطة المعاشية أو الصغرى وذات المداخل المحدودة. (ضريبة الدخل / مباشر - وضريبة الاستهلاك العام / غير مباشر). وترحيله إلى الفئات الأكثر عنى. وعلى الشركات الكبرى. والتركيز على الدخل والثروات والممتلكات الراقية. ورفع ضريبة استهلاك المنتجات والسلع الكمالية

• **التفكير الجدي في خيارات جديدة للتدخلات الضريبية** تمكن من توسيع الوعاء ورفع العائد الضريبي من جهة. وإعادة توزيعه بما يناسب متطلبات الإنفاق العام على سياسات وبرامج العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ويمكن أن تشمل هذه الخيارات البديلة، كالضرائب على التداول في البورصة ومعاملات المضاربات المالية

6. سياسات الحماية والضمان الاجتماعي الشامل

فالحماية الاجتماعية المدرجة ضمن استراتيجية وطنية متكاملة للتنمية المستدامة. نهج سياسي لمواجهة اللامساواة والفقر والحرمان. والوقاية من مخاطر الحياة. بتوفير حد أدنى أساسي للحماية والضمان الاجتماعي الشامل لجميع المواطنين والمواطنات. يضمن حق الوصول إلى الخدمات الأساسية العامة. كعنصر من عناصر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، الذي تتحمل بموجبه التزامات سياسية وتشريعية ومؤسسية ومالية. لحماية العدالة والمساواة والأمان. والاستجابة للاحتياجات والحاجيات الاجتماعية. بما فيها حق الوصول الآمن لخدمات التعليم والصحة والسكن والعمل اللائق.

العدالة الاجتماعية مرتبطة ارتباط شديد بمفهوم الدولة الديمقراطية، والعدالة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. والضامنة للحقوق الإنسانية. ومبادئ المساواة الأفقية والعمودية. وإرادة في إعادة التوزيع العادل للموارد والثروات. تترجم في سياسات وبرامج اندماجية وتضمينية. تراعي التحولات والتغيرات الهيكلية، القائمة والمتوقعة، في الخريطة الاقتصادية والإنتاجية والتشغيلية. وتؤمن التنمية المستدامة، والحق في العمل اللائق والكرام للجميع، والوصول الآمن إلى جميع الخدمات العامة الأساسية (تعليم صحة). باعتبارها القواعد التأسيسية، لبناء سياسة شاملة للحماية الاجتماعية، كركيزة من ركائز اعتماد العدالة الاجتماعية.



215 راجع بهذا الصدد موضوعات عامة حول العلاقة بين المنظومات الضرائبية ومقاربة النوع الاجتماعي القائم على المساواة على رابط موقع " التحالف العالمي من أجل الضرائب العادلة

216 مثلا في بريطانيا فرضت ضريبة على المكافآت الداخلية التي تفوق 25 ألف دولار بنسبة 50٪.

217 مثلا في الأرجنتين فرضت ضريبة 6٪ على الأرباح الناتجة عن بيع وشراء الأسهم وشكلت لوحدها 10٪ من مجموع الإيرادات الضريبية الحكومية سنة 2009

218 بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، وصكوك الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تنص المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن: «لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي، ومن حق أن توفر له، من خلال الجهود القومية والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية». وفي أعقاب هذا الإعلان، أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان 9 و10، 1966) ما يلي: «(...) حق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية... وجوب توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده، وينبغي منح الأمهات العاملات، أثناء الفترة المذكورة، إجازة مأجورة أو إجازة مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي كافية.. وتم التأكيد بشكل منهجي على الحق في الضمان الاجتماعي مع تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما هو الحال في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 11)؛ واتفاقية حقوق الطفل (المادة 26)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 27)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 28).

فالحق في الحماية الاجتماعية دفا من الحقوق المتأصلة في القانون الدولي. وقد عرف الضمان الاجتماعي، وهو التعبير الأكثر استخداماً في الصكوك الدولية الأولى للدلالة على الحماية الاجتماعية، على أنه حق من حقوق الإنسان. وحرصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على وضع إطار مفاهيمي للحماية الاجتماعية، حيث اعتمدت في سنة 2007 «التعليق العام رقم 19» الذي يؤطر مضمون الحق في الضمان الاجتماعي بالمبادئ الثلاثة التالية:

1. الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان، وضرورة اقتصادية واجتماعية، من أجل تحقيق التنمية والتقدم؛

2. إن جوهر الضمان الاجتماعي هو إعادة توزيع الموارد كما أنه يعزز الإدماج الاجتماعي.

3. تقع مسؤولية أعمال الحق في الضمان الاجتماعي عموماً وفي المقام الأول على عاتق الدولة.

وقد شددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التابعة للأمم المتحدة، في تعليقها العام لسنة 2007 المشار إليه أعلاه، على أهمية ارتكاز السلطات العمومية في سياساتها على مبادئ عمل ملموسة وقابلة للقياس، ويشمل ذلك على وجه الخصوص:

1. توافر نظام واحد أو أنظمة متعددة تضمن تنفيذ الاستحقاقات المتعلقة بالضمان الاجتماعي؛

2. شمولية المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي: الرعاية الصحية، الشيخوخة، البطالة، حوادث الشغل، دعم الأسرة والطفل، الأمومة، العجز، المتوفى عنهم والأيتام.

الحق في الحماية الاجتماعية من بين الأسس المرجعية والفعالة لإعادة التوزيع العادل للثروة والخيرات التي ينتجها المجتمع. وأداة استراتيجية لإقرار برامج العدالة الاجتماعية. عبر إعادة توجيه الموارد لتمويل برامج تضمن للفرد والمجموعات حق الولوج الآمن لخدمات الصحة والتعليم والعيش الكريم والعمل اللائق والحماية من مخاطر التي يتعرض لها الفرد أو الأسرة في الحياة العامة والمهنية. وتمكن الجميع من الاستمرار في تطوير القدرات والمهارات والبقاء المندمج في الحياة الاجتماعية والمجتمعية

شخص عضو في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على الصعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. وله الحق فيما يؤمن العوائل في حالة البطالة أو المرض أو العجز والتمل أو الشيخوخة أو غير ذلك في الظروف الخارجة على نطاق وإرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

4. إمكانية الوصول إلى مجموع هذه الخدمات. (يجب أن تكون الشروط المؤهلة للاستفادة من الاستحقاقات معقولة ومناسبة وشفافة، وينبغي تقديمها في الوقت المناسب)

5. المشاركة (يجب أن يكون المستفيدون من أنظمة الضمان الاجتماعي قادرين على المشاركة في إدارة نظام الضمان الاجتماعي).

3. كفاية الاستحقاقات، نقدية كانت أم عينية، التي يتعين أن تكون كافية في مقدارها ومدتها. بحيث يتمكن كل شخص من إعمال حقوقه في حماية الأسرة ودعمها، وفي مستوى معيشي كاف، وفي الوصول إلى الرعاية الصحية على النحو الوارد في المواد 10 و 11 و 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).



219 منها الاتفاقية رقم 102 لسنة 1952 والمتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الاتفاقية الدولية رقم 25 الخاصة بالتأمين الصحي لعمال الزراعة (1927). الاتفاقية الدولية رقم 70 بشأن الضمان الاجتماعي للبحارة (1946). الاتفاقية الدولية رقم 71 بشأن مياشات البحارة (1946). الاتفاقية الدولية رقم 110 بشأن شروط استخدام عمال المزارع (1958) والتي تنص في جزئها السابع على أحكام تتعلق بحماية الأمومة للمرأة العاملة في الزراعة وفي جزئها الثامن على التعويض عن إصابات العمل وفي جزئها الثالث عشر على الرعاية الطبية. الاتفاقية الدولية رقم 121 بشأن الإعاقات في حالة إصابات العمل (1964). الاتفاقية الدولية ذات الطابع الشمولي والتي تنطبق على عمال الزراعة: الاتفاقية رقم 42 بشأن تعويض إصابات العمل (1934) والاتفاقية رقم 128 بشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة (1967) والاتفاقية رقم 130 بشأن الرعاية الطبية والإعانة المرضية (1969). الاتفاقية العربية رقم 3 لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية. الاتفاقية العربية رقم 12 لعام 1980 بشأن العمال الزراعيين التي تنص في مادتها الواحدة والعشرين على وجوب سريان أحكام التأمينات الاجتماعية لتشمل عمال الزراعة كما تضمن لهم حقوقاً مساوية للعمالين في بقية قطاعات النشاط الاقتصادي. والاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 والمتعلقة بحماية الأمومة.

220 راجع الاتفاقية <https://www.ilo.org/ar/media/261531/download>

221 راجع التوصية <https://www.ilo.org/ar/media/269371/download>

222 راجع " بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم متحور حول الإنسان - مؤتمر العمل الدولي 109 - التقرير الخامس 2021

223 يتم ربط الحماية الاجتماعية بـ " إدارة المخاطر الاجتماعية " باعتبارها أفضل تدخل لدعم الحالات الاجتماعية غير المستقرة والتي تؤدي إلى تزايد في نسب الفقر. تسمح الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة vulnerable بأن في تطور المجتمع وبالتالي التغلب على فقرهم - منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: "عرفت الحماية الاجتماعية على أنها الإجراءات التي تعزز قدرة الفقراء والفئات الهشة أو الضعيفة للتغلب على الفقر وإدارة المخاطر والصدمات بشكل أفضل. وتشمل التأمين الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية وتأمين المعايير الأساسية لضمان بيئة عمل دافعة. أو اعتبار الحماية الاجتماعية مرتبطة بالنمو الاقتصادي وتحسين اندخالاته لصالح الفقراء: تنطلق هذه القاعدة من الفكرة بأن لا يمكن التوصل إلى حماية اجتماعية في ظل غياب نمو اقتصادي تشمل جميع فئات المجتمع وبالأخص الفقراء منهم. إما من خلال تأمين فرص عمل. أو عن طريق التأمين الاجتماعي أو سياسات تصريف المنتجات، على الأخص الزراعية منه - البنك الدولي: يعرف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من التدخلات لمتابعة الأفراد والأسر والمجتمعات لمساعدتهم على إدارة المخاطر المحيطة بهم. ولمحاربة الفقر. ضمن هذا المنظار، تعتبر الحماية الاجتماعية نوعاً من الاستثمار لتقوية الموارد البشرية - الاتحاد الأوروبي: يعتبر الحماية الاجتماعية مجموعة التدابير التي تتخذها الدول لتأمين الحد الأدنى من الرعاية والحماية للمواطنين من مخاطر انخفاض المدخول السبباً مرتبطة بالبطالة أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة أو كلفة إعالة العائلة أو وفاة الزوج أو الشريك راجع دليل "بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة" الإسكوا الصفحة 18

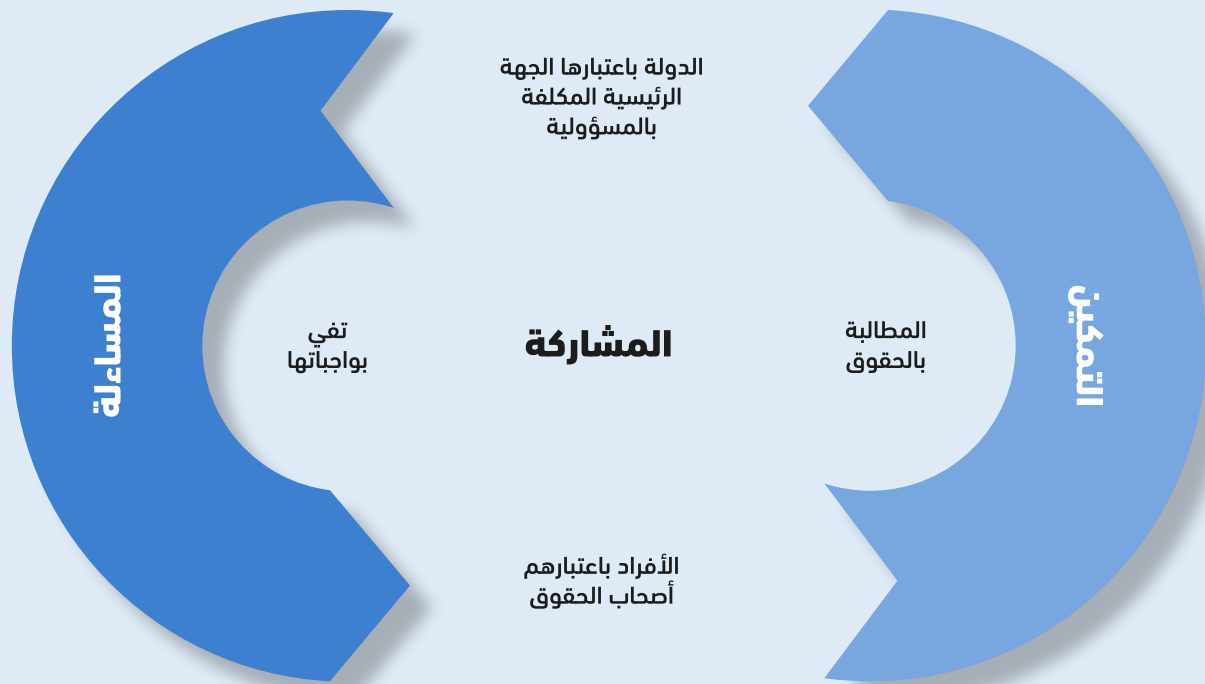
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/building-capacities-social_protection-policies-participation-arabic.pdf

اليوم وأجيال المستقبل. وتشدد منظمة العمل الدولية على أهمية مبادئ الحكامة الديمقراطية كشرط لضمان فعالية أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي،

وتشكل الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لسنة 1952. والتوصية رقم 202 التي اعتمدت في سنة 2012، بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية. مرجعين معياريين أساسيين. والتي تحدد المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، والواجبات المرتبطة بمجالات الحماية الاجتماعية التسعة وهي: الخدمات العلاجية، البطالة، منح المرض، منافع المتقنين على قيد الحياة، منافع الشيوخ، منافع العجز، التغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية، المنافع الأمومة والمنافع العائلية.

وفي هذا الإطار، اعتمدت منظمة العمل الدولية بين سنة 1919 و2012، 31 اتفاقية و24 توصية في مجال الحماية والضمان الاجتماعي، أي ما يمثل نحو 20 في المائة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشغل. و10 في المائة من العدد الإجمالي للاتفاقيات المصادق عليها. وتعتبر اتفاقيات منظمة العمل الدولية، الإطار المرجعي الرئيسي للقانون الدولي للحماية والضمان الاجتماعي، كما تعد أرضية تسترشد بها السياسات العمومية لمعظم بلدان العالم. وترتكز هذه الاتفاقيات على حق كل مواطن في الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الضمانات. فيما يتعلق بالحماية الشخصية، والحماية من المخاطر والتعويض، بما يكفل تعزيز التماسك الاجتماعي دعماً للتضامن بين النشيطين وغير النشيطين. وإعادة التوزيع بين الأغنياء والفقراء، وبين أجيال

الحماية الاجتماعية و العدالة الاجتماعية في نظام للحقوق



المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، " النهج القائم على حقوق الإنسان"، متاح باللغة الإنكليزية على الرابط التالي:

<http://web.lb.unfpa.org/rights/approches.htm>

224 " تعميم الحماية الاجتماعية بين دولة الرعاية أو تكريس لسياسة التخلي - عبد الرفيق زعنون - المعهد المغربي لتحليل السياسات - 2021

225 المشاركة: مشاركة النقابات و المجتمع المدني والهيئات الاجتماعية الفاعلة والهيئات الاقتصادية خلال تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات الحماية الاجتماعية العدالة: ليست سياسات الحماية الاجتماعية صدقة حكومية لمواطنيها. أو مساعدة للمحتاجين بل هي غاية وواجب سياسي وحقوقى للحكومة تجاه مواطنيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، التنمية: تدرج سياسات الحماية الاجتماعية ضمن سعي الحكومات إلى تحقيق التنمية البشرية والسياسية والاقتصادية والاستقرار والرفاء والتطور للمجتمع. الشمولية: تستند فعالية سياسات الحماية الاجتماعية إلى مدى شموليتها لجميع الفئات الاجتماعية - راجع دليل "بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة"

226 راجع " الحماية الاجتماعية في جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات <https://arabtradeunion.org/ar/atuc-publications?page=3> المجلد 5، العدد 2 - الإسكوا

227 راجع " الحماية الاجتماعية أداة للعدالة " نشرة التنمية الاجتماعية - المجلد 5، العدد 2 - الإسكوا

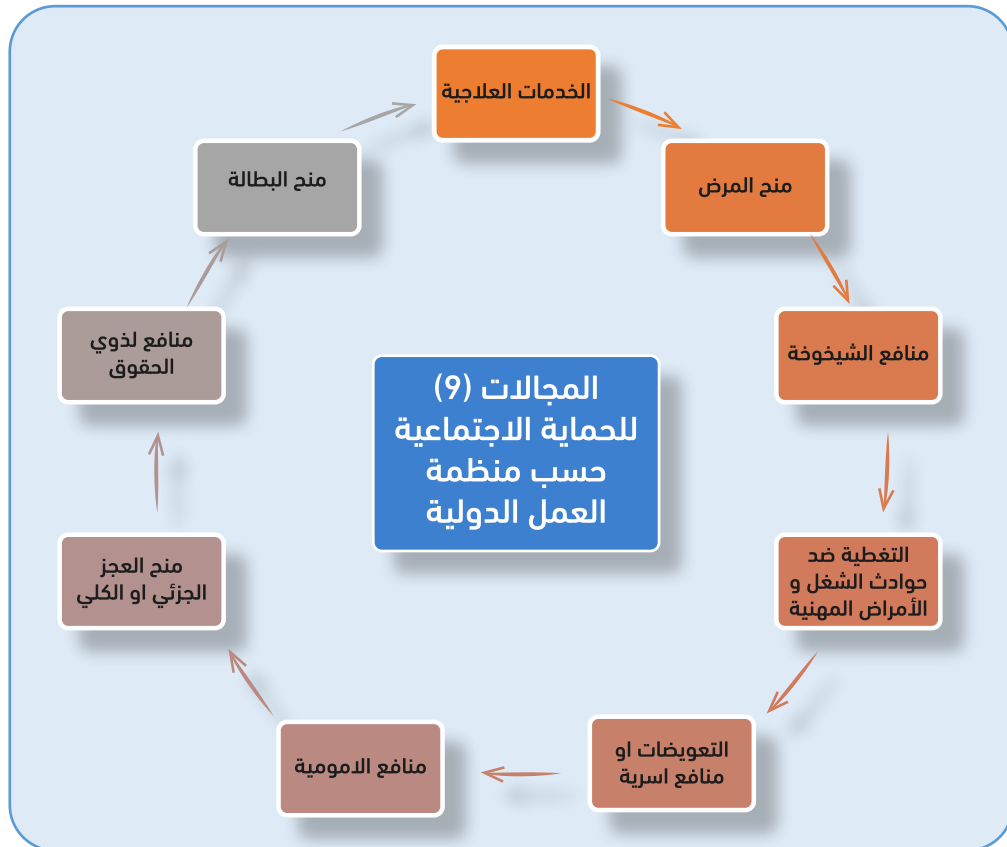
228 راجع " دليل حوكمة مؤسسات الضمان الاجتماعي في المنطقة العربية " منشورات الاتحاد العربي للنقابات 2021 <https://arabtradeunion.org/ar/atuc-publications?page=3>

229 راجع " ورقة موقف الاتحاد العربي للنقابات حول الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية " حان وقت التغيير - منشورات الاتحاد العربي للنقابات

و تقرير "أرضية الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في زمن وما بعد كورونا" - الاتحاد العربي للنقابات 2021

والرعاية الأساسية، مما يحول دون عمالة الأطفال، ويحمي الأسر من الاستضعاف الاقتصادي. وتأمين حد أدنى من الدخل للأفراد المتعطلين عن العمل، وتحديدًا في فترات البطالة، والأمومة، وحالات الإعاقة. فمخصصات البطالة. وتأمين رعاية المسنين من خلال توفير حد أدنى من الدخل... تلعب دوراً محورياً بالحد من الفقر، والانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير النظامية، كما تساعد على رفع الطلب العام والاستهلاك، بما يساهم في التعافي الاقتصادي.. إلا أن هذه الخدمات يجب أن تكون متسقة مع برامج دعم التمكين الاقتصادي، واعتماد سياسات تحفز الإنتاجية، وخلق فرص العمل المنظم واللائق، والذي يضمن حقوق العمال ومكتسباتهم الاجتماعية. خلال وبعد مرحلة التقاعد. هذا بالإضافة إلى الحق بالوصول إلى تعليم ورعاية صحية نوعية تمكن الفرد من النمو والازدهار.

وقد نصت توصية 202 الصادرة عن منظمة العمل الدولية 2012، بأن أرضية الحماية الاجتماعية (اعتمدها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2015. وأعيد تأكيدها في أهداف التنمية المستدامة في سنة 2015)، «عنصرًا أساسيًا للإعمال التدريجي للحق في الحماية والضمان الاجتماعي، ومن أجل ضمان الولوج الفعلي إلى الخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، في جميع مراحل العمر (تتضمن مجموعة من السياسات المتداخلة والمتكاملة فيما بينها، والتي تضمن حماية شاملة للأفراد والجماعات من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، التي من الممكن أن تهدد حقهم بالعيش الكريم. وضمان حد أدنى من الدخل والخدمات، بما يمكنهم من تأمين حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية. كإعانة الأمومة. وتوفير الرعاية الخاصة بالأطفال، من حيث توفير الغذاء والتعليم



230 لا يزال حق الإنسان الأساسي في الضمان الاجتماعي غير مضمون لنسبة كبيرة من سكان الدول العربية. والحقيقة أنها تواجه عدداً كبيراً من التحديات. مثل ارتفاع معدلات العمل في الاقتصاد غير المنظم. وانخفاض مشاركة الإنث في سوق العمل. وعدم الاستقرار السياسي. والصراعات. والنزوح. وأزمات اللاجئين. وكل ذلك يولد ضغطاً كبيراً على قدرة أنظمة الحماية الاجتماعية في هذه البلدان على توفير حماية كافية من الفقر والضعف المتزايدين. ومعظم برامج الضمان الاجتماعي في المنطقة لا تغطي سوى العاملين في القطاعين العام والخاص بحدود منتظمة. وتكون تغطية برامج المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات. مثل التحويلات النقدية. غالباً ضيقة ومجزأة وضعيفة التنسيق مع برامج الاشتراكات.

إ، الحماية الاجتماعية الشمولية، منظومة تدخل كعنصر في تركيب السياسة العامة لعقد للدولة والمجتمع. والقائمة على التزام وإرادة سياسية واضحة. تترجم في سياسات، تعتمد المقاربة الحقوقية الإنسانية والعالمية، لتعزيز شمولية المساواة في الفرص بين جميع المواطنين /ت. كأصحاب حق إلزامي على الدولة. وتستبعد مقاربات الحماية الاجتماعية كإدارة للمخاطر الاجتماعية القائمة على البرامج الأمان الإحساني الاستهدافي والانتقائي والتي تروج لها العديد من المؤسسات الدولية والنقدية.

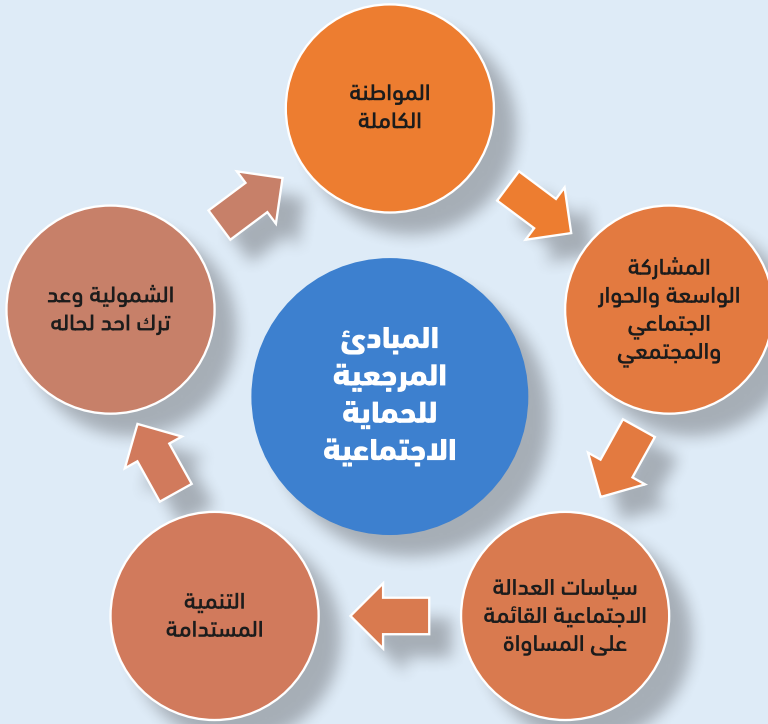
فالحماية الاجتماعية هي حق شمولي إنساني، لجميع المواطنين والمواطنات، لا يميز بينهم على أساس الجنس والنوع والفئة أو الموقع الاجتماعي والاقتصادي والمجالي ... تؤمن لهم حق الوصول الآمن والمنصف والمتساوي لمجموع السياسات والمرافق المتصلة،

• من جهة بالضمان الاجتماعي الإلزامي لجميع الأطراف العاملة وأسرهم في النسيج الاقتصادي المنظم وغير المنظم. وتوفير الحماية من التحديات الحياتية والمهنية والقائمة على الاشتراكات. الدامجة لسياسات حماية اجتماعية شاملة غير قائمة على الاشتراكات.

• ومن جهة أخرى حق وصول الجميع لمجموع الخدمات الاجتماعية العامة (الصحة التعليم السكن العمل النقل الطاقة الغذاء ...) باعتبارها سياسات تعزز المعيارية التعاقدية. والوظيفة السياسية. والمسؤولية الاجتماعية للدولة. في توجيه جميع مكونات المجتمع وقدراتهم نحو التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

فمحاور الحماية الاجتماعية ترتبط بمفهوم الدولة والعدالة الاجتماعية، وأولويات السياسية الاجتماعية، وقدرات الدول على تأمينها كحق لا يتجزأ. وعنصر أو رافعة من روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وان لا تتحول الصعوبات الاقتصادية أو المالية إلى مبررات لتقليصها، أو تفويتها. فالتعليم والصحة وضمان البطالة والشيخوخة، تعتبر حقوق وجودية للإنسان. وفي هذا الصدد، فأرضية الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى كونها حق من حقوق الإنسان الأساسية غير المشروطة التي تكفل الكرامة لكل مواطن، فالإلزامية العامة وفق قواعد الاشتراك المباشر أو قواعد الاقتطاع الضريبي وقواعد للفئات والمجموعات غير القادرة على الاشتراك في الأنظمة الضمان الاجتماعي الإجبارية لتغطية الخدمات المتساوية للجميع بما فيها تكاليف وعواقب فقدان مصادر الدخل - فيما يتعلق بالرعاية الصحية أو المرض والبطالة والسن وحوادث الشغل والأمراض المهنية - وسيلة أساسية لتفادي النظرة غير الاستشرافية للأفراد فيما يتصل بتقلبات الحياة والمخاطر التي تهددهم على المدى الطويل.

فبناء منظومة شاملة ومتكاملة للحماية الاجتماعية. تعتمد مبادئ العدالة الاجتماعية الدامجة للمقاربة الحقوقية. لا يمكن اعتبارها منظومة لمعالجة المشكلات الاجتماعية الطارئة أو الظرفية أو الآنية. أو التعاطي مع الآثار الاجتماعية الناتجة عن الاختيارات السياسية لحماية المال والرأس المال والأعمال، على حساب حماية الإنسان ومجتمعاته. وتفريغ الدولة من وظيفتها الاجتماعية. أو تحرير السوق من كل أشكال التدخل الداعم لفئات اجتماعية واسعة، وجدت نفسها متروكة لحالها. بل



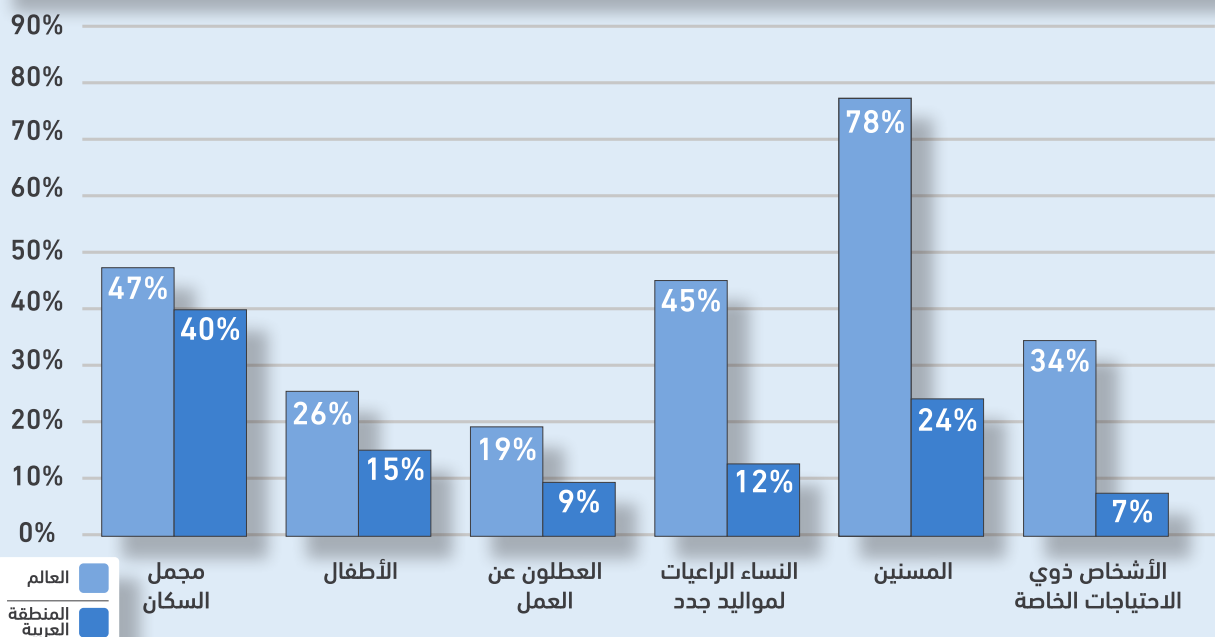
بالرغم من اختلاف أنظمة الحماية الاجتماعية بين الدول العربية ومستويات شمولها التنظيمي والتشريعي والمؤسساتي فإنها تتقاسم مواصفات مشتركة منها

• تعرضت الحماية الاجتماعية كعنصر مكون لسياسات العدالة الاجتماعية. خلال العقود الماضية، وفي العديد من دول المنطقة، للإهمال المبرمج، بسحبها أو إضعاف مكانتها، في نظام الأولويات الحكومية وتعاقدها الاجتماعية. واختصارها في تدخلات:

○ **وانقيادية:** تستهدف محاصرة البعد الشمولي للتضامني والتوزيعي المجتمعي بين الطبقات والفئات والأجيال والانقياد نحو نماذج رسملة الحماية الاجتماعية للقادرين وإحداث شبكات الأمان الاجتماعي للغير القادرين.

○ **انقادية:** تستهدف معالجة تداعيات والتأثيرات الكارثية، لبرامج التكيف الهيكلي، والخصوصية، وتحرير الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية. على فئات واسعة من الطبقات الاجتماعية بما فيها الطبقات المتوسطة بجميع مستوياتها

نسبة السكان المشمولين بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية (2020-2022)



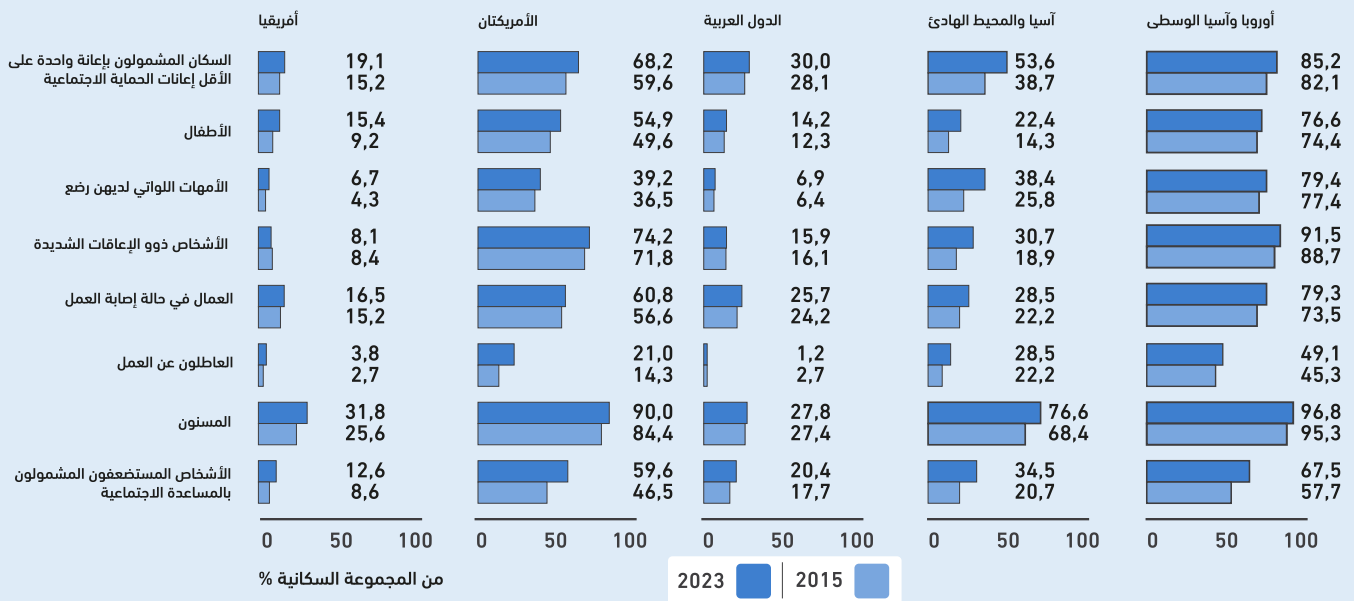
العمل النظامي الرسمي والمصرح به، أو الموقع الاجتماعي والاقتصادي المستقر. مع وجود شرائح واسعة من غير القادرين على الاشتراك خارج المنظومة. بالإضافة إقصاء ووضع شرائح واسعة خارج نطاق الحماية خصوصاً العاملين لحسابهم الخاص، والفئات الضعيفة، والعاملين بالقطاعات غير الرسمية، والعمالة المؤقتة والمياومة والمهاجرة، والعمالة المنزلية، والزراعية والرعاية الاجتماعية، والعاملين بالمنصات الرقمية

• تقديم خدمات محدودة، لا تغطي كل الاحتياجات الأساسية، ضمن منظومة واحدة. فهناك العديد من مؤسسات الحماية والضمان الاجتماعي، لا تقدم خدمات صحية، أو تقدمها ضمن سلال للخدمات المحددة. أو خدمات تأمين لغترات البطالة المؤقتة. أو خدمات الأمومة أو التعويضات العائلية ضعيفة، أو تحددها بعدد محدد للأطفال

فأصبحت المنظومة استهدافية وجزئية وظرفية، وهو الوضع تشير كل مؤشراتاته لتفاقم الخلل في العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. واتساع بعدها من منظومة شاملة متساوية في حقوق وعدالة توزيع تضامني للموارد، واقتربها أكثر فاكثراً إلى منظومة حماية مرسمة حسب الإمكانيات وليس حسب الحاجيات الإنسانية إلى وشبكة أمان اقرب للإحسان والمساعدة وأكثر بعداً عن التنمية.

• التجزئية والانقسامية الشاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية. وانعدام ترابطها أو تكاملها. وتعدد الأجهزة والإدارات والمؤسسات التنفيذية. بل تعارض مجالات صلاحياتها، بشكل يكشف عن غياب لرؤية وسياسة واستراتيجيات عمل موحدة تنظم تدخلاتها

• انحصار مبدا شمولها أو انتقائيتها التمييزية والسلبية. والمبنية فقط على



ملامح: يرجى العودة إلى المرفق 2 للاطلاع على شرح منهجي. المجاميع العالمية والإقليمية وعلى مستوى الدخل مرتبة بعدد السكان. ولا يمكن مقارنة التقديرات حصرياً مع الإصدار السابق لتقرير الحماية الاجتماعية في العالم بسبب التحسينات المنهجية واتساع نطاق توفر البيانات والتنقيحات القطرية.

المصدر: ILO modelled estimates, 2024; World Social Protection Database, based on the Social Security Inquiry; ISSA Social Security Programs Throughout the World; ILOSTAT; national sources

• ضعف حوكمة مؤسسات الحماية والضمان الاجتماعي. وانعدام الشفافية والمساءلة ومشاركة الأطراف المعنية. (خصوصا ممثلي العمال / ت) في صياغة السياسات والاستراتيجيات

• بالإضافة إلى نوعية هذه التحديات «الكلاسيكية». في منظومات الحماية والضمان الاجتماعي القائمة. يتطلب إضافة التحديات المتصلة بعلاقة الحماية الاجتماعية بالتغيرات المناخية وخسائرها وأضرارها. والتحول التكنولوجية والامتة الشاملة، لمواقع الإنتاج الاقتصادي والخدمات المرفقية، في سياق الثورة الصناعية 4.0 والثورة الصناعية المقبلة 5.0 وضعف المقترحات السياسية، لتكييف أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي، واستعمالها كأداة في السياسات الاجتماعية للاستجابة لنوعية هذه التحولات وتخفيف أثارها و تضمينها لأهداف التنمية المستدامة والانتقال العادل للجميع.

واقع يفرض على الحركة النقابية بدول المنطقة اتخاذ مبادرات سياسية حاسمة. لتعزيز القوة الاقتراحية أو تطوير بدائل، لبناء نظم للحماية والضمان الاجتماعي قائمة على العدالة الاجتماعية وتكييفها وضمان صمودها. أمام الوقائع والتحولات القائمة والمرتبطة للخريطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من بينها.

• **الدعوة إلى بناء مرافعات سياسية قوية، من أجل إحداث تحوّل، بنقل الحماية الاجتماعية، إلى مستوى قاعدة دستورية وحقوقية.** من طرف التنظيمات النقابية، والقوى السياسيّة والمدنيّة، وأصحاب المصالح، لتكريس حق الجميع

• غياب دراسات اجتماعية قادرة على وضع سيناريوهات للحماية والضمان الاجتماعي يمكن العديد من الفئات الاجتماعية غير القادرة على الاشتراك لتأمين حمايتهم الشاملة والتكفل باحتياجاتهم تحت المسؤولية المباشرة للدولة أو سيناريوهات داعمة للمداخل الضعيفة والهشة.

• كما تشترك أنظمة الحماية والضمان الاجتماعية. لضربات قوية تتعلق بمراجعات مقياسية لمعاشات التقاعد، برفع سنوات العمل، وقيمة الاشتراكات، وتخفيض قيمة المعاش. مما عرض ويعرض

• المتقاعدين لمخاطر امنهم الاقتصادي والاجتماعي.

• فقدان الثقة في المؤسسات المكلفة بالحماية والضمان الاجتماعي من طرف المرتفقين. من جهة بسبب التعقيدات والمعايير المتعددة، والبيروقراطية الإدارية، وعدم تناسبية التعويضات مع حقيقة الأسعار القائمة. مما يجعل اغلب المشتركين في أنظمة التأمين الصحي، يؤدون من جيوبهم الفرق بين الكلفة الحقيقية والكلفة المؤمنة. تصل أحيانا إلى ما يوفى 60٪. وأيضا التردد والتساؤل حول الجدوى من هذه التأمينات من طرف غير المشتركين.

• سيطرت الدولة (الحكومات) على المجالس الإدارية والأجهزة التنفيذية. وتفكيك استقلالياتها كمؤسسات عامة للضمان الاجتماعي. واستعمالها وتصرفها الأحادي في الأرصدة والحقائب المالية. وأحيانا استثمارها في برامج وسياسات لا علاقة لها بالخدمات الاجتماعية. أو عدم أداء مستحقاتها كدولة مشغلة.

والأسباب الجذرية، لعدم المساواة، وتفكك الإنصاف، واستبعاد المشاركة.

• **الإصرار على المسؤولية الاجتماعية للدولة.** لضمان صمود واستدامة مؤسسات الحماية والضمان الاجتماعي. وتوسيع الحيز المالي للحماية الاجتماعية. باتخاذ تدابير تستوفي شروط الحوار الاجتماعي والمجتمعي. لتعزيز الاستدامة المالية والسياسية، واختيار النظام المناسب للتمويل الذي يراعي الظروف الوطنية، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية لمؤسسة الحماية الاجتماعية الشمولية، بمشاركة أصحاب المصلحة. على أن تشمل الأبعاد السياسية والإدارية والمالية والتشريعية. فوضع آليات ذكية للحكومة تضمن التنسيق والتعاون. وسلسلة إجراء العمليات واتخاذ القرارات، بين جميع الأطراف. تمكن الجميع من رفع منسوب ثقة السكان في نزاهتها ومصداقيتها.

في الحصول على الحماية الاجتماعية، كحق غير قابل للتصرف، وتوطيد التضامن الاجتماعي. على ألا يقتصر على وضع إطار قيم وقانوني ومالي ومؤسسي لتطبيق سياسات الحماية الاجتماعية، بل يضمن المشاركة والمساءلة في إدارة نظم الحماية الاجتماعية.

• **التأكيد على العلاقة والروابط بين سياسات الحماية والضمان الاجتماعي الشمولي. مع القوة الاقتراحية المتصلة بدمقرطة الدولة.** وإصلاح مؤسساتها وسيادة القانون، وسياسات التنمية الاقتصادية المستدامة. وتطوير الخدمات الاجتماعية، بجميع المرافق العامة. وسياسات الحق في العمل اللائق للجميع، والمناهضة كل أشكال التمييز. فالسياسات والبرامج الرامية إلى تأمين الحماية الاجتماعية واستدامتها. تقوم على المعالجة النسقية للعوامل الهيكلية،

الشعار	التوصية	الاشكالية
لا لتجزئة وتشتيت الانظمة التأمينية	توحيد الانظمة التأمينية، واعادة هيكلتها تحت مظلة واحدة	التجزئة
ان لا نترك احدا خلفنا	شمول كافة العاملين تحت مظلة الضمان الاجتماعي	ضعف الشمول
حان وقت التغيير	تطبيق كافة التأمينات الواردة في قوانين الضمان الاجتماعي	التطبيق المحدود
راتب تقاعدي لكل عامل	تطبيق فوري لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	تراجع الامن الاقتصادي والاجتماعي
عدالة الاشتراكات	توفير شرائح تأمينية تتناسب مع كافة الفئات و الجور	غياب الشرائح
اعيدوا لنا الثقة بمؤسساتنا	تفعيل المساءلة و الشفافية، تقييد يد الحكومات عن التدخل في مؤسسات الضمان الاجتماعي	ضعف الثقة
ارفعوا ايديكم عن مؤسساتنا. اموال الضمان خط احمر	كف يد الحكومات عن التدخل في توجيه مجالس ادارات الضمان الاجتماعي	التدخلات الحكومية
لا للوصاية على مؤسسات الضمان الاجتماعي	مؤسسات كاملة الاهلية، مستقلة ماليا واداريا	تراجع الاستقلالية
شفافية، مساءلة، عدالة	تطبيق كافة المبادئ التوجيهية الخاصة بحوكمة مؤسسات الضمان الاجتماعي	ضعف الحوكمة

231 راجع تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2024 - 2026 "الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل العمل المناخي والانتقال العادل " الموجز التنفيذي -

https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-09/SOCPRO_WSPR_2024_Executive_Summary_AR_Web.pdf 2024

232 "الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية: التحديات والفرص" هويدا عدلي رومان - مبادرة الإصلاح العربي 2023

233 "مضلات للجميع: الدليل الشامل لبرامج الحماية الاجتماعية " منشورات مؤسسة فردريش ايبيرت 2022

234 راجع " تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2024 - 2026 "

235 "إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية " الإسكوا - الأمم المتحدة 2019 <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-protection-reforms-arab-countries-2019-arabic.pdf>

متينة لحماية تشمل كل الفئات. بمستويات خدمية أكثر عدلا وأكثر مساواة، بين مجموع الشرائح الاجتماعية. طريق يؤسس لمسار تراكم المشاركة والمساءلة والمشاركة.

• كما يتطلب الأمر من الحركة النقابية بالمنطقة بدل جهود لتشخيص الاختلالات والنواقص واقتراح بدائل لمعالجة الفجوات بهدف تحويل مسار السياسات الاجتماعية العامة وسياسات الحماية الاجتماعية خاصة. نحو انتقال عادل يؤمن الحماية من دورة الصدمات المناخية من خلال توسيع نطاق القدرة على التكيف والتخفيف. يشمل نظم الحماية الاجتماعية العادلة. باعتبارها من أقوى أدوات السياسية التي يمكن للأطراف الاجتماعية استخدامها لإدارة هذا التحدي بشكل عادل وضمن حماية الجميع ضمن سياسة سياسية ومتكاملة. ويعزز من الشرعية السياسية لسياسات العدالة المناخية. قطريا وإقليميا ودوليا في اطار المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في اطار الحوار الاجتماعي الوطني والدولي

• **المطالبة بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.** بتأمين التغطية شاملة الحقوق للجميع بدون تمييز، واستكمالها بنظم مدمجة، تضمن حصول جميع المحتاجين، من كبار السن والعاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال غير النظاميين، لنفس الخدمات الكافية بما فيها خدمات التعليم والرعاية الصحية. القائمة على المساواة، والإنصاف، والحقوق والمشاركة،

• **اعتبار الحماية الاجتماعية مجال جوهري في تحقيق وعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب.** وممارسة كل أشكال النقد والابتعاد عما يعرف بتوصيات شبكات الأمان الاجتماعي التمييزية والانتقائية والواهية. التي تخضع لتوجه إيديولوجي محافظ لليبرالية الجديدة. في قراءتها لنتائج الإجحاف، بالتأكيد على مسؤولية الفقر الفردية، وإلغاء واستبعاد أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والاختيارات السياسية. وفي نفس الوقت يعمل على تفكيك المسؤولية الجماعية والتضامنية لمفهوم العدالة والحماية الاجتماعية. فالتوجه نقابيا، نحو الاعتماد على أراضيات

مقارنة بين مفهوم الحماية الاجتماعية الشمولية ومفهوم شبكات الأمان الاستهدافي	
مفهوم الحماية الاجتماعية الشمولية	مفهوم شبكات الأمان الاجتماعي الاستهدافي
الحماية و الضمان والرعاية الاجتماعية مكون للعقد الاجتماعي بين الدولة و المجتمع	خدمات للرعاية التعويضية توجه لمجموع الأفراد المتضررين من نظام السوق الحرة ولفترة محددة
منظومة شاملة بمقاربة حقوقية تؤمن الحق في الحماية والضمان الاجتماعي دون أي شكل من أشكال التمييز	انتقائية تجزئية ظرفية استهدافية لافراد او شرائح محددة بمعايير الفقر والفقر الذقع ولفترة محددة حسب تغير العير
الحماية الاجتماعية مرتبطة بالعدالة الاجتماعية وحق الوصول الآمن لمجموع الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وغذاء ورعاية للأطفال والأمومية و الشيخوخة المصابة لمبدأ تمكين الجميع من تكافؤ الفرص والتحول إلى فاعل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية	شباكات الأمان تتضمن بعد إحساني ريمي واحيانا كثيرة بأثار عكسية تكرر الاستغلال والتبعية والإخضاع والزبونية وتفكيك كامل لمفهوم الحق
تعيد الاعتبار للحق في العمل والتشغيل الكامل واللائق القائم على مفهوم التنمية الاقتصادي الداعمة والمذرة للحق في العمل	شبكات الأمان تستبعد الحق في العمل عن سياساتها التدخلية والذي يتناغم كليا مع سياسات النمو غير المنتج للحق في العمل ويتناقض كليا مع سياسات التنمية الداعمة للحق في العمل
الحماية الاجتماعية عنصر داعم للتنمية الاقتصادية المستدامة والعمل والإنتاج المسؤول اجتماعيا وبيئيا	شبكات الأمان منهج لتحرير الدولة من الكلفة الغير المنتجة للإنفاق الاجتماعي وتحويلها لدعم أصحاب المال والأرسمال والاعمال الاقتصادية المنتجة

نظام الحماية الاجتماعية على مبادئ التضامن المجتمعي بما فيها المعاشات القائم على مبدأ الاشتراكات التضامنية بين الأجيال والمهن تحت المسؤولية المباشرة للدولة.

• **إن تدخل الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، ضمن سياسة اجتماعية تضامنية.** وتجاوز حالة المساعدة الاجتماعية التقليدية التي تقدم للأسر أو الفئات الاجتماعية، بناء على معايير مختلفة. وتحويلها إلى مقارنة حقوقية تضمن حق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتحويل النقدي، وفق محددات الفقر المتعدد، وزيادة نطاق تغطية المساعدات والخدمات الاجتماعية من ناحية، وتحسين نوعيتها من ناحية أخرى، ولا سيما تلك التي تقدم إلى النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة للتخفيف من حدة الفقر وتطوير قدراتهم. مع الإشارة إلى أن مقاربات الفصل الواضح في منظومة الحماية الاجتماعية الشمولية. بين الآليات القائمة على الاشتراكات وتلك غير القائمة عليها. والتي حاولت تجريبها بعض دول المنطقة بناء على توجيهات مؤسسات مالية (شبكات الأمان الاستهدافي) لم تنجح. وعمقت من إشكالات إعادة التوزيع وعدم المساواة أمام مخاطر الحياة.

• **اعتماد نظم حديثة وذكية لإنتاج وإدارة معلومات الحماية الاجتماعية، وبيانات المستفيدين والسجلات المتكاملة.** تعتمد التطبيقات التكنولوجية، وأدوات معلوماتية للربط بين مكونات التأمين الاجتماعي، والرعاية الصحية، والمساعدة الاجتماعية، ودمجها في منظومة موحدة للحماية الاجتماعية. ويمكن لقواعد البيانات هذه

• **فالحركة النقابية بالمنطقة، تؤكد ومن جديد على استعجالية الحاجة إلى نموذج جديد للحماية الاجتماعية، يكون عنصرا مؤسسا لتعاقد اجتماعي جديد.** يتعامل مع الأسباب الهيكلية للفقر والتهميش. وينطلق من مبدأ الحق في العمل اللائق، وهو يفترض كفالة عدد من الحقوق الأخرى مثل التعليم والصحة والحق في التنمية، وما يعنيه ذلك من ضرورة إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحماية الاجتماعية، وكذلك السياسات الموجهة للعمالة الزراعية والعمالة المهاجرة والمهجرين والنازحين، المصحوبة بالخدمات الأساسية. مع الدعوة إلى الترويج ودعم فكرة إحداث صندوق عربي للحماية الاجتماعية الشمولية، لفائدة الدول المنخرطة. ودعم مداخل العمال والعاملات في إطار الجوائح أو الأزمات المناخية أو القوة القاهرة على الصعيد القطري أو الإقليمي.

• **التأكيد على أن نظم التأمين (الضمان) الاجتماعي والصحي، القائمة على الاشتراكات المباشرة أو المنظومات الضريبية. أن تكون تغطيتها شاملة وإلزامية، بل تجريم عدم التصريح بالعمال.** لتحقيق هدفين فمن ناحية، يتوجب على الحكومات تحسين الاستدامة في صناديق التأمين الاجتماعي والصحي. ومن ناحية أخرى، تحتاج الحكومات إلى توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، وخصوصا العاملين غير النظاميين والفئات المنخفضة الدخل، وجميع المهن والحرف. وتجميع نظم الضمان الاجتماعي مع نظم المعاشات التقاعدية ونظم التأمين الصحي في قطب عمومي وقطب خاص بمؤسسة مشتركة ثلاثية التركيب للتوجيه الاستراتيجي والاكتواري. والتأكيد على ضرورة استمرار

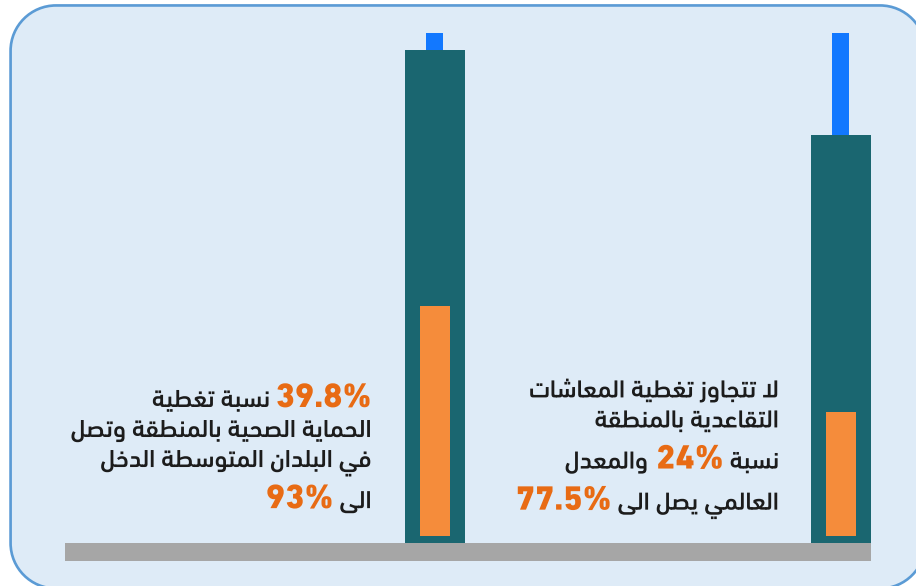
في العمل، وتغطية مصاريف اشتراكات تأمينهم من طرف الدولة لمؤسسات الحماية الاجتماعية. وتخصيص خدمات الرعاية أو التأمين الصحي للأفراد والأسر الشابة وحماية الأمومية والصحة الإنجابية

• **كما يتطلب الأمر العناية النقابية لكل القضايا المتصلة بتجويد برامج وتشريعات الصحة والسلامة المهنية، وأحداث أو تحيين وثيقة السياق الوطني للصحة والسلامة المهنية.. وإحداث أو تعزيز معهد وطني عالي للتدريب في مجال الصحة والسلامة والوقاية من المخاطر المهنية. بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاعتراف بالأمراض المهنية وحوادث العمل. ومراجعة أنظمة التعويض. وتصميم نظام وطني للمعلومات والإحصائيات لتتبع تطورات الصحة والسلامة المهنية والوقاية من المخاطر وإصدار تقرير سنوي في هذا الشأن.**

أيضا، أن تربط بين صناديق التأمين الاجتماعي والسجلات الضريبية والإحصاءات الحيوية. مع الحرص على احترام خصوصية الأفراد، وعدم نشر أي بيانات فردية خاصة، تتيح التعرف إلى هويتهم. فالسجلات الإلكترونية وتزويد المواطنين ببطاقة تعريف اجتماعية، تحد من التكاليف الإدارية على المدى الطويل، كما تتيح إمكانية توسيع نطاق البرامج بسرعة في حال وقوع الصدمات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

• **الحصول على دعم وإعانات غير قائمة على الاشتراكات بالنسبة للشباب والنساء، أثناء البحث عن أول عمل، والشباب العاطل عن العمل غير المؤهلين، لإعانات التأمين والمسجلين في مكاتب خاصة بالبطالة، ويمكن أن تكون مشروطة ببرنامج للتدريب أو إقامة علاقات بين إعانات الدخل وخدمات التوظيف أو إعادة التدريب، لتعزيز قابلية العودة للعمل أو القيام بأعمال عمومية واجتماعية. أو الاشتراك في برامج الإدماج**





7. المساواة وتكسير الفجوات النوعية

حققت النساء والفتيات في الدول العربية نسبة أقل في التنمية البشرية 14.4 % من الرجال على مدى السنوات العشرين الماضية. كما تشير العديد من التقارير الإقليمية. إلى اعتبار عدم المساواة بين الجنسين من بين الإكراهات التي تحد من قدرة مشاركة الرجال والنساء على قاعدة المساواة. وعائق يحدد بشكل مباشر إمكانيات تحقيق مستويات مقبولة من الإسهام في التنمية المستدامة في أفق 2030. بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشمل هذه العوائق والفجوات، مستويات متعددة، كالاختلالات الدستورية والقانونية والمؤسسية. وعدم المساواة في المواطنة الكاملة. والفجوات

تعتمد العدالة الاجتماعية في تركيب مقوماتها على عدالة النوع الاجتماعي القائم على المساواة بين الجنسين. ومواجهة كل أشكال التمييز والعنف القائم على النوع. وتصنف منطقة الدول العربية كثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم، بعد جنوب آسيا، وفقًا لمؤشرات التنمية الدامجة للمساواة. حيث تتخلف النساء عن المشاركة في الدخل والعمل. فامرأة واحدة فقط من كل خمس نساء في القوة العاملة. وهي أدنى نسبة على مستوى العالم. كنتيجة مباشرة لعدم المساواة بين الجنسين.



236 " ميثاق المرأة " مشروع الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط - برنامج سوليد - منشورات الاتحاد العربي للنقابات 2023

https://www.solidmed.eu/sites/default/files/2023-05/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A9%20%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%20_%D8%B3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF%20%D9%A2%20fichier%20source%20M%201%202%2023.pdf

237 راجع " العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون : تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الإسكوا https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/RegionalReport.Ar_2.pdf

راجع بهذا الموضوع: عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم القوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية - هيئة الأمم المتحدة للمرأة - منظمة الأمم المتحدة 2018 / استهداف المرأة والأطفال بالقتل والإبادة الجماعية شكلت عقيدة حربية للكيان الإسرائيلي المحتل في مواجهته للمقاومة الفلسطينية لتحرير الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية الحرة والمستقلة

239 انظر " المساواة في الخطة العالمية الجديدة: إدماج منظور الجنسين في تنفيذ هدمي التنمية المستدامة 1 و 2 في المنطقة العربية " الإسكوا 2016 -

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/equality-global-agenda-arab-region-arabic_0.pdf

والافتقار إلى مرافق رعاية الأطفال، وعدم وجود الفرص المتكافئة، والتحرش في مكان العمل، وعدم كفاية وسائل النقل، وتدني الأجور، والقيود القانونية المفروضة على حقوق العمل.

فالانتشار الواسع لعدم المساواة بين الجنسين في أسواق العمل، بالقطاع النظامي العمومي والخاص بالمنطقة العربية. وعدم قدرته على خلق فرص عمل كافية وعادلة بين الجنسين، بالرغم من تقلص الفجوة التعليمية بينهما، أدى إلى ارتفاع معدل بطالة النساء خلال الفترة 2000-2020 بنسبة 3.4%. كما أن المنطقة التي تعرف أعلى نسبة بطالة شباب في العالم (حوالي 25 بالمائة). تصل ضعفها للإناث الشابات مقارنة بالذكور. ناهيك عن اتساع دوائر التشغيل الهش، الذي يتمثل في الأعمال الزراعية والرعاية المنزلية، دون تغطية اجتماعية.

المتصلة بالمشاركة السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية (مثلا. القضايا المتعلقة بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية. وتأثير المعتقدات الدينية في صياغتها - وولاية الرجل، والمساواة في الزواج والإرث والملكية، - والحق في الجنسية، - والعنف الجسدي والجنسي والتحرش والاعتصاب - وزواج الأطفال والاتجار في البشر والدعارة - واستهداف المرأة في حالات الصراعات والنزاعات القطرية والإقليمية أو عند مقاومة الاحتلال - وتعرضها لأثار المجاعة أو للخسائر الناتجة عن التغيرات المناخية - والتمييز في الاستخدام والتوظيف والمهن - وتقييد الأعمال المتاحة للمرأة - والمساواة في الأجور والحماية الاجتماعية والصحة الإنجابية والأمومة والعمل النسائي - ومجالات الرعاية الاجتماعية غير المدفوعة الأجر - وحماية العمالة بالقطاعات ذات الكثافة النسائية والمهاجرات ...)

وتعتبر الحركة النقابية، ان المساواة بين الجنسين، والقضاء على جميع أنواع التمييز والعنف والتحرش، في أماكن العمل، وفي المجتمع، وفي النقابات. من بين الأولويات الأساسية في تصميم وبناء العدالة الاجتماعية متمحور حول تعاقد اجتماعي جديد بالمنطقة. فمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة هو الأدنى في العالم. وعلى الرغم من تحسن المستوى التعليمي لنساء المنطقة. فإن نسب مشاركة المرأة في سوق الشغل لم تتغير، إن لم نقل تراجعت في العديد من الأقطار بالمنطقة خلال العقدين الأخيرين . وثمة عدة تحديات تواجه دخول المرأة في تشكيلة القوى العاملة والبقاء فيها، كالأعراف والقوالب النمطية الأبوية،



رؤى من الباروميتر العربي 2022

قياس نبض العرب
النساء في قوة العملأكبر عائق أمام دخول
النساء إلى سوق العمل

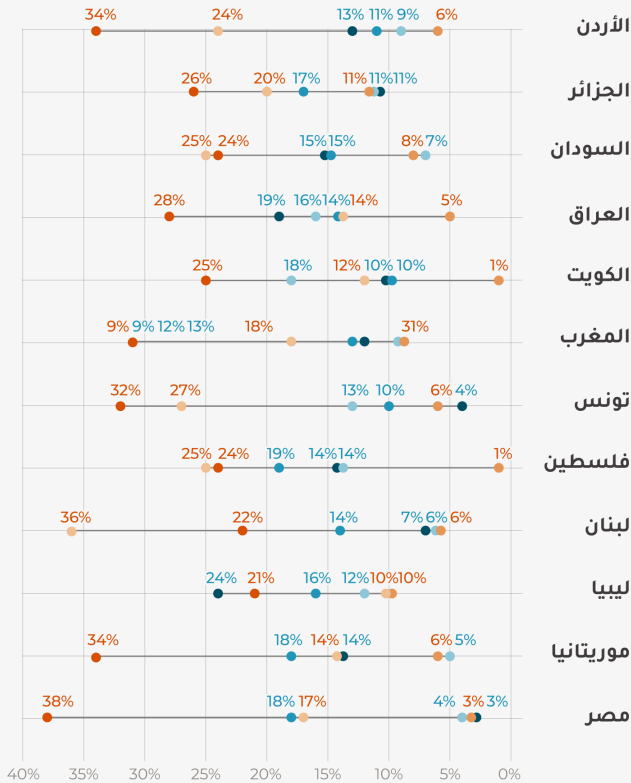
% المواطنين الذين يقولون

عوائق مؤسسية

- عدم توفر خيارات رعاية الأطفال
- عدم توفر وسائل المواصلات
- تدني الأجور

عوائق ثقافية

- غير مقبول اجتماعيا
- إعطاء الرجال الأولوية
- أماكن العمل المختلطة

الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الدورة السابعة 2021-2022

ARABBAROMETER.ORG

والقطري، بتصميم وتفعيل برنامج استهدافية في مواقع العمل وفي النقابات وفي المجتمع. للمطالبة بتصديق الحكومات بالمنطقة العربية على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 والتوصية 206. مع التأكيد على إصلاح التشريعات، والوصول الآمن للعدالة، وتجويد وضمان تكامل منظومة الخدمات الموجه لضحايا العنف والتحرش، ومراجعات عميقة لمدونات (قوانين) الأسرة.

ففي المغرب وفلسطين مثلا، يعمل أكثر من نصف العاملات بصيغة جزئية، وتشتغل 33 % من النساء في القطاعات الهشة وغير المستقرة. والنساء بمصر يتركز عملهن في أكثر القطاعات هشاشة. كما تعرضت النساء وبشكل استهدافي خلال الأزمة الصحية للاستغناء عنهن، أكثر من الرجال خلال الجائحة. وصعوبة عودتهن أو حصولهن على العمل. كما اتسعت الفجوة بين الجنسين في المناصب العليا، بما يقارب أربعة أضعاف، مقارنة بالفجوة بينهما في حصص العمل بدوام كامل. وبينما تتزايد الوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا في عالم اليوم، يصعب على النساء الشابات التطور في هذا المجال. وبموازاة مع ذلك، غالبًا ما يفتقر تمثيل المرأة في وسائل الإعلام، حيث يميل إلى تصويرهن كأمهات أو مقدمي رعاية متجاهلا إنجازاتهن على مختلف المستويات

المهنية والسياسية وقيادة مبادرات مدنية أو نقابية والمدنية والنقابية والاقتصادية والأعمال التجارية والثقافية. والعلوم والفنون وبناء السلام والرياضة... ويؤدي ذلك إلى غياب نماذج لأدوار إيجابية تُلهم الشابات والشباب والمجتمع.

• وبالاستناد على المبادرات المميزة، لحملات محاربة ومواجهة العنف والتحرش، القائم على النوع الاجتماعي، بقيادة الاتحاد العربي للنقابات والاتحادات النقابية الأعضاء - القطرية. تعمل النقابات على المستوى الإقليمي

الحامية والإنصاف في حالات التعرض للعنف أو الإساءة أو الاستغلال

• **العمل على تمكين القيادات النقابية من القدرة على إدماج العنف اللفظي والجسدي والجنسي والاقتصادي في المفاوضة والاتفاقيات الجماعية القطاعية وبالوحدات الإنتاجية.** والتأكيد على العلاقة بين العنف في مكان الأسرة وفي مكان العمل وفي المجتمع. وتفعيل الاتفاقيات الدولية المتصلة، والتفاوض حول المساواة في الاستخدام وولوج للوظائف والأجور والمسؤوليات، والحقوق المهنية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتقاسم التجارب والممارسات الفضلى في هذا الجانب.

• **الإسهام الفاعل للنقابات لملائمة وتأثير التطبيق الرقمي المميز والمتقدم «طوق»**، على المستوى القطري، باعتباره إضافة نوعية، لجهود ومبادرات رقمية الخدمات النقابية، بالاتحادات النقابية الأعضاء بالاتحاد العربي للنقابات. وإقامة لجان للرصد والمتابعة، وتقديم الشهادات لكل أنواع المظالم، التي تتعرض لها المرأة العاملة. وخصوصاً عبر استعمال ذكي لكافة وسائل الاتصال والتواصل، والتطبيقات الرقمية، التي يوجد فيها الشباب بكثافة.

• **التصدي لاستغلال النساء في العمل غير الرسمي**، من خلال تمديد مظلة الحماية القانونية والاجتماعية إلى قوة العمل غير الرسمية. وضمان قدرة جميع النساء على الاستفادة من صناديق التقاعد، والاعتراف بقيمة عامل الرعاية والعمل المنزلي، التي تسهم بها النساء في الاقتصاد

• **تغيير أو تعديل أو تحيين القوانين القائمة على التمييز ضد النساء في العمل**، تشمل تدابير منع الفصل من العمل وأشكال التمييز الأخرى بسبب الحمل و تقوية القوانين التي تحظر التحرش الجنسي بأمكن العمل و ضامن أن تنص القوانين على حق النساء في الأجر المتساوي عن العمل الذي له قيمة متساوية إلغاء القوانين التي تنص على قيود غير ضرورية على امتحان النساء لبعض المهن، بحيث يمكن للنساء أن يقررن بأنفسهن نوع العمل الذي يرغبن في تأديته تحسين القوانين التي تقدم مستحقات إجازة الأمومة، بما يلبي مقتضيات معيار منظمة العمل الدولية بأن تكون الإجازة 14 أسبوعاً و يلبي حقوق رعاية الأطفال المستحقة للعاملات و تقديم مستحقات إجازة الأبوة، وإقراراً بأن هذه الإجازة تدعم وتحسن المساواة في أدوار رعاية الأطفال بني الجنسين والتصدي لظروف العمل التي تعان منها عاملات المنازل، بما يضمن

240 انظر " دليل المعارف النسائية بشأن التغيرات المناخية : نموذج المغرب " سمية البعوشي - منشورات مؤسسة فريدريش إيبير <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/19181.pdf>

" التغيرات المناخية ومخاطر النساء " <https://draya-eg.org/2022/11/07/>

241 مثلاً بالمغرب انتقلت من 26.٪ مع بداية الألفية إلى أقل من 19.٪ مع نهاية العقد الثاني وحسب آخر الأرقام والبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، فقد بلغ معدل مشاركة المرأة

العربية في سوق العمل 18.4 في المائة، وهو المعدل الأدنى في العالم مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ 48 في المائة

242 راجع " نحو مسار منتج وشامل للجميع: إيجاد فرص عمل في المنطقة العربية - تقرير الإسكوا 2021

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/productive-inclusive-path-job-creation-arab-region-policy-brief-arabic_0.pdf

راجع " فيروس كورونا المستجد من منظور النوع الاجتماعي " - صندوق الأمم المتحدة للسكان مارس 2020 /

https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Arabic_COVID-19_Guidance_Note-final_layout_0.pdf

243 راجع 20 توصية واردة في محور " نحو مجتمعات المساواة وتكسير الفجوات النوعية " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط "

منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه 2024

244 راجع اتفاقية رقم 190 <https://www.ilo.org/ar/media/208841/download>

245 راجع التوصية رقم 206 <https://www.ilo.org/ar/media/208846/download>

246 مثلاً: تجريم التحرش الجنسي الشفهي أو الجسدي بالمجال العام، أو في التطبيقات الرقمية والحماية من العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي، مراجعة مدونات الأسرة الخاصة والتزامات الأزواج والزوجات وتعريف وتجريم

الاعتصاب بحيث يشمل جميع أنواع الانتهاكات الجنسية في غياب رضا الطرفين وتفعيل قوانين شاملة وواضحة ومحددة حول الإتيان بالأشخاص تشمل تدابير عقابية ووقائية وتدابير للحماية

سد الفجوة بين الجنسين في الدول العربية

ترتيب الدول العربية حسب النسبة المئوية لسد الفجوة بين الجنسين، وفقًا للمؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

https://api.arabtradeunion.org/uploads/alattag_alr_smy_tttbyq_twq_9857dcf4f1.pdf 247

248 اتفاقية رقم 183 والمتعلقة بحماية الأمومة، والمسؤوليات العائلية، ومنع التمييز عند الاستخدام، وأجندة العمل اللائق للجميع. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@normes/documents/normativeinstrument/wcms_c183_ar.pdf

249 انظر "الاستثمار في الرعاية الاجتماعية ودور الحركة النقابية" منشورات الاتحاد العربي للنقابات ومؤسسة فريدريش إيبيرت ومساواة - 2023 https://api.arabtradeunion.org/uploads/alastthmar_fy_alreayt_M_23_693753ddcf.pdf

انظر "التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، تنمية اقتصاد الرعاية: دراسة حالة عن اقتصاد الخدمات والرعاية المقدمة إلى المسنين في المغرب" المملكة المغربية بالتعاون مع الإسكوا 2023 -

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/autonomisation-economique-femmes-services-personnes-agees-maroc-arabic.pdf>

انظر "مقاربات نسوية لمستقبل العمل الرعائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لينا أبو حبيب - منشورات مؤسسة فريدريش إيبيرت 2020

<https://mena.fes.de/ar/publications/singleview-publications-ar/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.html>

A close-up photograph of a woman wearing a light-colored headscarf and a green garment. She is holding a white sign with black Arabic text. The sign is split into two parts: the top part says 'شغل' (Shughl) and the bottom part says 'محرمة' (Mahrma). The woman's face is partially visible, showing her eyes and mouth. The background is blurred, suggesting an outdoor setting.

• **تمكين المرأة والشابات من ولوج مفتوح لقطاع التكنولوجيات والإعلاميات والرقمنة والاقتصاد الأخضر.** خيار لتعزيز دورها الأساسي في مجرى التحولات والتغيرات الحاصلة والمرتبقة. فمن شأنه أن يوسع من إمكانيات استحداث فرص عمل جديدة، في مجال التكنولوجيا والاتصالات، والتطبيقات والصناعات ذات الرقمنة العادية والمتوسطة والعالية. وتسهيل وصولها إلى الموارد المالية والاقتصادية. وتكثيف عمليات تشبيك الحركة النقابية العربية، والحركة النسائية، بخصيص القوانين الجنائية (العنف الأسري - والحق في الإجهاض - والاعتداء - وختان الإناث - وتجريم التحرش - والاتجار بالبشر أو الأشخاص - وجرائم الشرف - وتحريم البغاء...). وقضايا الأحوال الشخصية أو الأسرية (تحديد سن

العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدول العربية



شعوب متساوية
أمم متساوية

الدستور	الجزائر	البحرين	مصر	العراق*	الأردن	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	فلسطين دولة	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	اليمن
الدستور																	
اتفاقية سيداو																	
قانون الجنسية																	
قانون العقوبات																	
قانون الأحوال الشخصية/ الأسرة																	
قانون العمل																	

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات المتاحة في نهاية عام ٢٠١٨. قد تكون بعض المعلومات قد تغيرت منذ ذلك الحين.

نعم: القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متسق إلى حد كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية. لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

كلا: لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحد الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

جزئياً: تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه عدم مساواة كبيرة.

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

التمييز القائم على النوع الاجتماعي، خصوصاً في أوساط الشابات العاملات... من خلال تكثيف برامج التدريب المعمق على المستوى الإقليمي والقطري، حول النوع الاجتماعي، ومحاربة الأنماط السلوكية والموروثات التقليدية، وقيادة حملات اتصال وتواصل استهدافية للشباب والشابات.

• **اعتماد منهج إرادي لتحويل القيادة النقابية للمرأة بشكل يضمن تمثيليتها ومشاركتها في الحياة النقابية، وفي الهياكل التنظيمية التقريرية والتنفيذية، بنسبة لا تقل عن 33 % على المستويات الإقليمية، والاتحادات القطرية والمحلية والقطاعية. وبذل كل الجهود المطلوبة لترسيخ منهج التحول النوعي والقيادي لتحقيق المساواة والمناصفة في تولي المسؤوليات النقابية، ودعم لجان المرأة وترسيخ مناخ نقابي داعم ومساند ومشجع ومعرّز لعمليات القيادة التحويلية للمرأة بالهياكل التنظيمية النقابية.**

• **تفعيل المنظمات النقابية للمرأة العاملة بالاتحادات القطرية وتنظيم منتديات وجامعات سنوية قطرية وإقليمية وتحركات ميدانية واحتجاجية للمطالبة بحقوق المرأة العاملة**

• **التعليم والتعلم والتدريب الاندماجي، رافعة مرجعية للعدالة الاجتماعية، المتمحورة حول المساواة وتكافؤ الفرص. وليس سلعاً استهلاكية في سوق السلع : لم يحقق التعليم كامل قدرته في إحداث التحول المنشود، وتكسير دائرة إعادة إنتاج اللامساوات ... في المنطقة العربية. وتكمن التحديات الأساسية في قدم أساليب التدريس والتعلم وسوء**

وحق العمل في كل المهن - والاعتراف بالعمالة المنزلية وعمل المرأة غير المأجور.. باعتبارها من جهة، حقوق إنسانية مشتركة ومتكاملة. ومن جهة أخرى، تشكل في مجموعها، اهم انشغالات ومطالب المرأة العاملة، والمرأة المواطنة.

• **تعزيز الاهتمام باقتصاد الرعاية، وبالبيئة القانونية لتقديم خدمات صحية ورعاية الطفل والمسنين (حضانة الرضع والأطفال والتعليم الأولي)، والاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير الأجرية للنساء، اللواتي يؤدين في الغالب واجبات أكثر لتقديم الرعاية الأسرية. مع تنظيم الخدمات العامة لرعاية الطفل للأمهات والآباء العاملين**

• **تطوير جيل جديد من معلومات عن انتشار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، باستخدام أساليب منهجية متوافقة مع المعايير الدولية، والبيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والوضعيات السوسيو-اقتصادية. بالإضافة إلى جمع بيانات دورية بما يتفق مع مؤشر أهداف التنمية المستدامة، الخاصة بمحاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.**

• **اعتبار المساواة في الحقوق والواجبات، والمناصفة في تحمل المسؤوليات، في المؤسسة النقابية وفي مواقع العمل وفي المجتمع. من اهم القيم التي تدافع عنها الحركة النقابية العالمية والإقليمية والقطرية. فأكثر من 80 % من النساء والشابات خارج مواقع العمل، بسبب عدم المساواة في الولوج للوظائف، بالإضافة إلى مظاهر تأنيث الفقر والهشاشة، وعدم الحماية والاستقرار والبطالة، مع استبعادهن من العديد من المهن والوظائف، بسبب**

الشغل والدخل والإنتاجية على المستوى الفردي، وعلى نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية. وبرامج لتحسين نوعي وكمي للمدارس والمعاهد، ونوعية التجهيزات الضرورية، والموارد البشرية التعليمية وتوزيعها المجالي العادل والكافي. ومحاربة جميع أنواع التوقف أو الهدر المدرسي وخصوصا للإناث. وتقليص تأثيرات الفقر في إعادة إنتاج الفقر التعليمي، من خلال تقوية الحماية الاجتماعية بالتحويلات النقدية والغذائية والعناية الصحية للأسر الفقيرة المشروطة باستمرار العملية التعليمية. وإعادة الاعتبار للتعليم العمومي الأساسي والجامعي ولمؤسسات التدريب المهني، باعتباره المنطلق الجوهري للمساواة والمناصفة النوعية، وبناء المجتمع المتماسك. والحد من التغول التجاري للتعليم الخاص باعتباره حالة من حالات تعميق اللامساواة في وما بين الأسر وعلى ألا يتجاوز 10% على الأكثر من حجم العرض التعليمي العام، بالمقارنة مع مكونات التعليم الأولي والمدرسة الابتدائية والثانوية والتكوين المهني والتقني والجامعات والمعاهد العليا العمومية. واسترجاع قيمة وجودة الشواهد والديبلومات العمومية في سوق الشغل. وإعادة ربط التكوين والمهارات العالية بالاختيارات الاقتصادية والتشغيلية والأجرية، بهدف تقليص هجرتها ككفاءات إلى بلدان أخرى. وتعزيز العلاقات والصلة العضوية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظم التعليم والتدريب العمومي وعالم الشغل والتشغيل. وملائمة مستعجلة لأنظمة التعليم مع التقدم التقني والتكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتغيرات السريعة في نوعية المهارات المهنية في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية. وتعزيز الكفاءات في دراسة

نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم، وكذلك في البنى التحتية. ولن تستطيع المنطقة تسخير إمكانات التعليم مدى الحياة على النحو المطلوب في الهدف 4، لأجندة التنمية المستدامة. ما لم ينظر إلى التعليم الجيد بوصفه مشروعا للعدالة الاجتماعية والمجتمعية. يوفر الفكر النقدي والإبداعي. ويضمن الاستقرار والاعتماد على الذات المجتمعية والفردية. ويخلق الفرص الاقتصادية. ويحقق المساواة والنظرة المستقبلية... هذه الرؤية الجديدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولنشر قيم المساواة والعدالة والسلام، وكذلك لتأمين فرص عمل للجميع من خلال: إعادة التفكير في دور التعليم وقيمه لدفع عجلة التحول الجذري. بإعادة ملائمة نظام التعليم والتكوين والتدريب المهني مع استراتيجيات الوطنية للتنمية وإنعاش الشغل. والاستثمار وإطلاق نظم التعليم وتحسينها باستمرار في جميع أنحاء المنطقة. وضمان الحق في التعليم الجيد والمنصف. وتحسين جمع البيانات العكسية بين نتائج المستوى التعليمي والكفاءات المكتسبة. والحرص على تحقيق مستوى نوعي في تكافؤ الفرص النوعية منذ التعليم الأساسي إلى التعليم العالي. و إطلاق مبادرات لاستهداف المنقطع مبكرا عن الدراسة، وتمكينه من الفرصة الثانية، لتملك مهارات الحياة اليومية، وخصوصا القراءة والكتابة والعمليات الحسابية وإدارة أنشطة مذرة للدخل أو الاندماج في سوق العمل، وتبني نظم تدريبية و تعليمية دامجة وشاملة لجميع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة) . وتجاوز مقاربات تقييم التعليم بسنوات التعلم، واعتماد مقاربات قياس مستوى المهارات المعرفية المكتسبة وعلاقتها بتوقعات التنمية والاندماج في سوق

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لن يكون لها مستقبل في ظل إهمال متراكم لنسبة كبيرة من رأسمالها البشري النسائي. بسبب المعوقات المتعددة المستويات للنوع الاجتماعي، فبدون تحفيز مشاركة المرأة في إعادة تشكيل ديمغرافية القوى العاملة الشابة، فإن كل الرهانات على عائد ممكن للنمو الاقتصادي سيكون مصيره الفشل إذا لم يتم تسريع التقدم في تحقق الهدف 5 من أجندة التنمية المستدامة من خلال:

1. تعزيز الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين وسن وتفعيل التشريعات لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات
2. القضاء على جميع أشكال التمييز على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتعزيز الاستقلالية وحصولها على الموارد.
3. السعي إلى إحداث تغيير اجتماعي وسلوكي وتفعيل التزامات المنطقة بالحقبة الجنسية والحقوق الإنجابية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهجه عمل يبين
4. تحسين البيانات والإحصاءات لتعكس الواقع الحياتي للنساء والفتيات و تعزيز القدرات المؤسسية والموارد البشرية والمادية المعنية بشؤون المرأة

التغيرات المناخية والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهارات الفكرية والنقدية، بما يتماشى واحتياجات سوق العمل من مهن جديدة تواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. كما يستلزم تطوير قدرات تكوين وتأهيل المعلمين والمدربين. وإقرار برنامج مستعجل لنظم التلمذة المهنية والصناعية والتكنولوجية والحرفية والتدريب والتدريب الاندماجي للشباب والمرأة في سوق الشغل، مع الزامية تقديم شهادات وعقود شغل للعمل الأول، بالتعاون مع القطاعات العامة والخاصة على الأقل لمدة سنة. ففي النهاية فالتعليم، في المنظور النقابي هو حق من حقوق العدالة الاجتماعية. وليس سلعة في سوق السلع الاستهلاكية.

العوامل التي تؤثر على الحياة العملية للنساء والشابات والفتيات

القوانين التي تؤثر على قرارات المرأة في العمل



القيود المفروضة على حرية الحركة



القيود المفروضة على النساء لمباشرة اعمال تجارية او ادارتها



القوانين التي تؤثر على عمل المرأة اثناء وبعد الانجاب



القوانين التي تؤثر على أجور النساء



القوانين التي تؤثر على الحماية والضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية



تفاوت في حقوق الملكية و الميراث



القيود القانونية المتصلة بالزواج

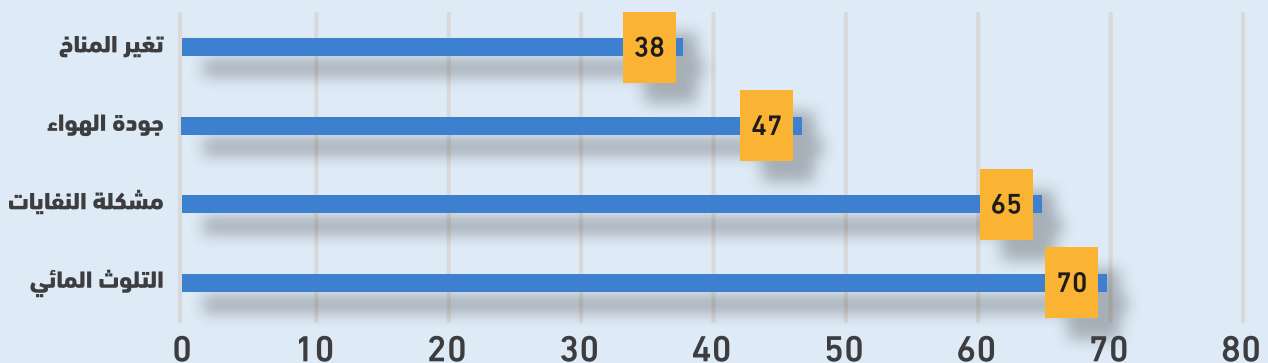
في إطار حوار الاجتماعي والمجتمعي
ماسس ومنظم.

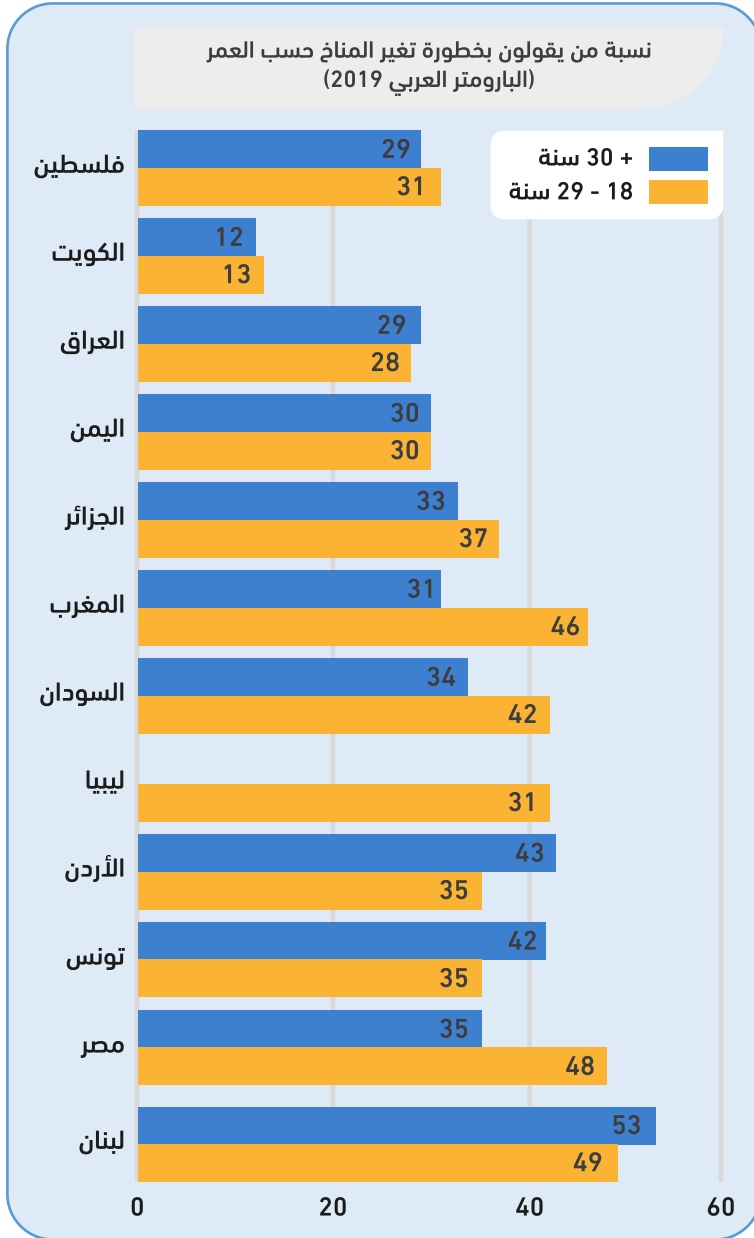
8. تنمية اقتصادية مستدامة، بالانتقال العادل البيئي والطاقي والرقمي

صحيح ان العجز الكبير في الحريات السياسية والمدنية والنقابية. إلى جانب تحديات البطالة والحماية الاجتماعية والصحية. والأزمة الأجرية والعمل غير اللائق. والعمالة الفقيرة في الاقتصاد غير المنظم. والتمييز والعنف. والتأخر الكبير للمنظومة التعليمية والصحية، والسكن والنقل والصرف الصحي، والبنيات والتجهيزات التحتية الأساسية الحضرية والقروية ... هو واقع ملموس و مكونات مادية وآنية للعدالة الاجتماعية، بتداعيات كبيرة على مئات الملايين من الناس بالمنطقة العربية و في كافة أنحاء العالم ... الشيء الذي يجعل تبرير تحديات التغير المناخي، والآثار البيئية في الأوساط العمالية وفي مجتمعاتهم أكثر تعقيدا، ويبدو لدى البعض منهم أن واقعية واستعجالية وآنية التحديات الاجتماعية، لها أولوية في ممارسة العمل النقابي، وتحضي بالمقبولية في بناء خطابها التواصلي. وان إضافة التحديات البيئية القائمة أو المتوقعة، تتجاوز أو تتعارض مع المهام الأساسية للعمل النقابي.

يشكل الانتقال العادل بالنسبة للتنظيمات النقابية، عنصر جوهري في بناء العدالة الاجتماعية والبيئية والتعاقد الاجتماعي الجديد. وتصميم وتنفيذ استراتيجيات التخفيف والتكيف ومرجعيا لتعزيز التزامات ومساهمات الدول العربية مع التغيرات المناخية والانتقال الطاقي، ومواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة اللازمة المناخية، وإمكانية تحويلها إلى فرص وروابط تسمح بالتنسيق الأفضل لعمل مناهي فعال على المستوى الإقليمي والقطري. وقيادة رؤية مشتركة للتنمية المستدامة. وخطط عمل وبرامج تنفيذية. وهياكل تنظيمية ومؤسسية وتشريعية متسقة. تعتمد مقارنة الحقوق الإنسانية والعمالية، وتعزيزها ومراعاتها في جميع السياسات والبرامج. وتحديد أصحاب الحقوق واستحقاقاتهم، والجهات المسؤولة المعنية والتزاماتها. وسبل تعزيز قدرة أصحاب الحقوق على التقدم بمطالباتهم. وقدرة الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها.

نسبة من يقولون ان هذه القضايا خطيرة بالمنطقة العربية (الدول المشمولة: المغرب-الجزائر- تونس-مصر-العراق-الأردن-ليبيا-فلسطين-السودان-اليمن) البارومتر العربي الدورة 6-2019





فغياب منظومة العدالة الاجتماعية، وضعف استجابتها للحاجيات والحقوق الإنسانية والاجتماعية والعمالية. كانت ومازالت نتيجة ملموسة. بسبب النهج السياسي المؤسس لنموذج اقتصاد السوق الشمولي والأحادي والمهيمن. وتدابير حماية ربحية وتنافسية المال والرأسمال والأعمال، على حساب تراجع حقوق العمل والعمال وموت الإنسان والأرض معا. مع العلم أن الظواهر المختلفة للتغيرات المناخية، ستوسع من مساحات العجز الحقوقي. ويتضاعف تأثيرها على العمالة القائمة. وستزيد من استضعاف وتفجير شرائح واسعة وجديدة من العمال والعاملات. خصوصا وان الانتقال غير العادل للخريطة الاقتصادية الوطنية أو بالقطاعات والشركات. ينتج خسائر جديدة في سوق الشغل. وتدمير مكاسب العمل والعمال ومجتمعاتهم، فالتدخل النقابي أساسي في عمليات التحول للإدراك المعرفي للخسائر القائمة أو المتوقعة في ديناميكيات سوق العمل. وتدقيق في عدد ونوعية الوظائف المدمرة. والمهارات والوظائف

المستحدثة والمطلوبة. في كافة مراحل تغيير البنية الاقتصادية والإنتاجية والخدمية. وتطوير جيل جديد من القوة الاقتراحية والمطلبية والتدخلية والمشاركة، لقياس مجموع المكاسب والخسائر الإجمالية، لعدد العمال الذين سيضطرون إلى مغادرة، أو تغيير عملهم، أو إعادة إدماجهم، وتدقيق في تدفقات الوظائف الجديدة، وتعزيز الحوار والمفاوضة الجماعية لترتيب العلاقة بين العدالة الاقتصادية والعدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والحقوق العمالية في مزيج السياسات التحويلية العامة لبنية الاقتصاد الوطني.



المستحدثة خلال عملية الانتقال. أن تكون مواتية للبيئة فحسب، بل ينبغي لها أن تكون لائقة ومنتجة. وتوفر مداخل وحماية اجتماعية مناسبة. وأن تحترم حقوق العمال، وأن تمكنهم من إبداء رأيهم في القرارات التي ستؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم.

فالاحتباس الحراري والتغير المناخي، والانتقال الطاقوي، والتحول التكنولوجي، أثر وسيؤثر بشكل مباشر وبطرق متعددة على العمال والعاملات، ووظائفهم ومداخلهم، وأماكن عملهم ومجتمعاتهم. ويعيد تشكيل مطالبهم وهياكلهم التنظيمية، خصوصا وأنه تمت المصادقة من طرف الحكومات على إنشاء برنامج عمل حول الانتقال العادل (JTWP) في مفاوضات قمة شرم الشيخ (COP27) في نوفمبر 2022. بالإضافة إلى توجهات تنفيذية بقمة دبي (COP28) لتأمين انتقال عادل للقوى العاملة. واستحداث فرص عمل لائقة، وفقا للأولويات القطرية والإقليمية. وهو السياق الذي يتطلب من الحركة النقابية العربية، الانتقال من خطاب الأولويات الآنية أو خطاب الضحية، إلى فاعل للتغيير على مسار الانتقال العادل كأطروحة النقابية. والتحول من الحديث عن الانتقال العادل، إلى العمل بإدراجها في الحياة النقابية التقريرية والتنفيذية. وجعله ممكنا من خلال سياسات انتقالية عادلة وشاملة قطريا وإقليميا. تأخذ بعين الاعتبار مكان العمل والعمال ومجتمعاتهم. فالانتقال قائم، والنقابات لها مسؤولية الاختيار بين أن يكون الانتقال عادلا أو غير عادل.

وتشير العديد من الدراسات العلمية وأوراق بحثية بالمنطقة العربية، بإمكانيات تحقيق وخلق الثروة المتجددة، وفرص الشغل كبيرة

فالانتقال العادل من جهة مقارنة لتجديد الرؤية النقابية وأجهزتها المعرفية. وملائمة بنياتها وهياكلها التنظيمية. ولتأكيد جوهر الممارسة والفعالية النقابية. وتنويع تجاربها الميدانية. في مسار الدعوة إلى عدالة اجتماعية قائمة على تعاقد اجتماعي وإعادة بناء السياسة الاقتصادية، في علاقاتها العضوية بالاجتماعي والبيئي، والتصدي لهما معا، بشكل يمكن أن يؤدي إلى حصائل إيجابية. وأن يستحدث أوجه تآزر قوية. لفرض مأسسة جهود الحوار الاجتماعي والمجتمعي بين الأطراف الاجتماعية. لصالح التنمية البشرية المستدامة للعمل والعمال، في زمن التحول العالمي والإقليمي والقطري. وبلورة قوة اقتراحية وتفاوضية بجيل مطلب جديد، لإجراء التعديلات والتغييرات الضرورية، في النموذج الاقتصادي القائم. وإعادة توجيهه والانتقال به إلى اقتصاد مستدام وعادل ومنخفض الكربون. ومراجعة عميقة لأنماط الإنتاج بالمنشآت. والاستهلاك بالمجتمعات. وبناء عمليات توافقية لتخضير وتحويل وتدوير القطاعات الاقتصادية. تؤمن الإنتاج واستحداث العمالة الخضراء، في الصناعات والخدمات منخفضة الكربون واستعادة الرأس المال الطبيعي.

فالانتقال العادل مقارنة نقابية لتحقيق عدالة العلاقات الاجتماعية. ومواكبة القطاعات الإنتاجية التي تتعرض إلى التراجع، أو الانكماش، أو الاندثار. وتصاحب عمليات إعادة تشكيل الموصفات الجديدة للطبقة العاملة في زمن التغير المناخي والانتقال الطاقوي والتحول التكنولوجي. وتواكب تغير المهن والوظائف والمهارات، وسوق شغل في ظل الثورة الصناعية الرابعة. وتساعد على حماية نوعية ومضمون وظروف العمل وحقوق العمال. ولا يكفي للوظائف

• **أولاً:** تقييم نقدي ومراجعة شاملة للسياسات العامة، وبناء تخطيط وتفعيل قرارات مترابطة بين الاقتصاد التنمية والعدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، وتدقيق لمجموع مخاطر تغير المناخ في أبعادها المتعددة على المستوى القطري والإقليمي. وتعزيز الربط بين خلاصات العلوم البحثية، وتصميم السياسات العامة. وتوفير منظومة رقمية وتكنولوجية جديدة للبيانات والمعلومات الشاملة والمحيطة، لتوجيه عملية تطوير السياسات.

• **ثانياً:** التخطيط المتكامل للنهوض بالالتزامات المناخية، بالتركيز على تطوير كل أوجه التكامل والالتقائية بين مجموع المؤسسات على المستوى القطري والإقليمي. وتعزيز التواصل والتعاون المستمر بشكل تؤمن بيئة تمكينية للتخطيط المتكامل. وإدماج وتعميم أولويات المناخ في كل مراحل عمليات التخطيط الإنمائي ما بين القطاعات والمؤسسات

• **ثالثاً:** توفير وتخصيص الموارد والميزانيات، ورصد تدفقات التمويل الذاتي والدولي، وفق نماذج للتكلفة المتكاملة، في تقييم الاحتياجات. ودراسة العمليات التدخلية والتدخلية والميدانية والتشريعية والقانونية الشاملة للعمل المناخي. ومتابعة تأثيرها في مجال التخفيف من المخاطر المناخية. وتحديد المسؤوليات وتوفير ضمانات ومعايير الحماية والرعاية المطلوبة،

• **رابعاً:** تبني نهج الحوار الاجتماعي بين الأطراف الاجتماعية، والحوار المجتمعي المشترك، بهدف الوصول إلى توافقات تؤمن الحقوق الإنسانية الأساسية، لكل الفئات الاجتماعية، ومصالح العمل والعمال

في عدة قطاعات، جاهزة للانتقال العادل. وخصوصاً بالطاقات ذات المصادر المتجددة، وفتح إمكانيات إنتاج ذاتي للكهرباء المتجدد، على مستوى البنايات والصناعات والزراعة. ونشر وتسهيل الوصول إلى المعلومات والتقنيات والتكنولوجيات الشمسية، بكلفة قريبة أو متساوية للطاقة الغير المتجددة. مع تطوير تقنيات التخزين والتوزيع. وتعزيز مسالك التنوع الطاقوي الحراري. والكتلة الحيوية والغاز الحيوي من النفايات العضوية والصناعية والطاقة الريحية الأرضية والتيارات والأمواج البحرية.

من المتوقع أن توفر الدول العربية ما يقدر بـ 126 مليار دولار. أي بين 5 إلى 6٪. من ناتج المحلي الإجمالي، فقط من خلال التحول إلى الممارسات الزراعية المستدامة، التي تحمي التربة والمياه. وتحقيق هدف «تخضير» 50 في المائة من قطاع النقل في البلدان العربية ، من خلال زيادة كفاءة الوقود وازدياد استعمال النقل العام والسيارات الهجينة (هايبريد) التي تعمل على الوقود والكهرباء، ستولد وفرة تقدر بنحو 23 مليار دولار سنوياً. وإنفاق 100 مليار دولار في تخضير 20 % من الأبنية القائمة في البلدان العربية خلال السنين العشر المقبلة، باستثمار ما معدله 10.000 دولار لكل مبنى لتكريب تجهيزات حديثة، يتوقع أن يخلق 4 ملايين فرصة عمل.

فالانتقال العادل ومن خلال التقديرات المتصلة بمفاوضات الدول العربية. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واتفاق باريس في مؤتمر الأطراف يستوجب منها العمل على بناء رؤية وتنظيم وبرامج عملية تستند على العناصر التالية:

والعمل الهش، والبطالة والفقر، والاستغلال والتمييز النوعي، والتهجير والهجرة القسرية التي وصلت بالفعل إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة.

• **تعتبر الحركة النقابية بالمنطقة، أن السياسات الفعالة لاقتصاد مستدام والعدل بيئيا واجتماعيا. يحقق نتائج إيجابية على مستوى العمالة والعمل اللائق والمنشآت المستدامة.** يتطلب من الحكومات وأصحاب العمل والأعمال تصميم سياسية خاصة تستجيب للآطار التوجيهي لمنظمة العمل الدولية. وتكييفها وفق سياقات الخريطة الاقتصادية لكل بلد من البلدان العربية، وتتقاطع بينا فيما يتعلق بكل إمكانيات التعاون لمواجهة المخاطر والتهديدات المشتركة. تعتمد برامج لسياسات الاقتصاد الكلي المالية والنقدية، وإعادة توجيه الطلب والاستثمار من جانب المنشآت والمستهلكين والمستثمرين، ومحفزات جديدة للمنظومة الضريبية البيئية، وضمانات الأسعار والإعانات والتنظيم والتمويل والاستثمار العام. مصحوبة بأهداف وجدول زمنية واضحة وثابتة، من أجل «التخضير» الاقتصادي والتخفيف من الانبعاثات. تكون محركا قويا للاستثمار الأخضر. واستحداث فرص العمل اللائقة من أجل الاستدامة البيئية، لقطاعات رئيسية، من قبيل الطاقة والأبنية والنقل وإدارة الأرض والمياه والزراعة والغذاء والصناعات.

• **فسياسات العدالة الاجتماعية بالمنطقة، يجب أن تجمع بشكل منهجي وذكي، بين الحماية الاجتماعية، وتنمية المهارات وسياسات سوق العمل. وتعزيز قدرات التكيف أمام المتضررين، وفرص التمتع بالأمن والأمان للعمال المنقولين، واكتساب**

ومجتمعاتهم. وبناء القدرات والمهارات والاختصاصات لتعزيز التقييمات والتحقيقات والافتحاصات. وتبادل المعرفة على المستوى القطري والإقليمي، لزيادة الفهم والقدرات المؤسسية والبشرية للعمل المناخي.

• **خامسا:** تعزيز القدرة الجماعية والمجتمعية على الصمود في وجه تغير المناخ. والحد من التعرض للمخاطر المناخية. ورفع القدرة على التكيف. مع خفض الانبعاثات في السياسات القطاعية، وإعطاء الأولوية للحفاظ على الحق في العمل اللائق. وتحقيق الربط بين المياه والغذاء والطاقة والتنوع البيولوجي، ومكافحة المخاطر المناخية.

إن سعي الحركة النقابية لبناء التحول إلى العدالة الاجتماعية وانتقال عادل في إطار تعاقد اجتماعي جديد، ينطوي على قبول حقيقة أساسية، تتطلب إعادة التفكير وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية، وقوة الرأسمال والاقتصاد المالي، الذي دفع البشرية إلى حافة الانهيار على المستوى الكوني والإقليمي والوطني. وعظمت من كل أشكال التفاوتات والانقسامات العميقة بين الأغنياء والفقراء، وأكدت كنظام اقتصادي فشله التاريخي في الاستجابة لأزمة العدالة الاجتماعية والحقوقية والبيئية. وبدون رؤية وخطة نقابية انتقالية عادلة وشاملة وممول جيدًا وقابلة للتطبيق، ستكون تكلفة الانتقال الطاقوي والتكنولوجي والبيئي (مثلا إزالة الكربون) وزيادة القلق المائي، والموجات المتتالية للحرارة والأمطار المتطرفة باهظة، بالنسبة لملايين العمال والعاملات ومجتمعاتهم. وستعمق من أزمة الثقة في المؤسسات النقابية. وستعظم من التفاوتات والحرمان،

فالهدف من الرؤية
النقابية للانتقال العادل:
تطوير القدرات التداخلية
والتدخلية والاقتراحية والتفاوضية
والنضالية، لتحقيق حاضر ومستقبل امن
لجميع أصناف العمالة. وخصوصا العمالة
بالقطاعات والمهن والصناعات والخدمات،
التي تتأثر الآن وستتأثر في المستقبل القريب
بالسياسات المتصلة بالحد من الغازات
الدفيئة (التحول الطاقوي) والثورة
الصناعية الرابعة والخامسة،
والتقنيات والتكنولوجيات
الجديدة والتغيرات البيئية.

• وتعتبر الحركة النقابية بالمنطقة أن التسليم بمأسسة الحوار الاجتماعي المركزي (الوطني)، بين الحكومة وأصحاب العمل والمنظمات النقابية. والمفاوضة الجماعية اللامركزية بالمنشآت والقطاعات، كشركاء أساسيين لنجاح التدبير المتوازن لعملية التحول. وعلى الحكومات العربية أن تدرك أن الانتقال العادل والتنمية المستدامة، واتباع مبادرات الاقتصاد الأخضر، أو التنمية الخضراء، لا يمكن أن تكون ناجحة بدون مشاركة فعلية لأصحاب العمل ونقابات العمال، لضمان نمو وصمود المنشآت، وتحولها المنصف، وزيادة يعتد بها في الوظائف والمهارات الخضراء، وتنمية الحماية الاجتماعية. وهذا ما أكدت عليه المبادرة المشتركة للوظائف الخضراء، من جانب منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،، والمنظمة الدولية لأصحاب العمل

المهارات توفر الاعتماد على ممارسات مهنية مستدامة. ومعالجة حالات النقص في العمال المؤهلين، واعتماد تدابير ملائمة للمنشآت والقطاعات تساعد على الانتقال إلى اقتصاد أكثر ملاءمة للبيئة. وبينت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2013 بعنوان « التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ». تؤكد أن السياسات النشطة لإجراء التكييفات اللازمة في نظم التعليم، والعلوم والتكنولوجيات والتقنيات المعلوماتية والرقمنة والهندسة والرياضيات، والتكوين والتدريب الاندماجي أو التحويلي للعمالة، لاكتساب المهارات والمهن الجديدة، تعتبر من اهم الاستراتيجيات الاستباقية والواعدة في سياق الانتقال العادل، وبرامج الاستجابة للتكيف مع تغير المناخ والانتقال الطاقوي والتحول التكنولوجي، للقطاعات والمنشآت الإنتاجية للسلع والخدمات الخضراء، وإعادة هيكلة وتوجيه سوق الشغل المستدام.

• كما تؤكد الحركة النقابية بالمنطقة على أهمية إدماج الصحة والسلامة المهنية والبيئية، وترسيم إجباري للجناتها في مواقع العمل. والاسترشاد بمعايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة، في كل مكونات المنظومة الاقتصادية. وخصوصا ما يتعلق مباشرة بحماية البيئة. وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على اتفاقية المواد الكيميائية، 1990 (رقم 170). واتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، 1993 (رقم 174). والتشريعات الوطنية المعنية.

250 انظر " عمل النساء غير المأجور: وجهة نظر نقابية " منشورات الاتحاد العربي للنقابات - 2023 https://api.arabtradeunion.org/uploads/eml_ghyr_almajwr_416bddc33a.pdf

251 يبلغ معدل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة 18.4 في المائة. وهو هو الأدنى في العالم مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ 48 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، تتجاوز معدلات مشاركة الرجل في القوى العاملة (77 في المائة) المتوسط العالمي (75 في المائة). تبلغ نسبة بطالة المرأة في الدول العربية 15.6 في المائة، وهي ثلاثة أضعاف المعدل العالمي. وتواجد النساء في المناصب الإدارية متدن في المنطقة، إذ إن 11 في المائة فقط منهن يشغلن مناصب إدارية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 27.1 في المائة. إن العمل غير المأجور في رعاية الأطفال يجعل المرأة تنفق عدداً من الساعات يزيد بنحو خمس مرات عما ينفقه الرجل في أعمال الرعاية غير المأجورة. 252 " الزمة التدريبية حول التعليم الدامج الشامل والإعاقة " الإسكوا - الإسكوا 2022

253 راجع 20 توصية واردة في المحور 5 " انتقال بيئي وطاقوي عادل " ميثاق نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط " منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024

254 راجع " ورقة موقف الاتحاد العربي للنقابات المرفوعة خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف COP 28 (الاتفاقية الإطار التابعة للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي UNFCCC) المنعقدة بدبي في ديسمبر 2023

255 راجع منصة تريندز للاستشارات للاطلاع على 50 ملخص لكتب حول القضايا المناخية في إطار تنظيم كوب 28 <https://trendsresearch.org/ar/report/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%28%20%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%85/?srlid=AfmB0ooE154iGe4P9-40p2pp0i6uxfcoUbrzMiPluXJ2I52256f7ygo>

<https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf> 256

• **تفعيل برامج كبيرة للتكوين والتدريب في مختلف المهن الخضراء**، كالتوزيع والتركيب والصيانة المستدامة. ورصد الكفاءات، وخلق مراكز وطنية للخبرة والبحث العلمي والابتكار في المهن والوظائف الخضراء الجديدة. ووضع معايير حق استهلاك الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات المتصلة، بالتعريف المقبولة اجتماعيا. ومراجعة آليات دعم مصادر الطاقة الأحفورية، بالتقليص التدريجي الذي يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات السوسيو - اقتصادية، وتشجيع ودعم مسلك الطاقات المتجددة، والانتقال التدريجي والعدل إلى الطاقات والمنتجات الدائرية والخدمات الصديقة للإنسان والعمل والبيئة. وهذا المسار يتطلب تفعيل ثلاثة مجالات متكاملة من العمل النقابي بالمنطقة العربية

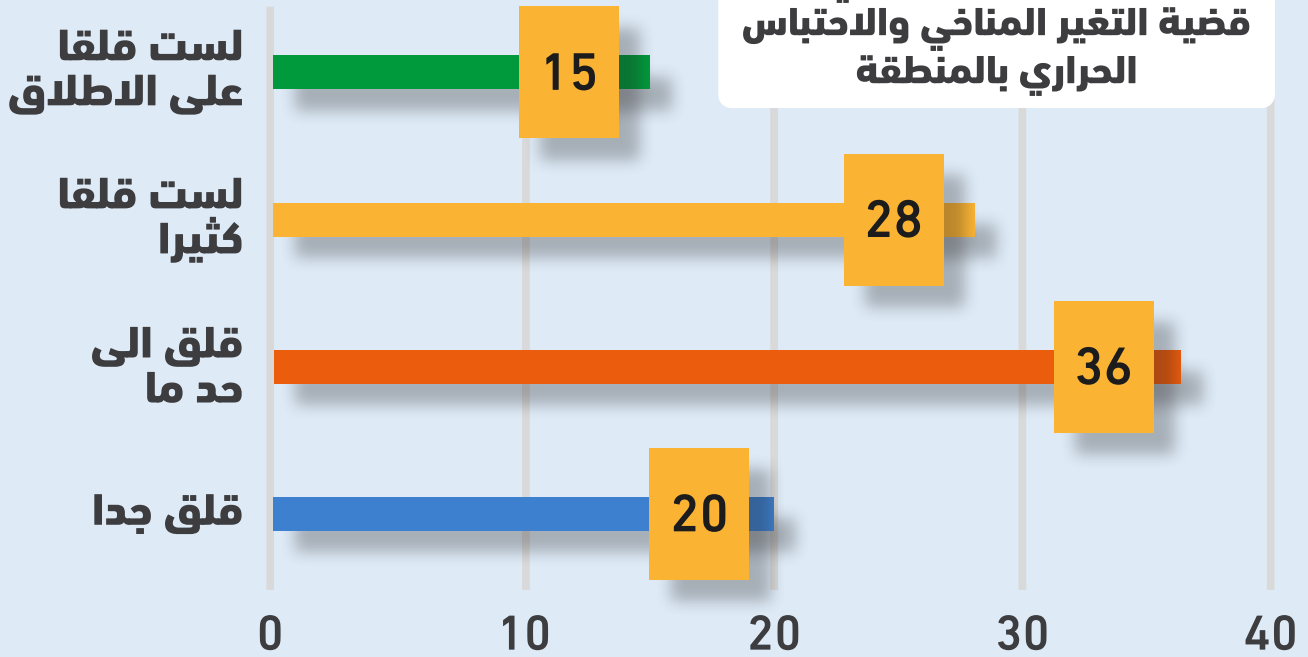
الانتقال العادل رؤية ومنهج نقابي، لتحقيق الانسجام في السياسات الاقتصادية الوطنية والترايبية، مدعومة بتشريعات وقوانين جديدة، ومحينة ومجهزة بآلية فعالة لتتبع ومراقبة التنزيل، وبتدابير تطوير نظام عادل للضرائب بين الاقتصاديات والتمويلات الخضراء. موجهة لدعم المسالك الإنتاجية والصناعية والخدمية والاقتصاد الاجتماعي الأخضر. وإجراءات محفزة للاستثمارات الملائمة للبعد البيئي، باستهداف الوحدات الذاتية والصغرى والصغيرة والمتوسطة. واحتضان وتشجيع الشركات الفتية المبتكرة. ودعم الفئات والمجالات الترايبية لمواجهة الخسائر والأضرار. والعناية اللازمة بالعنصر البشري، من خلال المبادئ والحقوق الإنسانية والعمالية الأساسية.

، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، وبرنامج عمل منظمة العمل الدولية حول الوظائف الخضراء في عام 2008. وتحديث أولوياته في تشرين الثاني / نوفمبر 2012. فالتركيز يجب أن يتجه إلى توفير المزيد من عمليات بناء القدرات من أجل الحوار الاجتماعي حول الانتقال العادل. وتدقيق وتقييم لحقوق العمال (ت). وربط الحماية البيئية بأرضيات الحماية الاجتماعية. وإدارة البحوث والمعارف. والاعتراف بالدور الذي يؤديه عالم العمل والعمال في ترجمة هذه السياسات من خلال الحوار الاجتماعي على كافة المستويات

• **كما انه لا يمكن تنفيذ خطة نقابية للانتقال العادل، دون تطوير المهارات المعرفية والعملية للقيادات النقابية.** ودعم الأعضاء والمنتسبين والقيادات. وتوعية أعضاء النقابة بمعنى الانتقال العادل. ويعد التكوين مهما للشباب والمرأة وبشكل خاص أيضا للقيادات وللعمال الأكبر سنًا، من خلال التركيز على الفكرة الأساسية لمفهوم «الانتقال العادل». ومعرفة ما هو الوضع الحالي، وما المعايير والمستقبل الذي يجب أن يريده ويطلبوا به. من خلال معرفة وضعية الانتقال العادل في البلد، وداخل الشركة أو القطاع. وحالة الطاقة المتجددة، وفرص العمل في صناعات الطاقة المتجددة، وكذلك الرواتب والمزايا، وعدم التمييز الجنسي والنوعي. وتوافر وآفاق إعادة التدريب المهني. وقادرين على توجيه الأعضاء عند حدوث فقدان للوظائف، والتمكن من مهارات تدقيق خطة انتقالية عادلة حقيقية، أو تستخدم لتبدو وكأنها تتفاعل مع أزمة المناخ. لا يمكننا التحدث عن انتقال عادل إلا إذا شمل العمال وممثليهم. إذا لم يكن الأمر كذلك، فنحن نتحدث فقط عن الانتقال دون أن يكون عادلاً.



مدى قلق الشباب العربي إزاء قضية التغير المناخي والاحتباس الحراري بالمنطقة



في حين أن الرقمنة تشمل جميع أنواع التطبيقات الرقمية في مكان العمل بدءا من الاستخدام البسيط للحواسيب المكتبية. والاهتمام قد تركز منذ منتصف عقد 2010 على الذكاء إلى الروبوتات المتطورة والواقع الافتراضي/ المعزز، فإن نظم التعلم والقيام بتنبؤات بناء على الذكاء الاصطناعي، ولا سيما التعلم الآلي. القائم على الخوارزميات. وأدت التطورات في مجال التكنولوجيا الحوسبية وتوافر كنوز من البيانات على شبكة الإنترنت إلى تحقيق تقدم كبير في التعلم الآلي، بما في ذلك تطوير نماذج لغوية كبيرة. وهي عبارة عن شبكات عصبية عميقة صُممت تصميمًا فضفاضًا على نسق الخلايا العصبية للدماغ البيولوجي، تقيم علاقات إحصائية بين أجزاء متباينة من البيانات، مما يتيح فهم اللغة المتطورة وتوليدها.

ويتوسع استخدام النماذج اللغوية الكبيرة ومفتوحة المصدر. وانتقالها إلى مجموعة واسعة من التطبيقات في مكان العمل. وفي حين أنه من غير الممكن التنبؤ بالطريقة

كما أن كسب رهان التنمية في البلدان العربية يستوجب الانتقال السريع إلى الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة من خلال إدماج مكتسبات الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في كل أوجه النشاط. وأساسا في مجال الإنتاج والإدارة سواء في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات المتنوعة، لما لذلك من أهمية حيوية في الرفع من إنتاجية العوامل، وخلق مهن وفرص تشغيل جديدة، وزيادة قدرة المؤسسات والاقتصاد ككل، وتعزيز قدرة الصمود أمام مختلف الأزمات، كما يعتبر أن هذا الانتقال سيؤثر على بيئة العمل وعلاقات العمل وطبيعة العمل نفسه، فتعزيز وتجديد الحوار الاجتماعي ومشاركة جميع الأطراف لضمان عملية الانتقال الرقمي والتكنولوجي تكون متمحورة حول الإنسان، وبشكل يحفظ مصالح كل الأطراف، وضمن الرفاه والعدالة للجميع، في ظل احترام معايير العمل الدولية والإعلانات والمواثيق الدولية، وبالأخص تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية.

تعزيزها. بما فيها توظيف العمال والإشراف عليهم وتدريبهم، فضلًا عن جدولة ساعات العمل وفترات الراحة - أو ما يشار إليه عادة العمال ورصد باسم «الإدارة الخوارزمية». ولكل منهما آثار على كمية الوظائف وجودتها، بما في ذلك آثارهما على احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لامتة المهام، يتوقف ذلك على سياسة القطاع أو المنشأة عند إدماجه للتكنولوجيا في إجراءات العمل بشكل سيؤدي إلى فقدان الوظائف أو زيادة الوظائف (التكامل الوظيفي بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي) ورغبة الإدارة في استبقاء العامل البشري لأداء بعض المهام أو الإشراف عليها، على الرغم من إمكانات الأتمتة. وتؤكد دراسات منظمة العمل الدولية أن المهن والأعمال المكتبية البسيطة والمتوسطة والعالية تتعرض للاختفاء بنسبة تفوق 80٪، تسجل فئات مهنية أخرى، مثل المهنيين والمهنيين المساعدين والعاملين في مجالي الخدمات والمبيعات، مستويات احتمال متصاعدة في اتمتة المهام التي يقومون بها بنسب متوسطة ومرتفعة في المائة تقريبًا. وان كان معظمها لا يزال يتطلب تدخلًا بشريًا.

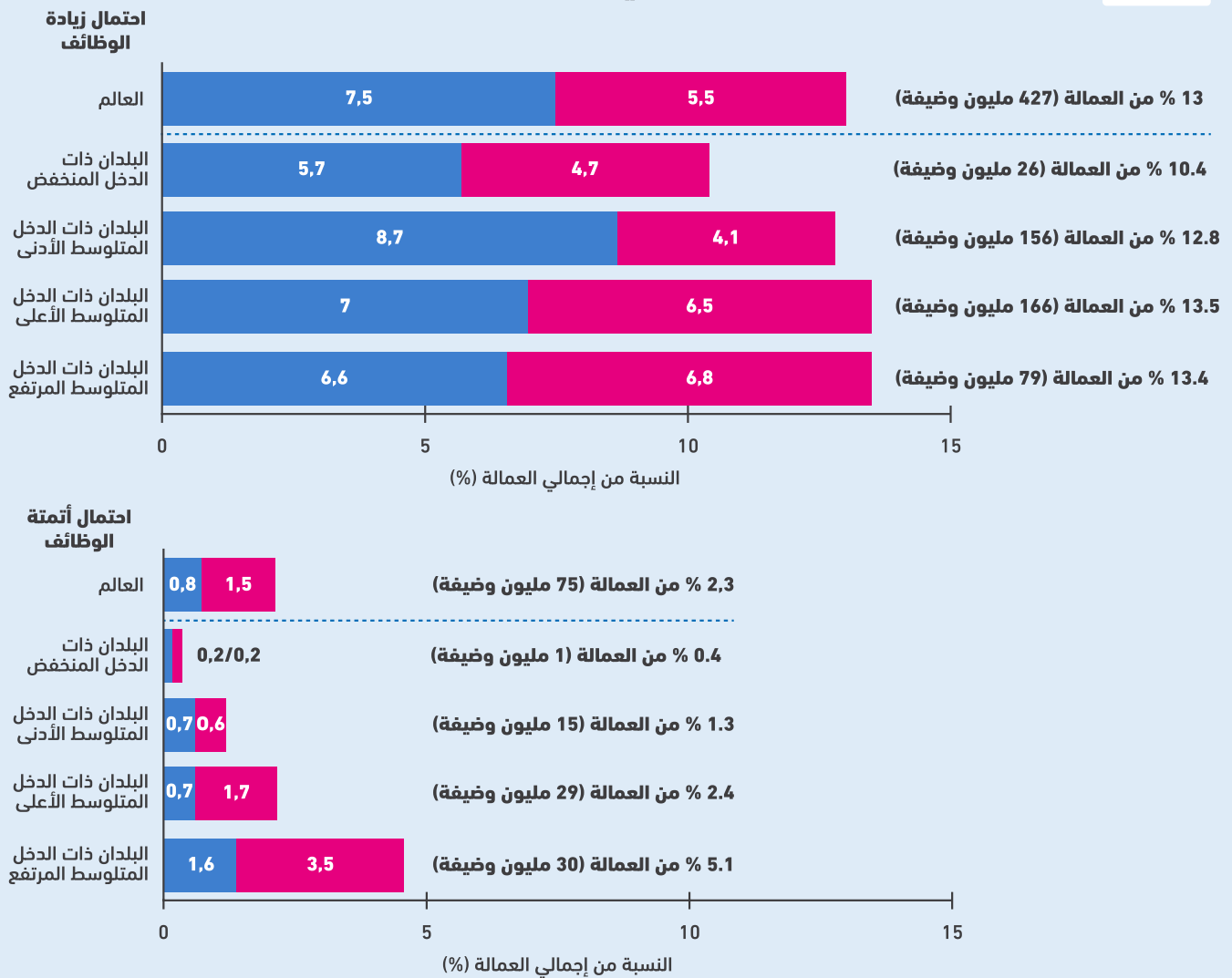
التي سيستمر وفقها تطور النماذج اللغوية الكبيرة أو الذكاء الاصطناعي التوليدي على نطاق أوسع، فإن القدرات الحالية والإمكانات المستقبلية لهذه التكنولوجيا. تتسم بأهمية أساسية في المناقشات بشأن تأثيرها على العمالة وظروف العمل. وبالرغم من وجود حالات تشكيك في قدراتها هذه الروبوتات والتطبيقات الذكية. فالدراسات التقنية الحديثة تؤكد قدرتها المتزايدة على التصميم والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم والتعلم الذاتي. وتشمل مهام صعبة ومعقدة وواسعة ومتجددة باستمرار. (... الرياضيات والترميز والبصر والطب والتمريض والتعليم والتصنيع ... وأيضا الاستشارة والقانون وعلم النفس ومجالات أخرى...) وبشكل عام، هناك نوعان متميزان من تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكان العمل.

• ويهدف النوع الأول إلى أتمتة المهام التي يؤديها العمال، خاصة المهام الروتينية والمتكررة التي يمكن للآلات أدائها بكفاءة ودقة عالية ومردودية كبيرة.

• ويتمثل النوع الثاني في استخدام التحليلات والخوارزميات القائمة على الذكاء الاصطناعي لاستبدال وظائف الإدارة أو

- 257 تبنت 197 دولة اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015. دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة. <https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement>
- Principes directeurs pour une transition juste vers des économies et des sociétés écologiquement durables pour tous " Organisation internationale du Travail 2015 <https://www.ilo.org/fr/publications/> 258 principes-directeurs-pour-une-transition-juste-vers-des-%C3%A9conomies-et-des
- 259 راجع " التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء " التقرير 5 - مؤتمر العمل الدولي 102 - 2013 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_210437.pdf
- <https://www.unep.org/ar> 260
- <https://betterwork.org/ar/team/international-organisation-of-employers> 261
- <https://www.ituc-csi.org> 262
- 263 عام 2008، نشرت منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، تقريرًا بعنوان " الوظائف الخضراء: نحو عمل لائق في عالم مستدام ومنخفض الكربون ". وهو أول تقرير شامل عن ظهور " الاقتصاد الأخضر " وتأثيره على العمل في القرن الحادي والعشرين <https://www.unep.org>
- https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_210437.pdf
- 264 راجع الدليل المعرفي حول " الانتقال العادل " - منشور الاتحاد العربي للنقابات https://api.arabtradeunion.org/uploads/alantqal_aleadl_wrqt_1a7cd8d4a1.pptx
- 265 راجع " الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، جامعة الدول العربية - فبراير 2019 " / " الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات "، صندوق النقد العربي - أكتوبر 2020 / " معوقات التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي في المنظمات العامة العربية وآليات التغلب عليها " - محمد احمد - معهد البحوث والدراسات العربية - مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 70، يونيو 2019
- 266 راجع تقرير " فرص وتحديات الرقمنة " منظمة العمل الدولية - الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة - الدورة 350، جنيف، 4-14 آذار/ مارس 2024 <https://www.ilo.org/ar/media/515506/download>
- 267 انظر " ندوة الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية ودور النقابات " مرجع سابق
- 268 ومن أمثلة النماذج اللغوية الكبيرة ذائعة الصيت: الأدوات ChatGPT التابعة لشركة OpenAI وBERT التابعة لشركة Google وفرعها الفرنسي Camemb
- 269 راجع تقرير " فرص وتحديات الرقمنة " منظمة العمل الدولية - الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة - الدورة 350، جنيف، 4-14 آذار/ مارس 2024 <https://www.ilo.org/ar/media/515506/download>
- 270 راجع تقرير " فرص وتحديات الرقمنة "
- 271 راجع تقرير " فرص وتحديات الرقمنة "
- 272 " فرص وتحديات الرقمنة " منظمة العمل الدولية - الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة - الدورة 350، جنيف، 4-14 آذار/ مارس 2024 <https://www.ilo.org/ar/media/515506/download>
- 273 انظر " ندوة الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية ودور النقابات " مرجع سابق
- 274 نفس المرجع

التقديرات العلمية: الوظائف المحتمل زيادتها وأتمتتها باعتبارها نسبة من إجمالي العمالة (بأنسبة المؤوية)



المصدر: Gmyrek, Berg and Bescond, Generative AI and Jobs

لمواكبة هذا الانتقال، وإنجاحه لصالح جميع الأطراف، ولصالح الاقتصاد والمجتمع ككل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• في إطار هذا الانتقال، ولتلبية احتياجات سوق العمل الجديدة، سواء المهن الجديدة، أو نشر ثقافة العمل عن بعد، وطرق العمل الذكية... إلخ، يتحتم التركيز على اكتساب المعارف ومهارات التفكير النقدي والإبداع والابتكار، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لكل مناهج

• أن تعمل النقابات على تحديد التحديات وفرص التحول الرقمي وعلى ألا يتم هذا الانتقال ضد العمال من خلال محاولة التقليل من حقوقهم، وبالأخص حقهم في العمل والأجر والعيش اللائق، وفي الحماية الاجتماعية، والمساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالنفوذ للتكنولوجيات الحديثة واكتساب المهارات الرقمية. كما لابد أن تعمل في إطار حوار اجتماعي جاد، على تطوير وتحديث وأقلمة قوانين وتشريعات العمل والحماية الاجتماعية

عميقة تتعلق بالفجوات الرقمية بين الأفراد والمجموعات وما بين الدول. فالمنصات الرقمية توفر مجموعة واسعة من المهن والوظائف. وتحدث تحولا في علاقات وأنماط العمل. فالبعض منها يتطلب مهارات لتنفيذ خدمات ميدانية، وعمل محلي، وتواجد مادي. (كتوصيل الطعام وتنظيف المنازل وقيادة سيارات الأجرة أو التصوير). والبعض الآخر. يتطلب مهارات تخصصية يمكن تنفيذها في أي مكان في العالم، من خلال الأنترنت (مثل التحرير أو تصميم الجرافيكس). وبالرغم من أن إجمالي حجم اقتصاد المنصة، لا يزال متواضعا. فإنه يتصاعد بصورة ضخمة في بعض البلدان. ومن المهم الانتباه إلى معدل نمو هذا النوع من العمل الذي يتحرك بسرعة، خصوصا اتساع عدد العمال الذين يحصلون على دخل من تلك المنصات.

وأساليب التعليم في كل أطواره، والتدريب والتأهيل وتعزيز البحث العلمي والتطوير من أجل توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة الرقمية في المجالات المختلفة لتطور الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة. سواء الروبوتيك أو الذكاء الاصطناعي أو الأمن المعلوماتي...إلخ، كما يتطلب توفير البنية التحتية الرقمية المرافقة لكل ذلك.

• **أهمية الانتباه النقابي لعمالة اقتصاد المنصات:** فنسبة العمالة بالمنصات الرقمية كوظيفة أساسية أو إضافية أو ثانوية (كلي أو جزئي)، ما زالت ضعيفة بالمقارنة مع مجموع العمالة (ما بين 0,5 إلى 2 و3٪). لكن التقديرات تشير إلى نموها السريع والذي يتضاعف سنويا يمكن أن تصل قبل نهاية 2030 إلى ما يزيد عن 15٪. (أزيد من 450 مليون وظيفة). بطريقة تطرح إشكالات

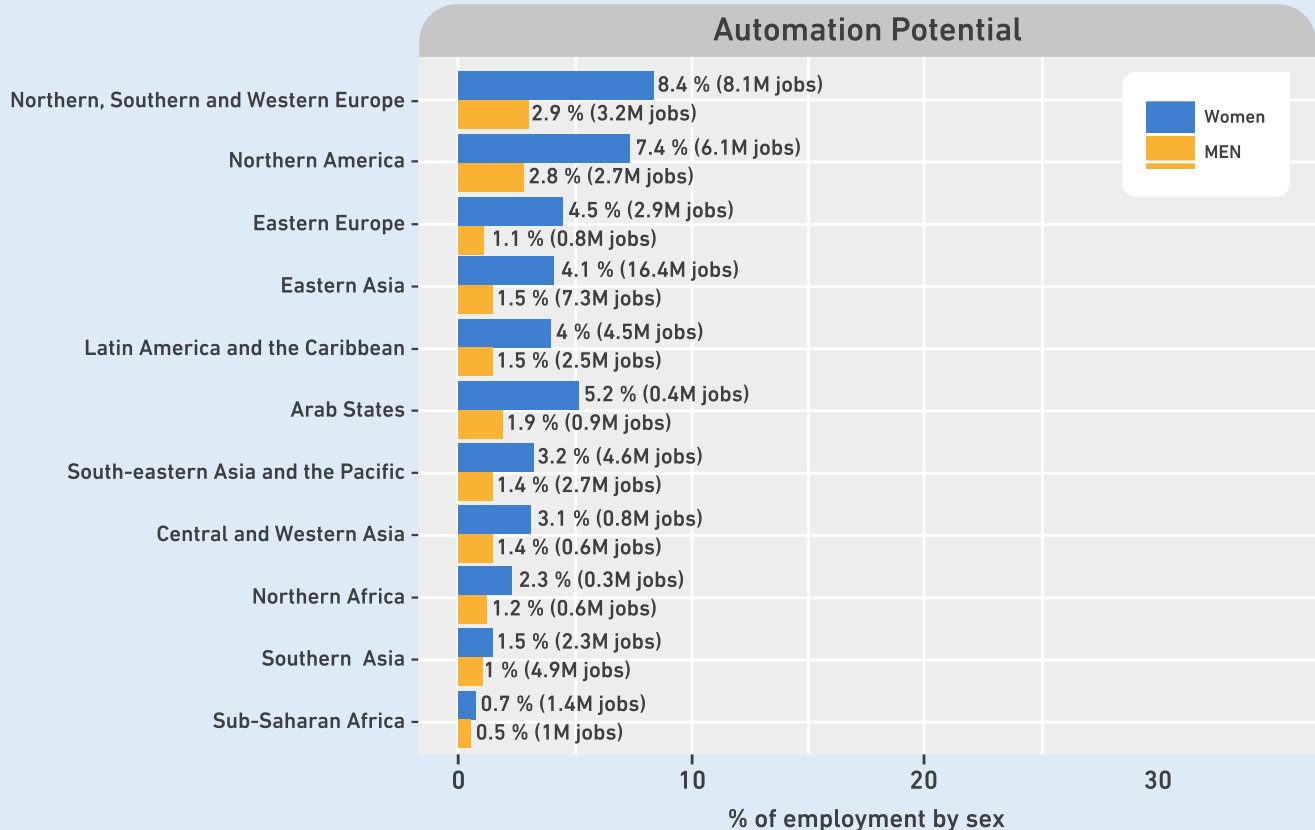


Figure 2: Potentiel exposure to automation by global sub-region

فيها إلى سلسلة من المهام عبر الأنترنت. كما أنها تعد «طورا جديدا من العولمة في أحدث صورها». بحيث تستفيد من نمط التعهيد أو التعاقد الخارجي الجماعي عبر الأنترنت، للأنشطة التي يمكن تنفيذها في أي مكان من القاعدة العالمية من العمال. وقدرة وإمكانية كبيرة لتفكيك قوانين العمل الوطنية، ووضعها في حالة تنافس مع بعضها البعض. ووضع العمالة في الاقتصاديات الواقعية في منافسة مباشرة مع عمالة الاقتصادية الافتراضية.

أما السمة المشتركة بين تلك الأشكال كافة. فهي أنها تمكن الأفراد من العمل بشيء من الاستقلال النسبي. والعمل بدون حدود زمنية. ومن خارج الهياكل التقليدية التي يعرفها قانون العمل، ولا يحتاج أصحاب العمل إلى الاستثمار في مجال العمل. أو توفير أي أدوات. ويشاع أن هذه التطبيقات أو المنصات تفقد القدرات الإشرافية على المشتركين أو المتعاقدين معها من الباطن. والعكس هو الصحيح، فيمكن لهذه المنصات وشبكة أدائها عبر الأنترنت أن تخضع العمال للإشراف الإلكتروني. وتوزيع وتقسيم العمل



منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

من 50 الى 70 % من المهام ستتحول
الى الالية التكنولوجية وفقط 9 % من
المهن سيكون مخاطر تأثرها اقل

McKinsey&Company

مؤسسة مكنزي:

60 % من كل الوظائف
تتضمن على الأقل 30 %
من المهام القابلة للتحويل
التكنولوجي الالي



THE WORLD BANK

البنك الدولي:

يتوقع تحويل 66 % من
الوظائف الحالية الى
الالية التكنولوجية



جامعة اكسفورد:

47 % من العمال (ت) سيتعرضون
لمخاطر عالية لا ستبدل وظائفهم
بالتكنولوجية الاوتوماتيكية او الذكية



منظمة العمل الدولية:

56 % ستعرض لمخاطر
التحول الى الاوتوماتيكية
التكنولوجية

توقعات لتأثير الثورة الصناعية 4.0 والتحول الرقمي والتكنولوجي على مجالات
الشغل والتشغيل خلال 20 سنة القادمة (منظمة العمل الدولية 26 أكتوبر 2017)



التقنيات المتاحة. وتدريب وتطوير الكفاءات، وتحسين الابتكار التكنولوجي محليا. خاصة في مجالات إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر، والطاقات المتجددة الشمسية والهوائية والكهرومائية، وكفاءة الطاقة، والصناعات والزراعات، وإدارة المياه وتحليلتها ومعالجتها وإعادة استعمالها، وفي تنظيم البنية التحتية للنقل العام والتنقل الأخضر، والبناء والعمارة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في استخدام أنظمة الطاقة واستهلاك الكهرباء، والتخزين والتوزيع والحماية والوقاية السبرانية، وتحسين القدرة على التوقع والصمود، وتطوير أنظمة إدارة مخاطر الكوارث، وإدارة قاعدة بيانات الخسائر والأضرار.

• التأكيد على بذل الجهود الضرورية لتقليل هجرة العقول التكنولوجية بالمنطقة إلى أجزاء أخرى من العالم ... واعتبار الانتقال التكنولوجي كمجالات متنوعة وجديدة لإحداث فرص عمل لائقة بالمنطقة. مع الدعوة إلى نقل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ CTCN إلى مؤسسة عالمية، ومدعومة ماليا وتقنيا ومفتوحة بالكامل على الدول النامية، لتطوير تقييمات الاحتياجات التكنولوجية TNAs الخاصة بها.

• **الدعوة إلى حوكمة الخدمات التكنولوجية للحكومة.** بما فيها إمكانية استخدام التكنولوجيات الرقمية لدعم الانتقال إلى من العمل غير المنظم إلى السمة المنظمة إلكترونيا مصممة خصيصا للأسباب والأبعاد المتعددة للسمة غير المنظمة، بما في ذلك عدم تسجيل المنشآت أو العمال أو عدم الامتثال. ويمكن أن تساعد هذه الأدوات بتحسين تحديد هوية العمال والكشف عن وضعهم

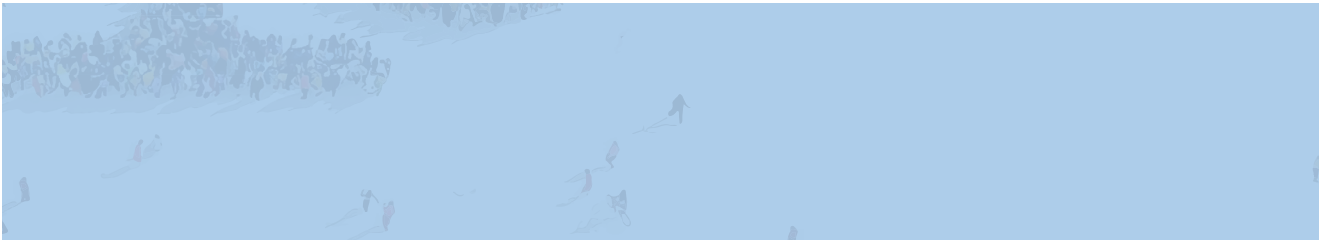
• **ومن هنا تبرز آثار خطيرة محتملة للمنصات على أسواق العمل.** من حيث أهميتها المتزايدة كأحد المصادر الحالية والمستقبلية للتشغيل. وفي خضم المحاولات المختلفة التي تبذل للسيطرة على العمل في المنصات من خلال النقابات والتعاونيات ومجالس الأعمال وأدوات الأنترنت. فالنقابات في مرحلة البداية. ولا زال هناك الكثير الذي ينبغي ابتكاره في هذا المجال. ويؤكد المناصرون لعمل المنصات على أنها يمكن أن توفر مزايا اقتصادية للجماعات المهمشة اجتماعيا. بما في ذلك العاطلين عن العمل، ومن يعيشون في مناطق جغرافية منعزلة والمهاجرين. وبالرغم من ذلك، فنقائيا فاعتمد الشخص على وظيفة من خلال اقتصاد المنصات، كمصدر أساسي للدخل، فإنها لا تضمن توفير أجور معيشية مضمونة، أو إجازات مدفوعة، أو الحصول على معاشات تقاعدية، أو حتى إمكانية للتعبير أو التنظيم أو المفاوضة. ومن المفيد نقائيا إجراء مقارنة بين العمال لحسابهم الخاص، والعمل المؤقت أو العمل في القطاع غير النظامي. والعمل بالمنصات الرقمية كعمل غير منظم جديد.

• **الدعوة لضمان رقمنة متمحورة حول الإنسان:** من خلال المرافعة الشاملة لتأكيد العلاقة العضوية بين التكنولوجيات الخضراء لخدمة الإنسان والأرض والتحول الأخضر والانتقال الرقمي. والدعوة إلى اعتبار التكنولوجيا المتصلة بالمناخ ملكية عامة وأممية، في مفاوضات الأمم المتحدة. لدورها الحاسم والفاعل في الاستجابة القطرية والإقليمية لتحديات تغير المناخ والانتقال الطاقوي والتحول التكنولوجي، للقطاعات والمنشآت، وتمكين بلدان المنطقة من الوصول وتوطين واستعمال

• الاجتهاد النقابي لتطوير البنية التحتية والبشرية للرقمنة النقابية الإدارية والمالية والعضوية والتثقيف واستثارة الوعي من خلال التطبيقات التي تُعلم العمال بحقوقهم؛ استخدام خدمات المراسلة لتقديم المشورة والدعم ومقاطع الفيديو على شبكة الإنترنت وأفلام الواقع الافتراضي والتفاعلي



من خلال استحداث سجلت إلكترونية للعمال والمنشآت، وأدوات متقدمة لاستخلاص البيانات من أجل الكشف عن حالات عدم الامتثال؛ والأدوات الإلكترونية لإبلاغ عن الشكاوى؛ رسائل الأخطار القائمة على البيانات. وتعزيز تيسير العمل المنظم وزيادة منافعه، بما في ذلك التصريح والاشتراك نظام الضمان الاجتماعي. ونظم الحماية الاجتماعية وبرامجها على نطاق أوسع. وخفض تكاليف المعاملات. والتسجيل على شبكة الإنترنت. والدفع الإلكتروني لإعلانات وآليات الشكاوى والطعون الرقمية. وزيادة المساءلة والشفافية في الخدمات والإعانات من خلال تحسين إدارة البيانات وتتبعها. فضلاً عن تحليل التنفيذ ونشره في الوقت المناسب. وأيضاً رقمنة منظومات القرارات الضريبية وأدوات تصنيف السلوك الضريبي على شبكة الإنترنت



275 دور المنصات الرقمية في تحويل عالم العمل " منظمة العمل الدولية 2021
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_772532.pdf
https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-08/Mind%20the%20AI%20Divide_v12%20%281%29.pdf

277 سائقو سيارات الأجرة عبر التطبيقات: سائق أوبر (Uber) أو كريم (Careem): هذه المهنة تعتمد على التطبيقات الرقمية لتوصيل الركاب. السائقون يتلقون طلبات الركاب عبر التطبيق ويوفرون خدمات النقل داخل المدن. وخدمات توصيل الركاب الفاخرة: منصات متخصصة بتوفير خدمات نقل ركاب بسيارات فاخرة. - خدمات توصيل الطعام: سائق توصيل مثل Uber Eats, Talabat, Zomato تسليم طلبات الطعام من المطاعم إلى المنازل والمكاتب باستخدام منصات توصيل الطعام الرقمية. - موظف تحضير الطلبات: العمل مع تطبيقات التوصيل داخل المطاعم للتأكد من تحضير الطلبات وتسليمها في الوقت المحدد. - خدمات التوصيل العامة: سائق توصيل الطرود والبضائع مثل DHL, FedEx, Amazon تقديم خدمات توصيل الطرود والبضائع التي تطلب عبر الإنترنت إلى المنازل والشركات. موظف توصيل الدراجات أو السيارات مثل Deliveroo تسليم الطلبات باستخدام دراجات هوائية أو تارية للمسافات القصيرة. - خدمات غسيل السيارات عند الطلب: عمال غسيل السيارات عند الطلب: عمال غسيل السيارات عند الطلب: عمال غسيل السيارات عند الطلب، حيث يمكن للعملاء طلب الخدمة عبر التطبيقات الرقمية وتحديد موقع السيارة. - خدمات التنظيف المنزلي: عمال تنظيف عبر التطبيقات مثل Helpling و Justmop تقديم خدمات تنظيف المنازل والمكاتب، حيث يتم حجز الخدمة عبر تطبيقات رقمية. - الصيانة المنزلية: فني صيانة المنازل مثل MrUsta و TaskRabbit توفير خدمات صيانة المنازل مثل تصليح الكهرباء، السباكة، التكيف وغيرها عبر التطبيقات التي تربط الفنيين بالعملاء مباشرة. - الخدمات الصحية عند الطلب: ممرضة أو طبيب عبر التطبيقات مثل Zezeeta تقديم استشارات طبية أو خدمات ترفيهية عبر التطبيقات، سواء بالحجز المباشر لزيارات منزلية أو من خلال الاستشارات عبر الفيديو. ومعالج طبيعي: تقديم جلسات العلاج الطبيعي عند الطلب باستخدام منصات رقمية. - تأجير الدراجات والسكوتر مثل Lime, Bird العمل على إعادة شحن أو صيانة الدراجات الكهربائية التي يتم تأجيرها عبر تطبيقات رقمية. - التسوق الشخصي: مشتري شخصي مثل Instacart توفير خدمات تسوق المواد الغذائية والسلع الأخرى وتوصيلها إلى المنازل بناءً على الطلبات التي تقدم عبر التطبيقات. - خدمات الضيافة: مضيفو Airbnb: تأجير العقارات أو الغرف من المصنفة، حيث يعمل الأفراد كمضيفين لتقديم خدمات الضيافة للزوار والسياح. ومدير تأجير العقارات أو المنازل أو الغرف صغيرة الأجل: إدارة العقارات التي تعرض للتأجير عبر منصات مثل Airbnb أو Booking.com.

278 التصميم والإبداع منها: مصمم جرافيك: تصميم الشعارات، البطاقات، المواد الدعائية. مصمم واجهة وتجربة المستخدم (UI/UX): تصميم واجهات المواقع والتطبيقات وتجربة المستخدم. مصور فوتوغرافي: التصوير الاحترافي وتحرير الصور. محرر فيديو: تحرير ومونتاج الفيديوهات الإبداعية والإعلانات. - التسويق والمبيعات منها مثلاً خبير تسويق رقمي: إدارة الحملات الإعلانية الرقمية على منصات مثل جوجل فيسبوك. مسوق عبر وسائل التواصل الاجتماعي: إدارة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي وتحليل البيانات المتعلقة بها. تحسين محركات البحث (SEO): تحسين ظهور المواقع في نتائج محركات البحث. كاتب إعلانات (Copy writer): كتابة الإعلانات النصية الموجهة للجمهور. - تطوير البرمجيات والتكنولوجيا كمطور ويب: تطوير وتصميم مواقع الإنترنت. ومطور تطبيقات موبايل: تطوير تطبيقات الهواتف الذكية على أنظمة iOS و Android. ومهندس برمجيات: تصميم وتطوير البرمجيات والتطبيقات. ومدير قواعد بيانات: إدارة وتنظيم قواعد البيانات. - كتابة المحتوى والترجمة كإنشاء المحتوى للمواقع الإلكترونية والمحتوى. ومترجم بين اللغات ومدقق لغوي عبر تحرير النصوص والمقالات وتحسين الجمل من الناحية اللغوية. - التعليم والتدريب: كمدرس عبر الإنترنت وتقديم دورات تعليمية عبر الإنترنت في مختلف المجالات. أو مدرب مهارات لتقديم تدريبات احترافية وتطورية في مجالات مثل المهارات الشخصية أو التقنية. - الدعم الإداري والخدمات الافتراضية: كالمساعد الافتراضي لتقديم الدعم الإداري عن بعد. أو تقني إدخال بيانات وتنظيمها للشركات عبر الإنترنت. أو عامل تقديم خدمة للعملاء عبر الإنترنت بالرد على استفسارات العملاء والمشكلات. التحليل والبيانات: كمحلل بيانات الضخمة وتقديم توصيات بناءً على النتائج. ومتخصص في تحليل السوق والمنافسين لتقديم تقارير واستراتيجيات تجارية. - المالية والمحاسبة: كالمحاسب عبر الإنترنت لإدارة الحسابات والتقارير المالية للشركات الصغيرة. ومستشار مالي لتقديم استشارات مالية واستثمارية. - الصحة واللياقة البدنية كمدرّب لتقديم برامج تدريبية في اللياقة بدنية عبر الإنترنت. ومستشار تغذية لتقديم استشارات غذائية وخطط وجبات مخصصة. - الخدمات المتخصصة كمستشار قانوني يقدم استشارات قانونية عن بعد. ومتخصص في أمن المعلومات لحماية الأنظمة والشبكات من الهجمات الإلكترونية.

279 "فرص وتحديات الرقمنة" منظمة العمل الدولية

280 "فرص وتحديات الرقمنة" منظمة العمل الدولية

281 "مبادئ نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط: 100 توصية من أجل حوار اجتماعي شامل وتنمية مستدامة في بلدان جنوب المتوسط" منشورات الاتحاد العربي للنقابات وشركائه - 2024

20 توصية حول العدالة الاجتماعية في ميثاق سوليد 2 "نحو انتقالات عادلة في بلدان جنوب المتوسط"



SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE



التنمية، وما يعنيه ذلك من ضرورة إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحماية الاجتماعية وكذلك السياسات الموجهة للمناطق الريفية الأفقر والأكثر حرماناً فيما يتعلّق بالفرص المتاحة والخدمات الأساسية والقطاعات الاقتصادية.

4. يرون ضرورة تضمين الحماية الاجتماعية في الأطر الدستورية والقانونية، والتنسيق بين مكونات منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة للحماية الاجتماعية، وإنشاء أراضية وطنية للحماية الاجتماعية للمواطنين، وتحسين شبكة التأمين الصحي، وتوسيع نطاقها ليشمل اللاجئين والمهاجرين وتوفير الحد الأدنى من الدخل وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

5. يطالبون بتوحيد الأنظمة التأمينية، وإعادة هيكلتها، وعدم تجزئتها، واتساق عملها، وتوحيد سياساتها، وضمان عدم تضاربها. ويؤكدون على أهمية شمول كافة العاملين والمشتغلين، تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وألا يترك احد خارجها بمن فيهم العاملين في القطاع غير الرسمي، وتشجيع الاتفاقيات الثنائية والمتوسطة في مجال الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين.

6. يطالبون بتنويع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات الضمان الاجتماعي تعزيزاً لبرامج الحماية الاجتماعية عبر اعتماد شبكة أمان، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعية، والتوجه للاستثمار من خلال أدوات مستقرة وآمنة واستحداث أنظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الأنظمة عبر التحفيز الضريبي.

الاجتماعي وفق أسس ديمقراطية، وتفعيل دوره، وتنفيذ توصياته في القضايا ذات العلاقة، وتوسيع نطاق عمله على المستويين الوطني والإقليمي. ويؤكدون مراجعة المنوال التنموي الحالي ورصد هنائه ونقائصه وصياغة عقد اجتماعي جديد يتماشى مع التغييرات الديمغرافية والمؤشرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية ويفضي إلى استرجاع الثقة في السياسات العمومية عبر توسيع مظلة الشمول الاجتماعي وتحسين جودته وإنهاء كل أشكال الإقصاء الاجتماعي وتعزيز الإحساس بالأمان الاجتماعي لدى الفئات الضعيفة.

2. يطالبون بتعزيز قدرات دول جنوب المتوسط على تخطيط السياسات والبرامج العامة على كيفية إدماج مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، واعتماد ثقافة العدالة الاجتماعية وتحويلها إلى قيمة مجتمعية ومسؤولية اجتماعية جماعية أساسية على قاعدة الالتزام بها وفق منهج تمكيني للمشاركة لا يستثني أحداً.

3. يؤكدون على انه يجدر بدول جنوب المتوسط، ولغايات مواجهة التفاوتات الاجتماعية المتزايدة، أن تتبنى استراتيجيات ورؤى تنموية وطنية شاملة وتنمية اقتصادية ونماذج للنمو متوازنة إقليمياً يمكنها تعزيز النشاط الاقتصادي وحماية قيم العدالة الاجتماعية. ويطالبون بربطها بالسياسات الاجتماعية التي تلبي احتياجات الناس وحقوقهم الأساسية، بالإضافة إلى حقوق الإنسان وإعادة التوزيع العادل للموارد والفرص. ويعتقدون بالحاجة إلى نموذج تنموي جديد يتعامل مع الأسباب الهيكلية للفقر والتهميش وينطلق من مبدأ الحق في العمل اللائق وما يستتبعه كفالة حقوق التعليم والصحة والحق في

7. يطالبون بالنهوض بالتعليم ورفع معدلات نموه في بلدان جنوب المتوسط بوصفها ضرورة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والاعتراف بتأثير استخدام المستحدثات التقنية وإدخالها في تطوير أداء التعليم والنهوض به والإسهام في مستوى جودته من خل خلق بيئة تفاعلية تعتمد تقنية الواقع الافتراضي والتأكيد على مجانية التعليم الأساسية حتى سن ١٨ لجميع المقيمين على أراضي بلدان جنوب المتوسط بغية تحقيق التكافؤ في فرص التعلم للجميع

8. يعتبرون أن المواءمة بين نتائج التعليم العالي وسوق العمل، هي ضرورة وحاجة لتحقيق التنمية ويطالبون بتوفير قاعدة بيانات محوسبة كمياً ونوعياً حول متطلبات سوق العمل وأن تشمل المناهج والمعارف والمهارات الجامعية المتطلبات اللازمة والمتوافقة مع سوق العمل، وينادون بمشاركة المختصين والفنيين والخبراء من سوق العمل في تطوير هذه المناهج ومراجعتها بصفة مستمرة.

9. يطالبون بإصلاح المنظومة التعليمية والتربوية وربطها بمدخلات ومخرجات الذكاء الاصطناعي واستحداث تخصصات في الجامعات في مجال الثورة الصناعية الرابعة تتبنى العلوم والتكنولوجيا والهندسيات والرياضيات في كافة مراحل العملية التعليمية للتدريب في مجالات الثورة الصناعية الرابعة وتحديث المناهج لتشمل محو الأمية الرقمية والترميز وتحليل البيانات. ويؤكدون على أهمية التوسع في برامج التدريب والتعليم التقني والمهني حتى توفر البدائل المؤهلة للحصول على مهارات الثورة الصناعية الرابعة لغير القادرين أو الراغبين بالحصول على التعليم العالي، وتعزيز ثقافة التعليم المستمر لأهميته بتكثيف القوى العاملة وتحديث المهارات

10. يطالبون باعتماد سياسات تشغيل عادلة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار التغيير الديموغرافي والهيكلية عبر انتقال الأشخاص بين المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية، والحد من هيمنة القطاع العام على سياسة التشغيل الوطنية والتقليل من تضخم التوظيف في القطاع؛ لما يوفره من أمان وظيفي واستقرار وحماية اجتماعية، والدفع باتجاه إعطاء دور للقطاع الخاص في سياسة التشغيل وصولاً للعمل اللائق. ويؤكدون على أهمية استحداث قاعدة بيانات لسياسات التشغيل النشطة تعتمد على الكم والجودة للعمالة الكاملة والمنتجة وتتماشى مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والممارسات الوطنية



ذلك تقديم التدريب على العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وإدارة المخاطر المتعلقة بها، بما في ذلك، إدارة المخاطر والآثار المتزايدة في المناطق المتضررة من النزاع، مع مراعاة تعزيز الاعتبارات الجنسانية في العمليات التجارية قصد تعزيز احترام حقوق المرأة والأشخاص غير الثنائيين. وتعزيز الوصول إلى سبل الإنصاف الضامنة للحلول القائمة على الحقوق ومنع انتهاكها في المستقبل

13. يؤمنون بأن تمتع السكان بالصحة الجيدة والإنتاجية هو أمر أساسي للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في بلدان جنوب المتوسط، ويطالبون الحكومات بتعزيز الأنظمة الصحية، وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتدريب مقدميها عبر تعزيز وتحسين الجودة وبناء المرافق اللازمة، وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على الصحة، وإحراز تقدم نحو التغطية الصحية الشاملة لجميع الفئات دون استثناء بمن في ذلك

11. يؤمنون بأن الانتقال الأخضر العادل والشامل ينطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز التحول الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر وأفضل. وأنه لابد لحكومات دول جنوب المتوسط أن تسعى نحو تعزيز الانتقال العادل من إصلاح المؤسسات التعليمية القائمة ودعم آليات التعلم والتدريب، ووضع سياسات وطنية منهجية شاملة بشأن المهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وإنشاء صندوق إقليمي للانتقال العادل يتيح دعماً موجهاً لدول الجنوب الأكثر تأثراً بالانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

12. يطالبون بدعم تطوير خطط العمل الوطنية والسياسات المماثلة أو الأدوات المعيارية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة ومساءلة الشركات، و يدعون لتسهيل التعلم الإقليمي، والتبادل فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات، بما في



بالتنفيذ العاجل لتدابير جديدة في الصحة والسمة المهنية تتماشى مع المعايير الدولية وتستجيب لمجتمعات مستدامة بيئياً ويطالبون بمراجعة مستدامة لقائمة الأمراض المهنية وتعزيز كراس شروط الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل. كما يبدون ما يلزم من الاهتمام للمهن التي تتعامل مع الإغاثة والتعافي من الكوارث

17. يطالبون بالنهوض بقطاع النقل العام لما له من دور أساسي في دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وربط السكان بالخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية أو التعليم، وتحقيق النمو الأخضر والشمول من خلال ضمان توافر وسائل نقل مستدامة تتسم بالكفاءة والأمان وتيسر التكلفة للجميع بأقل تأثير على المناخ، وباعتباره دافعاً شاملاً يمكن من خلاله تسريع التقدم المحرز نحو أهداف القضاء على الفقر في جميع أبعاده والحد من غياب المساواة وتمكين المرأة ومكافحة تغير المناخ

18. يدركون أهمية وضرورة إجراء إصلاحات موجهة ومحددة في منظومة الدعم في المواد الأساسية عبر تحرير توريد المواد الأساسية وتشريك القطاع الخاص في توريدها وتطوير الإطار التنظيمي. ويطالبون حكومات جنوب المتوسط بربط الدعم في المواد والسلع الأساسية والنقل والطاقة بتنمية القطاعات الاقتصادية والجغرافية والفئات المستهدفة بهدف الوصول إلى تنمية شاملة حتى تكون الإعانات فعالة وتحقق العدالة الاجتماعية ولا تؤثر بشكل سلبي على عجز الميزانيات العمومية وإعادة هيكلة برامج دعم المواد والخدمات الأساسية على قاعدة الفائدة لمستحقيها

المهاجرين و اللاجئين خاصة أثناء الأزمات الصحية فضلاً عن إيجاد الحلول اللازمة لظاهرة عدم الاحتفاظ بالقوى العاملة الماهرة في القطاع الصحي العمومي و الوطني

14. يدعون إلى إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين المعنيين بالقطاع الصحي في رسم وتطوير سياسات الصحة الوطنية خاصة فيما يتعلق بتأديتها واستخدام التكنولوجيا لتحسين إدارة وتقديم الخدمات، ومواصلة التعليم وتطوير التدريب المهني لتحسين جودة الرعاية والاستجابة لتغيرات السوق لتوفير القدرة على التكيف. كما يطالبون بضرورة تعزيز قدرة نظام النقل بين بلدان حوض المتوسط للتصدي للصدمات وتمكينها من التكيف مع الظروف العالمية المتغيرة والتحديات سواء تعلق الأمر بحركة الركاب أو بخدمات الشحن واللوجستيات

15. يؤكدون على ضرورة لعب الشركاء الاجتماعيين دوراً هاماً في نشر الوعي بان السلامة والصحة المهنية هي جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية فهي تعزز بيئة عمل آمنة تحدد سياسة الصحة والسلامة المصممة جيداً عبر إجراءات واضحة للحفاظ على مكان عمل آمن وصحي، مما يقلل من مخاطر الحوادث، كرسالة أمان للجميع دون تمييز حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بالإصابات والأمراض في مكان العمل. ويطالبون بالمساهمة برسم السياسات الوطنية لتحديد المخاطر والقضاء عليها والتحديث الدوري لقائمة الأمراض المهنية.

16. يؤكدون على ضرورة توفير بيئة عمل آمنة وصحية للجميع ويطالبون بالأخذ بعين الاعتبار الآثار الخطيرة الناتجة عن التغيرات المناخية في مكان العمل والأزمات الصحية البيولوجية الناجمة عنها، ويطالبون

19. ينادون بضرورة الانتباه إلى معدلات الفقر المتعددة الأبعاد المنتشرة خاصة بين الأطفال والنساء والمهاجرين ووضع السياسات اللازمة لتخفيضها، عبر وضع استراتيجيات للحد والتخفيف من معدلات الفقر تشمل معالجة قضايا عدم القدرة و الوصول إلى الخدمات الأساسية، تركيز على تحسين الوصول إلى التعليم الجيد والصحة، وزيادة الفرص الاقتصادية ومعالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات. ويطالبون بوضع أطر سياسية سليمة على المستويين الوطني والإقليمي، تستند على استراتيجيات إنمائية لضمان تمتع جميع الرجال والنساء، خاصة الفقراء منهم والضعفاء، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك على الخدمات الأساسية وعلى حق ملكية الأراض والتصرف بها وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية والميراث والحصول أيضا على الموارد الطبيعية والوصول للتكنولوجيا الجديدة الملائمة والخدمات المالية، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة

20. يستذكرون أن مشكلة تشغيل الشباب في جنوب المتوسط قوامها ندرة العمالة الرسمية، مما يؤخر انتقال الشباب الذكور إلى العمل، ويجبر الشابات على الانسحاب من القوى العاملة، يطالبون الحكومات في المنطقة بتشجيع القطاع الخاص والرسمي على النمو وخلق المزيد من فرص الوظائف عالية الجودة، ويشددون على أهمية لعب سياسات الاقتصاد الكلي دورا هاما في التشجيع على خلق فرص العمل الرسمية في القطاع الخاص، وكما يشجعون المفاوضات الجماعية في سوق العمل لتحسين أوضاع العمال، ويؤكدون على أن الحكومات تحتاج إلى توفير الموارد اللازمة للتحويل الرقمي كأداة لخلق فرص العمل. وفي سبيل تخفيض البطالة يشددون على أهمية اصلاح منظومة التعليم في المنطقة، والحاجة إلى مزيد من التعاون بشأن التنقل المنظم للعمالة بين البلدان ذات العمالة الفائضة في جنوب المتوسط.



**فالهدف من الرؤية النقابية
للانتقال العادل: تطوير القدرات
التداعلية والتداعلية والاقتراحية
والتفاوضية والنضالية، لتحقيق حاضر
ومستقبل امن لجميع أصناف العمالة. وخصوصا
العمالة بالقطاعات والمهن والصناعات والخدمات،
التي تتأثر الآن وستتأثر في المستقبل القريب
بالسياسات المتصلة بالحد من الغازات الدفينة
(التحول الطاقوي) والثورة الصناعية الرابعة
والخامسة، والتقنيات والتكنولوجيات
الجديدة والتغيرات البيئية.**

تحديات و أولويات الحركة النقابية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

تحديات و أولويات الحركة النقابية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

